مدينة القدس

السكان والأرض (العرب واليهود)

1275 - 1368هـ / 1858 - 1948م



أ. د. محمد عيسى صالحية







مدينة القدس

السكان والأرض (العرب واليهود)

1275-1368هـ/ 1858-1948م

أ. د. محمد عيسى صالحية



مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات
بيروت - لبنان

Jerusalem: Population & Land (Arabs & Jews)
1275-1368 A.H./ 1858-1948 C.E.
Prepared by:
Prof. Mohammed Eissa Salhieh

2009 م – 1430 هـ
بيروت – لبنان

ISBN 978–9953–500–46–1

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
ص . ب : 14–5034، بيروت – لبنان
تلفون: 44 36 80 1 961+
تلفاكس: 43 36 80 1 961+
بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net
الموقع: www.alzaytouna.net

تصميم وإخراج
مروة غلاييني

تصميم الغلاف
حسن ابحيص

طباعة
Golden Vision sarl +961 1 820434

فهرس المحتويات



مقدمة المؤلف

منذ أوائل القرن التاسع عشر الميلادي رُزئت فلسطين عامة، والقدس خاصة، بخطب جسيم، أَحكمت القوى الغربية الكبرى أفانينه، وكانت الحركة الصهيونية معوَله وأداته، تبغي اقتلاع شعب من أرضه وبلاده، وتعمل لاجتثاث تاريخ أمة، وهدم أركان حضارة عربية – إسلامية، جعلت من فلسطين والقدس قبلة الدنيا، ومحط أفئدة المؤمنين من شتى بقاع الأرض، ونموذجاً للسلام والتعايش. وكان الفعل الغربي إعادة إحياء للفكر الصليبي الإفرنجي وبعثاً لمقولة "الشرق شرق" و"الغرب غرب"، وكان هذا المشروع رمزاً لتقديم الصراع الحضاري على التواصل والتعاون الحضاري، ورمزاً لتقديم العداء والكراهية والعنصرية كنسق حياة ومنهجية بدلاً من تشجيع روح التسامح والأخوة الإنسانية. وقد أسفرت هذه الروح عن زرع كيان غريب في حضارته وفكره ومقوماته ومجتمعه، ليكون ذاك الكيان قاعدة الارتكاز والمنطلق لأحكام سيطرة الغرب على مقدرات الأمة بكافة أشكالها؛ الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

ولما كانت القدس المباركة ذاكرة الأمة، تحدث أخبارها بمجد الأمة العربية والإسلامية، وتختزن بطولات عمر بن الخطاب، وصلاح الدين الأيوبي، وتضحيات قطز؛ غدت الهدف وبؤرة المؤامرة. وديدنها: الأرض والإنسان العربي في فلسطين أنى كانت ديانته.

هذه الدراسة، محورها مدينة القدس، بحدود بلدية المدينة. وتختص بالعرب واليهود منذ سنة 1858-1948م، وإن كانت مستلزمات البحث وأصوله تفرض الالتفات إلى مجريات الأحداث قبيل ذلك التاريخ. وتفاصيل البحث تشي بدراسة أوضاع المدينة المقدسة خلال العهد العثماني، وفي عهد الاحتلال البريطاني البغيض 1917-1948م.



لقد حاول الباحث، من خلال قراءة الوثائق العثمانية والبريطانية والأمريكية والصهيونية وسجلات المحكمة الشرعية في القدس ومحاضر جلسات المجلس البلدي في القدس الإجابة على مسألتين، كانتا أسّ البلاء وأسباب النكبة التي ما زال أوارها متقداً، وهما:

- أراضي المدينة المقدسة، داخل السور وخارجه، وكيفية حيازة اليهود المهاجرين الأجانب المساحات منها.
- ظاهرة استيطان اليهود المهاجرين الأجانب في جوار المدينة ومفازاتها.

ومن خلال القراءة المتأنية والنظر الدقيق والمتابعة الحثيثة وطول النفس، بنزاهة وحيادية، رصد الباحث أساليب الخداع والاحتيال والتلاعب على القوانين في العهد العثماني لحيازة الأراضي، وبتعاون وتنسيق كامل مع قناصل الدول الأجنبية في القدس، والاستفادة من تردي الأحوال الاقتصادية، وسوء حالة الفلاح العربي.

أما في العهد البريطاني البغيض، فتكفي القوانين والضرائب والمصادرات والقسوة والجبروت والظلم، والإجلاء القسري للفلاحين، والنفي والتشريد والعقوبات الجماعية والإعدامات والاعتقالات، لتمكين اليهود من حيازة الأراضي.

أما بالنسبة للاستيطان وتسهيل هجرة اليهود من أوطانهم الأصلية في أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية وأمريكا والبلدان الأخرى، فقد حاول الباحث الاتكاء على المصادر اليهودية والأوروبية والعثمانية لدراسة الطرق والوسائل غير القانونية وغير الشرعية. وكذا معابر تهريب اليهود سواء في العهد العثماني أم عهد الاحتلال البريطاني البغيض.

وزودت الدراسة بجداول إحصائية، تنمّ عن عجز الحركة الصهيونية من تحقيق كامل أهدافها في الاستيطان والأرض، فكان لا بدّ من اللجوء للحرب بمشاركة من القوى الأوروبية الكبرى مثل بريطانيا وأمريكا وألمانيا وفرنسا وغيرها.

وما زال الصراع محتدماً، يحرق الدور الحضاري والثقافي للمدينة المقدسة بانتظار صلاح الدين الجديد، يقود أمة جديدة استراتيجيتها الجهاد في سبيل الله، خطيب مسجدها يردد بعد صلاة كل جمعة:

ألا إن صلاتكم معلقة بين الأرض والسماء، لا يرفعها الله إليه ما دام الأقصى أسيراً...

وحسبي الله ونعم الوكيل

أ. د. محمد عيسى صالحية

الفصل الأول

مدينة القدس: السكان والأرض
في العهد العثماني المتأخر
1275-1335هـ/ 1858-1917م

مدينة القدس: السكان والأرض
في العهد العثماني المتأخر
1275-1335هـ/ 1858-1917م

أولاً: العرب واليهود في القدس في القرنين الـ 16 والـ 17 م:

في أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول (الأرشيف العثماني) عدة دفاتر اشتملت على إحصاءات السكان (دفاتر إحصاء النفوس)، وأخرى قُيدت فيها الأملاك العقارية سواء أكانت أملاكاً للأفراد أم للمؤسسات الدينية والثقافية والاجتماعية أم تابعة للأوقاف الذرية منها والخيرية، عرفت بدفاتر الطابو أو التحرير. وكانت تلك الإحصاءات تنفذ بدقة متناهية تحت إشراف الأمين والمساعد والكتبة والدفتردار ووكيله والقاضي وأعيان ووجهاء المنطقة، حيث يثبت في الدفتر أسماء الرجال القاطنين في كل حي من المدينة أو القرية، وكذا البدو الرُّحل المكلفون بدفع الضرائب، ويشار إلى المتزوج بمصطلح خانة، والأعزب بمصطلح مجرد، ويحصي أهل الذمة من نصارى ويهود، وتسجل أسماؤهم وأعدادهم ومناطق سكنهم الحالية، والمناطق التي كانوا يقطنونها قبيل انتقالهم إلى سكنهم الحالي.

أما دفتر الأراضي فتسجل فيه الأراضي الموقوفة والأراضي المملوكة والمراعي والمشاتي والمصايف والغابات والمروج، وتحصى المحاصيل والأشجار المثمرة والحيوانات والنحل وخلاياه. وكان من بين الدفاتر التي اختصت بمدينة القدس: الدفتر رقم 427، تاريخه 932هـ - 1525م، المحفوظ في أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول، والدفتر رقم 516، تاريخه 970هـ - 1562م، المحفوظ في أرشيف القيود القديمة بالمديرية العامة للطابو والمساحة بأنقرة.

وحسب إحصاءات الدفتر رقم 427، فإن عدد المسلمين في محلات مدينة القدس، وباب حطة، وباب العمود، وباب القطانين، وشرف، والزراعنة،



وعقبة الست، والمغاربة، والجوالدة (المشتغلون بالجلد)، وبني زيد، وريشة قد بلغ 4,968 نفساً، على اعتبار أن متوسط عدد أفراد العائلة ثمانية أفراد أو 3,105 (على اعتبار أن متوسط عدد أفراد العائلة خمسة أفراد)[1].

أما عدد النصارى في محلات المدينة والأديرة التابعة لها مثل محلة الملكية واليعاقبة وجماعة السريان فقد بلغ 952 نفراً، على الاعتبار نفسه. واليهود عددهم 1,592 نفراً.

وفي الدفتر رقم 516، تاريخه 970هـ - 1562م، كان عدد السكان المسلمين 9,705 نفراً (على اعتبار أن متوسط عدد أفراد العائلة خمسة أفراد) أو 15,625 نفراً (على اعتبار متوسط عدد أفراد العائلة ثمانية أفراد)[2]. وعدد النصارى 2,493 (الأسرة ثمانية أفراد). أما عدد اليهود 1,908 (الأسرة ثمانية أفراد)، وكانوا يسكنون في محلات، الشرف، والمحلة الوسطى (المسلخ)، ومحلة الريشة.

وبعملية حسابية وفق الدفتر 427، فإن نسبة سكان المدينة تكون على النحو التالي:

السكان	النسبة المئوية %
المسلمون	66.14
النصارى	12.67
اليهود	21.19

ووفق الدفتر 516، فإن نسبة سكان المدينة تكون على النحو التالي:

السكان	النسبة المئوية %
المسلمون	77.93
النصارى	12.5
اليهود	9.57

ويلاحظ تناقص نسبة عدد اليهود في المدينة خلال 44 عاماً، وذلك بسبب تركهم القدس، والانتقال إلى مناطق أخرى من فلسطين أو خارج فلسطين،

وذلك لأسباب اقتصادية أو أمنية، فكل سكان المدينة كانوا يعانون من غارات البدو وتعديات اللصوص على المدينة، حتى إن أبوابها كانت تقفل في المساء، وتفتح في الصباح.

وظلّ عدد اليهود في المدينة المقدسة في تناقص في السنوات التالية، فقد كان عدد المكلفين بدفع الجزية في 19 جمادى الأولى 980هـ - 1572م، 115 نفراً متزوجاً، وبهذا يكون عددهم 920 نفراً (على اعتبار أن الأسرة مكونة من ثمانية أفراد)[3]. وفي سنة 1015هـ - 1606م، كان عدد المكلفين بدفع الجزية من اليهود 60 نفراً متزوجاً، فيكون عددهم في المدينة 480 نفراً[4]، أو 300 (العائلة خمسة أنفار).

أما على صعيد الملكيات، فالدفتر 342، تاريخه 970هـ - 1562م، لم ترد فيه أية وقفية أو ملكية مسجلة باسم أي يهودي لا في القدس الشريف ولا قراها، ولا الخليل ونواحيها، فلا بيت ملكوه ولا قاعة ولا جنينة ولا بستان ولا حاكورة ولا قطعة أرض ولا غراس ولا مزارع ولا قرى أو بلدات أو دكاكين أو حواصل أو مخازن أو غيرها[5]. حتى إن مقبرة اليهود الكائنة في رأس العمود قرب سلوان، كانت من الأوقاف الإسلامية المؤجرة لليهود لدفن موتاهم، وهي من وقف مدرسة صلاح الدين الأيوبي بالقدس، أُجّرت سنة 967هـ - 1559م[6].

وفي سجلات المحكمة الشرعية بالقدس وثائق تفيد بدفع بدل إيجار المقبرة عن سنتي 968 و969هـ[7]، وفي سنة 1061هـ - 1650م أُجرَت الأرض الوعر المعروفة بالثوري لليهود القرّائين لتكون لدفن موتاهم، دون مشاركة اليهود الأشكناز (اليهود الغربيون) إياهم حتى في المقابر[8].

وتفيد الوثيقة المحفوظة في أرشيف ما يسمى "دولة إسرائيل" فرض إيجار سنوي مقداره 10 بالألف و20 قرشاً سنوياً على كل قطعة من الأراضي المنشأ عليها ثلاثة كنس يهودية سنة 1314هـ - 1896م في عاقر وعيون قارة وملبس (بتاح تكفا)، لأنها من أراضي الأوقاف الإسلامية[9].

وحتى في دفتر الطابو رقم 602، تاريخه 990هـ - 1584م، في أرشيف رئاسة الوزراء، فمن بين 243 وقفية و350 ملكية لم نجد وقفية واحدة ليهودي في القدس ولا ملكية واحدة.

كان اليهود القاطنون في القدس يستأجرون البيوت في الحارات التي أقاموا فيها من الملاك المسلمين، وفي الحارة المسماة بحارة اليهود كان يتوسطها مبنى الجامع العمري، وقد سكنها اليهود من طائفة السفارديم (اليهود الشرقيون). أما الأشكناز فاستأجروا بيوتاً لسكناهم في محلة حارة الحيادرة الإسلامية بعيداً عن اليهود الشرقيين[10].

كانت هذه المقدمة ضرورية للتعرف على الواقع الديموغرافي لسكان المدينة المقدسة، ومدى تملكهم للأراضي أو العقارات في المدينة من عدمه، وذلك في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلادي.

ثانياً: تطور أوضاع القدس في القرن التاسع عشر:

وعلى الجانب الآخر، فقد كان للحكم المصري في بلاد الشام في الفترة 1832-1840م، آثاره السلبية على البلاد الشامية، فقد حلَّ محمد علي باشا، خلال السنوات 1833-1835م، الجيوش العسكرية الإقطاعية في سورية ولبنان وفلسطين، وترتب على هذا الإجراء إنهاء النظام الإقطاعي العسكري وحلّه كنظام للأرض. وفي سنة 1838م ألغي نظام استئجار الأراضي السلطانية وزراعتها، فآلت الأراضي للحكومة المصرية، وضمّ الكثير منها إلى ممتلكات الباشَوَات والأفندية.

وكان من أهم الأحداث في تلك الفترة، المقابلة التاريخية التي تمّت بين أحمد دزدار، متسلم القدس، واليهودي البريطاني موشيه مونتفيوري Moses Montefiore ابن السنيور يوسف إيليا، "الشريف في حكومة إنجلترا"، أثناء زيارة مونتفيوري للقدس في حزيران/ يونيو 1839م، فقد خاطب المتسلم مونتفيوري: "لتعلمْ يا مسيو مونتفيوري أن أيام التمييز

قد ولت، وأنه الآن لا فرق بين العبري والمسيحي والمحمدي، وأنهم جميعاً أمام القانون سواسية كما يأمرنا الله". وفهم مونتفيوري أن الأمر لا يتعلق بالجانب الاجتماعي فقط، وإنما يشمل الأرض وشراءها وبيعها[11].

وأثمرت عوامل الضغط الأوروبي، تحت مقولة إصلاح الدولة العثمانية، عن إصدار لائحة الأراضي العثمانية سنة 1274هـ - 1858م، وأقرَّ القانون في ذي الحجة 1274هـ – آب / أغسطس 1858م، والقانون يتحكم في أراضي الدولة حيازة واستغلالاً وتصرفاً، وبموجبه قسمت الأراضي إلى المملوكة والعَرَصَات، والملك والعشرية والخراجية، والأراضي الميري التي تعود رقبتها إلى بيت المال، مثل المزارع والمراعي والمشاتي والمصايف والمحاطب، والأراضي الموقوفة، وقفاً صحيحاً أو غير صحيح، والأوقاف الخيرية والذرية والمتروكة لعامة الناس أو لأهالي قرية، والمشاع بين أهل قرية ثم الموات، وتراتيب نقل الأراضي بالبيع والشراء والرهن والوفاء والمناقلة بالتبادل[12]. كما صدر قانون تملك الأجانب سنة 1328هـ - 1869م، إذ كان قبله لا يحقّ للأجنبي استملاك الأراضي في الدولة العثمانية لأي سبب من الأسباب، وأكثر ما كان يتمتع به هو الامتيازات التجارية والحماية، أما قانون تملك الأجانب فسمح للأجانب، سواء أكانوا أفراداً أم مؤسسات أم شركات بالاستفادة من حقوق التصرف وتملك الأراضي في جميع أجزاء الدولة، عدا الحجاز وأضيفت إليها القدس فيما بعد، داخل المدن أو خارجها، ولهم حقّ الوصاية أو الهبة، ولهم الحقّ في تسجيلها في المحاكم الشرعية. وراعى القانون الحفاظ على حقّ ملكية الرقبة للدولة[13].

ولما كانت لائحة القانون قد اشترطت دفع ضرائب باهظة تصل إلى 5% من أصل قيمة الأرض على وجه التخمين، ولا يعفى منها إلا الأرض الموات، كانت النتيجة عجز الفلاحين عن دفع رسوم السداد لضعف الإنتاج، وسوء أحوالهم الاقتصادية، وضخامة الديون المترتبة عليهم والواجب سدادها من محاصيل الأراضي.

ويشير سجل محكمة القدس الشرعية لسنة 1299هـ - 1881م، على سبيل المثال، أن المرابي عمر إبراهيم مصطفى الداودي المقدسي، كان له ديون بذمة أهالي القدس وقراها، وصل عددهم إلى 199 مقترضاً، وبلغت ديونه عليهم 99,702 قرشاً و30 بارة. والمرابي محمد مصطفى يعقوب أبو صفية من عين كارم، كان له ديون بذمة 79 فلاحاً، كانت: 326 جرة زيت[14]، و50,868 قرشاً، و40 طبة[15] حنطة، و12 طبة دورة[16]، و4 طبات شعير، وقنطار عنب، وثور، ورأس بقر، وبئرين زيت[17]. ومن المتعارف عليه آنذاك أن الفوائد على القروض كانت تصل إلى 30%[18]، وحتى لا تصادرها الدولة، فقد التجأ الفلاحون إلى الأفندية والباشَوَات والوجهاء والأعيان والأثرياء، حيث أُلجئت الأرض إليهم، برسم الأمانة لحين السداد، وتعود الأرض لأصحابها. وعليه، فقد سجَّل 26 ملاكاً من القدس والخليل، 162 ألف دونم من أملاك فلاحي المنطقتين. وسُجِّلَ 57 ألف دونم باسم العائلات الشامية التالية: العُمري، والجزائري، والعكروي، وفاعور، وفضل، وسلوم، وقباني. وسُجِّل 500 ألف دونم باسم عائلة سرسق اللبنانية، منها 240 ألف دونم في مرج ابن عامر و60 ألف دونم في سهل الحولة. وسُجّل باسم العائلات اللبنانية الأخرى مئات الآلاف من الدونمات ومنها العائلات التالية: رمضان، وسلام، ودكروب، والعويني، ومارديني، وفرحان، وعلمية، وشهاب، وتيّان، وفرح، وتويني، ومدوّر.

ثالثاً: الرعاية العثمانية لفلسطين والقدس:

من الجدير ذكره أن الدولة العثمانية، ومنذ طرح المسألة الشرقية سنة 1231هـ - 1815م، وبروز الأطماع الأوروبية في اقتسام ولايات الدولة، أدركت أية مخاطر تحيق بفلسطين، وتجلت تلك الأخطار بصورة واضحة بعد عقد المؤتمر الصهيوني الأول سنة 1315هـ - 1897م، فأولت الدولة العثمانية فلسطين عناية خاصة، واتخذت عدة إجراءات قبل عقد المؤتمر الصهيوني وبعده، ومنها:

• تثبيت القدس كمتصرفية مستقلة عن ولاية سوريا، وضم سناجق الخليل ويافا وغزة إليها، وذلك سنة 1291هـ - 1874م. ولما كانت التنظيمات الإدارية غير مستقرة في الدولة العثمانية، وتحكمها متطلبات الأمن من عدمه، فقد طبق قانون تنظيم الولايات لسنة 1271هـ - 1854م، ونظام إدارة الولايات سنة 1288هـ - 1871م على القدس[19]، فألحقت إدارياً بالباب العالي ثم وحدت سناجقها؛ القدس، نابلس، عكا، وغدت فلسطين ولاية مستقلة عن سوريا بقرار من الصدر الأعظم محمود نديم باشا سنة 1289هـ - 1872م. وألغي القرار بعد شهر واحد من صدوره 1872/7/23م، وعادت سنة 1291هـ - 1874م ولاية مستقلة[20]، تدار من مدينة القدس وتتبع وزارة الداخلية في استانبول. وفي مرحلة تالية ضُمّ قضاء الناصرة، التابع للواء عكا، إلى متصرفية القدس، وفُصِلَ عن ولاية بيروت[21]، وذلك بسبب استخدام رؤساء اليهود والسماسرة الطريق لتهريب اليهود المهاجرين غير القانونيين الواصلين إلى ميناء بيروت، ومنه عبر منطقة الجليل إلى يافا وحيفا والقدس.

ومن ثم رُبِطَت متصرفية القدس بخطوط اتصال مباشرة مع القصر في استانبول، وبذلك تيسرت حركة الزوار والحجاج والسياح، وروقبت الهجرة اليهودية عبر طبريا والناصرة.

• إنشاء مجلس بلدي في القدس سنة 1280هـ - 1863م، وكان المجلس الثاني الذي شكل بعد مجلس بلدية استانبول، وصدر بتشكيله فرمان سلطاني، حيث ضمّ أربعة من العرب وواحد من اليهود، ثم زيد عدد الأعضاء اليهود إلى اثنين سنة 1285هـ - 1868م؛ هما فاليرو وامزليغ[22] من رعايا الدولة العثمانية.

إضافة إلى مجلس إدارة اللواء ويتشكل من: الوالي والمفتي والنائب والقاضي والدفتردار وأربعة أعضاء، اثنين من المسلمين واثنين من غير المسلمين، ينتخبون من قبل الهيئة الانتخابية في اللواء[23].



ويعين رئيس البلدية من قبل وزارة الداخلية، من بين الأعضاء المنتخبين، ويتبع المجلس البلدي، مجلس إدارة اللواء، وهو ما عُرف وفق المصطلح الإداري العثماني "بالجمعية البلدية".

• ولتطوير المدينة وتسهيل الانتقال منها وإليها مع مدن وموانئ فلسطين الأخرى، فقد جرى إضاءة المدينة وقصباتها بالفوانيس، وأنشئت الطرقات الواسعة لسير العربات بين القدس وكل من يافا ورام الله ونابلس والخليل وبيت لحم وأريحا وعين كارم، ومقام النبي صموئيل، كما رصفت شوارع المدينة الداخلية[24].

• وحفرت اللغمات (الجور الامتصاصية)، لتصريف مياه الأمطار، وأوليت الخدمات الصحية عناية فائقة، وزودت المدينة بالمياه اللازمة من العيون والينابيع والآبار الأرتوازية، وخاصة من نبعي قريتي بتير وأرطاس[25].

• وتمّ مدَّ خطّ سكة حديد سنة 1310هـ - 1892م، يصل بين القدس وميناء يافا، استخدم لنقل الحجاج والمسافرين والزوار، ولنقل البضائع المستوردة من ميناء يافا إلى القدس، ثم إلى مدن فلسطين الأخرى[26].

• كما ربطت المدينة بخطوط التلغراف مع مصر وبيروت وأوروبا، ووجدت فيها مكاتب بريدية؛ عثمانية وروسية وألمانية ونمساوية وإيطالية، كل يعمل لوحده وباستقلالية، دون إشراف الدولة العثمانية عليها[27].

• وأنشئت بالمدينة حديقة عامة للجمهور، اعتادت الفرق الموسيقية أن تشدو ألحانها أيام الجمع والآحاد والأعياد، والمناسبات الدينية، بل إنها زودت سنة 1333هـ - 1914م بالكهرباء[28].

رابعاً: النشاط اليهودي الصهيوني تجاه القدس 1860-1908م:

وخلال المرحلة الممتدة من سنة 1277هـ - 1860م حتى سنة 1326هـ - 1908م، حوالي نصف قرن تقريباً، أعمل زعماء اليهود في أوروبا وقادة الحركة الصهيونية خططهم إزاء المدينة المقدسية، من أجل السيطرة عليها، وذلك في مسارين:

الأول: حيازة الأراضي خارج أسوار مدينة القدس، وبناء المستوطنات عليها بهدف تكثير أعداد اليهود من رعايا الدولة العثمانية، ومن اليهود المهاجرين من أوروبا وغيرها من البلدان التي يتواجد فيها اليهود.

الثاني: النفاذ إلى داخل المدينة القديمة (داخل الأسوار) لشراء الأراضي والمساكن، واستئجار الدكاكين في الأسواق التجارية للمدينة، والتحكم بالحركة التجارية والاقتصادية في المدينة، والسيطرة على كافة مرافق الحياة.

1. اليهود وحيازة الأراضي في القدس في العهد العثماني:

الهجرة اليهودية وحيازة الأراضي كانت من أخطر المشاكل والأطماع التي واجهتها فلسطين في العهد العثماني، وبالرغم من إدراكنا لضخامة الدعم الغربي؛ الأوروبي والأمريكي، للهيئات والمنظمات اليهودية والصهيونية لتحقيق أهدافها في فلسطين، فإن مجرى الأحداث في الدولة العثمانية أسهم إلى حدٍّ ما في تكثير عدد المهاجرين من اليهود، وحيازة الأراضي سواء في القدس القديمة داخل السور أم خارجها، وفي عدد من المدن والأراضي والسهول الفلسطينية الأخرى. وتسبب فساد الإدارة العثمانية في استانبول، وفي المتصرفيات، علاوة على الظروف الاقتصادية والاجتماعية، في دفع البعض لبيع أجزاء من أراضيهم وممتلكاتهم. وإن لم يعدم الحال من تصدي بعض رجال الإدارة لوقف تيار الهجرة، والتشدد

في مراقبة انتقال الأراضي لليهود والأجانب، كما فعل كل من رؤوف باشا، وعلي أكرم بك، وغيرهما خلال توليهم حكم متصرفية القدس[29].

وكان لحادثة عزل السلطان عبد الحميد الثاني 1327هـ - 1908م، وسيطرة جمعية تركيا الفتاة ثم جمعية الاتحاد والترقي، أثرها على الهجرة وحيازة الأراضي في القدس وما حولها، ويستطيع الدارس من خلال الوثائق والسجلات والدفاتر (الطابو) العثمانية أن يميز بين مرحلتين:

- عهد السلطان عبد الحميد الثاني وما قبله.
- عهد جمعيتي تركيا الفتاة والاتحاد والترقي حتى سنة 1336هـ - 1917م.

ففي المرحلة الأولى، كان لقناصل الدول الأوروبية؛ روسيا وبريطانيا وألمانيا والنمسا وفرنسا وغيرهم، دورهم في بسط الحماية على اليهود من ذوي تبعية بلدانهم، وتسهيل الإقامة والاستيطان وانتقال الأراضي، وفي اللجوء إلى سفرائهم في استانبول لممارسة الضغط على السلطنة العثمانية، ومجلس النظار والوزراء؛ لإتمام الصفقات المتعلقة بالأراضي، والالتفاف على القوانين واللوائح والتعليمات، هذا من ناحية.

وعلى الجانب الآخر، فإن القنصليات الأوروبية ومنذ سنة 1255هـ - 1839م دأبت، كاستجابة لمتطلبات الإرساليات والبعثات الأوروبية، على شراء الأراضي في فلسطين لصالح تلك الإرساليات والبعثات، بدعوى إقامة المؤسسات والجمعيات الخيرية الإنسانية، ومن ثم كان يتمّ تسريب بعضها إلى المؤسسات والمستوطنات اليهودية[30]. وكانت الدولة العثمانية تطلب من قناصل تلك الدول تقديم بيانات بأملاكها من أراضٍ وكنائس وأديرة ومستشفيات ومدارس ودور ضيافة ودور سكن ومخازن إلى الجهات المعنية[31]. اللافت للنظر أن طبيعة الحياة في القدس القديمة المسورة، من حيث الأوضاع السكنية المزدحمة، يقابله النمو الاقتصادي في فلسطين، وتحسن

الأوضاع الأمنية بفضل ازدياد الوجود الإداري والعسكري العثماني، قد أدى ذلك كله إلى جعل فكرة الإقامة خارج الأسوار أمراً مقبولاً وممكناً لدى عدد متزايد من السكان، وخاصة أثرياء: العرب والأرمن واليونان والحبش المقدسيون[32]، فأعمل اليهود وسائلهم، واستغلوا قوة المال اليهودي المتوفر عند الأفراد من اليهود، أو من قبل المؤسسات التي أنشأها أثرياء اليهود والجمعيات اليهودية للاستيطان والهجرة والعديد من البنوك والشركات والمكاتب والمنظمة الصهيونية العالمية بعد سنة 1315هـ - 1897م ومنها:

جمعية الإليانس، وجمعية الإنماء الإسرائيلي العالمي، وجمعية أحباء صهيون، وجمعية رومانيا الاستيطانية، ومؤسسة روتشيلد، وجمعية إيكا الاستيطانية (وريثة مؤسسة روتشيلد)، ومكتب فلسطين[33]، وشركة الاستيطان اليهودي، وشركة تطوير أراضي فلسطين، وشركة دلة العقارية، والصندوق القومي اليهودي (كيرن كاييمت لي إسرائيل)، والبنك اليهودي للاستيطان، والرابطة القومية اليهودية، ومؤسسة زراعة أشجار الزيتون، وجمعية المهاجرين، وجمعية الإعمار اليهودي، ومحطة الدعم الزراعي، وجمعية الثقافة والفنون المدرسية العبرية في يافا، ومعهد البولتكنيك في يافا، ومؤسسة سندكان للصناعة الفلسطينية، وجمعية لاندروف مقدالا، وجمعية الموبيلا الفلسطينية، وجمعية حولا للأراضي الزراعية، والاتحاد الفلسطيني للزراعة، وعشرات غيرها.

وبدأت حركة الاستيطان اليهودي خارج أسوار القدس، وهو ما عُرف عند الفلسطينيين بإقامة القومبانيات (المستوطنات)، وكانت البداية حين حصل السير موشيه مونتفيوري بن السنيور إيليا، البارون البريطاني، على فرمان سلطاني سمح له بموجبه شراء قطعة من الأرض خارج أسوار القدس، من جهة باب الخليل، اشتراها من غصون ابنة حسين آغا الدزدار، من أرض كرم أحمد آغا الدزدار التي ورثتها عن والدتها بطريق الإرث الشرعي؛ وذلك سنة 1273هـ - 1855م، ولم تصدر له رخصة البناء

من الباب العالي إلا سنة 1275هـ - 1859م واشترطت أن ينشأ البناء على بعد 2,500 متر من الأسوار، وبالفعل أقيم البناء على مساحة تقدر بـ 66,225 م^2، وتكونت المباني من 20 بيتاً، ثم ارتفع العدد إلى 34 بيتاً، سكنها 104 أنفار "من فقراء اليهود" كما ادعى موشيه مونتفيوري، وكان هذا أول حي يهودي أقيم على أرض مقدسية، خارج الأسوار، وعُرف باسم "مشكنوت شأنانيم أو يمين موشيه"[34] أو حي المونتفيورية (المساكن الآمنة). وتوسَّع الحي من 34 بيتاً ليُصبح 67 بيتاً بعد شراء صباح بن إبراهيم مونتفيوري قطعة أخرى من أحمد آغا دزدار فضل الدين العسلي، وبني سنة 1282هـ - 1865م حي بيت محفاة على مساحة 35,000 م^2، وتكون من 30 بيتاً[35]، ولعله قومبانية مناعين المذكورة في دفاتر بلدية القدس[36]. واشترى حاخام المغاربة ديفيد بن شمعون سنة 1285هـ - 1868م قطعة أرض قرب بركة ماميلا (مأمن الله)، وأقام عليها مساكن لأبناء طائفته، وعرف بحي محنيه يسرائيل[37].

وأنشئ حي نحلات شفعاة (ورثة شفعاة)، خارج السور، جهة باب الخليل، وبنى أول بيت فيه اليهودي يوسف ريفيلين، ثم توسع البناء والحي ليصبح 120 بيتاً، وسكنته أسر من يهود الأشكناز والسفارديم[38].

وأقام أثرياء اليهود وتجارهم 1291هـ - 1874م عشرة مبانٍ أخرى، في الجهة الشمالية الغربية من باب العمود، بالقرب من تلول المصابن، بنيت على شكل حصن مربع الشكل ببوابات أربعة تغلق عند المساء، وعلى مساحة 25,000 م^2. وأُسْكِنَ فيها ثلاثمائة عائلة، وألحقت بها المباني الخاصة بالخدمات، كالأسواق التجارية والمخازن، وسميت "مئة شعاريم". وانتخب سكان الحي لجنة خاصة لإدارة شؤونهم، ووضعوا قانوناً داخلياً خاصاً بالمباني، فلا بيع ولا هدم ولا بناء ولا رهن ولا إيجار إلا بمعرفة اللجنة[39]. وكانت هذه أول إشارة إلى إدارة ذاتية لليهود في القدس.

وفي سنة 1292هـ - 1875م، شُيِّد حي جديد سمي يمين يسرائيل، وفي السنة نفسها أقيمت قومبانية "مشكنوت يسرائيل"، أي مساكن إسرائيل، وتكونت من 60 بيتاً، سكنها اليهود من الأشكناز والسفارديم[40]. كما أنجز حي إيفين إسرائيل (علامة إسرائيل)[41]، وشكلت قوات عسكرية تتبع تلك الأحياء عرفت بالغواردية (الحراس)، تتولى الدفاع عن تلك الأحياء وحراستها.

كما أقيم حيَّان آخران مقابل باب الخليل، فبني حي مزكروت موشيه سنة 1300هـ - 1882م، ببيوت عددها مئة. وحي أوهال موشيه (خيمة موسى) في السنة نفسها بثمانين بيتاً[42].

ويبدو أن أخبار النشاط الاستيطاني لليهود في مدينة القدس قد تناهت إلى مسامع السلطان العثماني، فأصدر تعليماته بوقف البناء اليهودي في المدينة. وأصدر والي سوريا تعميماً ذكَّر فيه بضرورة الالتزام بالفرمانات والأوامر السابقة، والقاضية بعدم استملاك التبعية الأجنبية في الممالك المحروسة الشاهانية للأراضي وسائر الأملاك، والتي يتمّ نقلها عن طريق مأموري الأجانب (المترجمون)، والتحايل باسم الزوجة والأقارب، واعتبار كل البيوعات التي تتمّ باطلة، ولا يجوز إعطاء حجج وسندات والتصديق على ذلك قطعياً حسب المعهود[43].

وعلى الرغم من ذلك، فإن الاستيطان امتد إلى الشمال والشمالي الغربي من السور، وبنيت القومبانيات، وشحنت بالمستوطنين من كل حدب وصوب؛ فالأموال تتدفق من الخارج لدفع أثمان الأراضي، وتُبنى المستوطنات، وتعزز بالمدارس الدينية والمعاهد والجامعات والمشافي والأجزاخانات، والتبرعات تتوالى والبنوك تموّل. فأنشئت القومبانيات التالية:

- بيت يعقوب، خارج باب الخليل سنة 1287هـ - 1870م، وتكونت من 30 بيتاً، قرب القلعة الثالثة، ثم توسعت حتى أصبحت مساحتها 34,300 ذراعاً مربعاً.



- بيت ديفيد، خارج باب العمود سنة 1294هـ - 1877م، وتكونت من 40 بيتاً.

وبني سنة 1306هـ - 1888م ثلاث قومبانيات جديدة هي:

بيت يوسف، وهي خارج باب العمود، وفيها 15 بيتاً. والثانية محنيه يهودا، وهي خارج باب العمود أيضاً، وفيها 50 بيتاً. والثالثة سكنوت شالوم، وهي خارج باب الخليل، وفيها 20 بيتاً. ثم بنيت قومبانية زخروف طوفيا سنة 1308هـ - 1890م، وهي خارج باب الخليل، وفيها 30 بيتاً[44].

وفي سنة 1309هـ - 1891م أنشئ حَيَّان، عزرات يسرائيل (مساعدة إسرائيل) على مساحة 5,000 م^2، ونحلات نصفي (ورثة نصفي) على مساحة 12,000 م^2، أُسْكِنَ فيه عدد من العائلات اليمنية. وشهدت سنة 1310هـ - 1892م نشاطاً ملحوظاً في إقامة القومبانيات، فقد أُقيمت خمسة أحياء: مكيفه يسرائيل (رجاء إسرائيل)، مقابل باب الخليل خارج السور، على مساحة 7,000 م^2، وبيت أبراهام مقابل باب الخليل، ودمشك إليعازر (دمشق إليعازر) على مساحة 3,000 م^2، مقابل باب الخليل خارج السور، ويوهال يعقوب على مساحة 11,450 م^2، مقابل باب الخليل خارج السور، وحي البخارية مقابل باب الخليل على مساحة 103,000 م^2، وكانت هذه الأحياء الأخيرة مختلطة يسكنها السفارديم والأشكناز.

وأقيم حي نحلات تصيون (ورثة تصيون) سنة 1311هـ - 1893م خارج القدس، مقابل باب الخليل، ثم حي جورة العناب، مقابل باب الخليل أيضاً سنة 1313هـ - 1895م، ونحلات يعقوب مجاورة للسابقة، وحي بيوت منسك، وحي بيت يوسف أمريكاني سنة 1318هـ - 1900م، ثم حي بيوت بيفين، وحي بيوت برويدة على مساحة 5,000 م^2، سنة 1324هـ - 1906م، وحي بيت حوليم سنة 1321هـ - 1903م، وحي الأخوة سنة 1324هـ - 1906م، وأقيم حي زخرون موشيه (ذكرى موسى) في السنة نفسها، على مساحة 48,426 م^2، وسكنه اليهود الأشكناز، وحي سفاريه

حيد على مساحة 75,000 م^2، وحي بيت زيريم (بيت باقات الورود) على مساحة 3,500 م^2 سنة 1326هـ - 1908م.

وحين سيطرت جمعية تركيا الفتاة في 1908/7/23م، سمحت بالهجرة وشراء الأراضي وتأسيس المستوطنات، ولما كان زعماء اليهود يدركون مدى التغيير الذي أصاب الدولة العثمانية، وغدا السلطان عبد الحميد الثاني حبيس قصره، فقد أوفد كل من جاد فرومكن Gad Frumkin، والحاخام أريه ليب Aryeh Leib، وديفيد بن جوريون David Ben Gurion، وإسحق بن زفي Izhak Ben Zvi، وديفيد ريميز David Remez (Drabkin)، وموشيه شاريت Moshe Sharett، إلى استانبول، بحجة إكمال الدراسة العليا في معاهد استانبول، والحقيقة أنهم جاؤوا ليكونوا على اتصال بصناع القرار في العهد الجديد، وليمارسوا نشاطاً في السياسة العثمانية. ولقد سعوا بدعم من أثرياء اليهود لتأسيس شركة بنك المشرق البريطاني The Anglo Levantine Banking Co.، وكانت غطاءً للمركز الصهيوني في استانبول.

وحين انفردت جمعية الاتحاد والترقي بالسيطرة التامة على الدولة، ونُفِيَ السلطان عبد الحميد إلى سالونيك، وأصبح لليهود ممثلون في مجلس المبعوثان، ولقيت الحركة الصهيونية عطفاً من بعض العسكريين الذين قادوا الانقلاب على السلطان العثماني، لا سيّما وأن بعض قادة الانقلاب كانوا قد درسوا في مدرسة الإليانس اليهودية في سالونيك، ونتيجة هذه الاتصالات واللقاءات والاجتماعات التي تمّت بين محمود شوكت، قائد القوات التي هاجمت قصر السلطان عبد الحميد ليلة عزله، وعلي رضا من كبار رجال الدولة؛ فقد أبلغا حاخام سالونيك[45]، ناحوم بن حاييم أفندي، ترحيبهم بالمهاجرين اليهود في أرض آبائهم[46]. وعُيِّن فريد باشا الألباني وزيراً للداخلية ونائباً للصدر الأعظم ex-Grand vezir[47]، وتعاقب بعدها المتصرفون العثمانيون على القدس، صبحي بك 1908-1909م، وناظم بك 1909-1910م،

وعزمي بك 1910-1911م، وجودت بك 1911 - صيف 1912م، ومهدي بك، صيف 1912-1912/12/15م، وطاهر خير الدين بك التونسي 1912-1913م، وأحمد مجيد باشا 1913-1915م، ومدحت بك 1916-1917/12/9م.

ويبرز من بين هؤلاء مهدي بك الألباني الذي عُيِّن متصرفاً على القدس صيف 1912م، وكان مؤيداً للهجرة اليهودية إلى الممالك العثمانية، وفي خطبة له في مستوطنة عيون قارة خاطب الحضور من اليهود بقوله: "إنكم قد سمعتم ولا شك بما يذيعه بعض الناس من أن الحكومة تعارض دائماً الصهيونيين وتسعى ضدّهم، وهذا الأمر غير صحيح"، وأضاف: "نحن الأتراك متأكدين جيداً أن اليهود لم يحضروا لهذه البلاد لغايات سياسية، وإنما جاءوا لأنها بلاد آبائهم وأجدادهم، فهي عزيزة عليهم ومقدسة عندهم".

واقترح على مستمعيه، تأسيس بلدية –بمعرفة الحكومة– تدير أمورهم، وإنشاء قوة للحراسة وشرطة بصفة جندرمة تحت إشراف الحكومة[48]. ومع أنه كان يعبر عن سياسة القادة الجدد في استانبول، إلا أنه عُزِل في 1912/12/15 تلافياً للهبة الشعبية من قبل أهالي فلسطين. ومع ذلك، فقد رفعت حكومة الاتحاد والترقي القيود على الهجرة، وعلى تملك الأراضي من تشرين الأول/ أكتوبر 1913م وحتى آذار/ مارس 1914م، وأنشئ خلالها عدد من الأحياء، مثل قومبانية بيت أورشليم على مساحة 9,000 م^2، سنة 1910م، وبيت سعدون سنة 1911م، وبيت يسرائيل، سنة 1914م، إضافة إلى حي نسيم يافي خارج السور، مقابل باب العمود[49].

هذه الأحياء والقومبانيات اليهودية أنشئ الكثير منها من قبل الشركات التجارية، والهيئات والمؤسسات اليهودية، ومن قبل أفراد أثرياء من اليهود.

ويُفهم من دفتر مهمات مجلس بلدية القدس، قرارات 24 نيسان/ أبريل 1900م - 1318هـ أن عدد القومبانيات التي كانت خارج أسوار

القدس حتى تلك السنة قد بلغ 19 قومبانية أو حياً. هي: مناعين، ونحلة شبعا اليشار، ونسيم، ويمين إسرائيل، وماسكانوت، وماسكيره، واوهل موشيه، وبيت يعقوب، ونحلات تسيون، وجورة المصلة، وجورة العناب، والمنتوفيورية، وماحنا يودا، وأبو البصل، وبيت يوسف، وبيت سلمان، ومايا شعاريم، وسوفات شالوم، وذكر طونيا، حيث اقتضى القرار تكليف سعد الدين أفندي، عضو المجلس البلدي، والمفتش وأحد الجاووشية لتحرير أسماء سكان تلك القومبانيات اليهودية، بهدف تقدير المصاريف الواجب دفعها شهرياً من كل قومبانية بدل إزالة القمامة المتراكمة في شوارع القومبانيات وبالقرب منها، خشية تفشي الأمراض والأوبئة، ويلاحظ أن الكثير من تلك القومبانيات سجلت بالأسماء الدارجة المتعارف عليها عند المقادسة العرب آنذاك. ومن ناحية أخرى فقد ذكر إليعازر بريجمن، الذي كان يسكن في القدس منذ سنة 1251هـ - 1835م، بأنه سمح لليهود بشراء بيوت في أطراف المدينة، وسجلت في المحكمة الشرعية[50].

ويذهب الباحث إلى أن دقة وضوح الهدف عند القيادات الصهيونية واليهودية، وبراعة التخطيط، والعمل الدؤوب، والاستفادة من الدعم الأوروبي، وقوة المال اليهودي، وتردي الأحوال في أجهزة الدولة العثمانية، وفساد الإدارة، وسوء الأحوال الاقتصادية في فلسطين، قد أسهمت إلى حدٍّ كبير في إقامة المستوطنات والأحياء والسكنات اليهودية خارج أسوار القدس، والكثير من المدن والقرى والأرياف والسهول وغيرها مما يخرج عن نطاق بحثنا. غير أن الباحث يورد مجموعة من الوثائق –على سبيل المثال– تبين الطرق والوسائل والتلاعب والحيل لحيازة الأراضي، ومن ثم إقامة المنشآت لتوطين المهاجرين من اليهود، ومنها:

• بلغ الدين في ذمة ورثة يوسف آغا الجاعوني 8,245 قرشاً أسدياً[51]، وهي عبارة عن أصل المبلغ المقترض، والربا المفروض عليه، ولا يقل الربا عن 30%. ولضمان السداد فقد رهن الورثة الدار القائمة في محلة اليهود



بالقدس، والتي يستأجرها ولدا الدائن يعقوب أشير بادي اليهودي. ولما عجز الورثة عن سداد الدين، صار التصرف بخمس الدار مقابل الدين، ومن ثم كل الدار بما فيها من بيوت وأحواش[52]، كما ثبت لدى المحكمة الشرعية بالقدس في 1807م أن لليهودي أفرام برشيت مبلغ 177 قرشاً أسدياً بطريق القرض الحسن، بذمة وهبة الجاعوني، وكان اليهودي أفرام يقتطع الدين مما يخص السيد وهبة من أجرة الدار الجارية في وقف جده[53].

• شلومو كزكئيل من سكان القدس، بمساعدة القنصل البريطاني، وضع يده على جزء من أراضي قرية قالونيا سنة 1860م.

• الخواجة روبرت لوثرسنين، من تبعة دولة إنجلترا، يطلب 834 قرشاً من جناب يوسف الخالدي، رئيس المجلس البلدي في القدس، وطالبه بذلك عن طريق القنصل البريطاني في القدس[54].

• مراد هليرن المتمتع بالحماية البريطانية، يطلب من الشيخ مصلح العزة وأولاده، من قرية بيت جبرين، 160 طبة حنطة، و16 ليرة فرنساوي بموجب سندات[55].

• الخواجة سليمان أمزلق، اليهودي البريطاني، أحد تجار القدس، يطلب من القنصل البريطاني تحصيل ديونه البالغة 600 جرة زيت مطلوبة من محمود السمحان، والشيخ حسن الزنط، وأحمد الشيخ طه، وعبد الله، وعبد الحليم من دير غسانة، والشيخ حسين عبد اللطيف، وعبد الحميد السلمان، وجميعهم من قرية نحالين من قرى لواء القدس[56].

• سليمان بن باروخ وفانس وسارة يهودا، من حماية الدولة الإنجليزية، يطلبون 114 جرة زيت، وأربعة قناطير قُطّين (تين مجفف)، و82 رطل زيت، و39 رطل عنب من أحمد بن أحمد ياسين وسليمان محمد حمدان وعودة مبارك، جميعهم من قرية سلواد[57].

وغالباً ما سُوِّيت قضية تسوية الديون ببيع قطع من الأراضي، تحت طائل ممانعة المديون وعدم الوفاء، والملاحقة في المحاكم والتشهير والحبس، فالحرمة (السيدة) فاطمة بنت علقم من قرية لفتا تنازلت ووكلت ايزينبرك مائير حاييم ايزينبرك الموسوي العثماني من سكان محلة تلول المصابن، وقد وكلته في بيع ما هو لها، جميع الحصة الشائعة وقدرها الربع من أصل 24 قيراطاً في جميع قطعة الأرض الملكية الكائنة خارج السور، جهة باب العمود، الشهيرة بأرض الأزهر، والتي تحدها أرض إسرائيل مردخاي السكناجي (تبعة دولة النمسا)، وقومبانية الشكناز، بالثمن الذي يراه مناسباً، وأن يدفع مبلغ 100 ليرة فرنساوي الدين الذي في ذمتها بطريق الدين إلى الخواجة إسرائيل مردخاي المذكور. والمدقق في الإجراءات يدرك أن المحكمة أصدرت حكمها، إما بالسداد أو بالمصادرة أو الحبس بحقّ المرأة، فتنازلت، وضمّت الأراضي فيما بعد إلى قومبانية بيت ديفيد[58].

• إسحق شاؤول لبوي الموسوي الألماني، المقيم بالقدس، يشتري حصة واحدة من ست حصص من جميع أرض رأس العمود، الواقعة بأراضي سلوان، من قرى القدس، مساحتها خمسة دونمات من الشيخ عبد الرحمن بن الحاج محمود العثماني[59].

• الطائفة البروشية اشترت أحواشاً ومنازل، خارج الحي اليهودي في باب حُطة بالقدس[60].

• بنسيون ليون، المعروف بداود بن لبيب (ليفي) بن يوسف السكناجي، تابعية دولة إنجلترا، التاجر المقيم بالقدس، حاز جميع الحصة الشائعة وقدرها ستة قراريط من أصل 24 قيراطاً، من جميع مارس طنبر[61] المعد للزراعة خارج القدس الشريف من أراضيها لجهة باب الخليل من كل ورثة محمد فرحان اللفتاوي: علي ومحمد وأحمد وموسى وعبد الرحمن

وهندية ووصفية بمبلغ 3,354 قرشاً، كما اشترى العديد من القطع في موقع الميدان خارج القدس، جهة باب الخليل[62].

• اليهودي (الموسوي) عينتابي، القاطن بالقدس، اشترى أراضٍ كثيرة من الفلاحين المسلمين بأموال جمعية الإليانس الإسرائيلية[63].

• الخواجة يوسف بن أبرام بن إسحق السكناجي الموسوي من التابعية النمساوية، اشترى من علي بن حماد نصر الله من أهالي قرية لفتا، وبحضور مخاتير القرية، حسين بن أحمد ومحمد صالح ريان ومحمد بن أحمد قاسم وأحمد بن خليل السليم، جميع الأرض، ظاهر القدس، ومن أراضيها جهة باب الخليل بالقرب من القلعة الثانية، محاذية لأرض خاية بنت زلمن نوري بن امزلت السكناجي، بثمن قدره 800 قرشاً صاغاً[64].

• مدام هرت الإنجليزية، رغبت بإنشاء مكتب للبروتستانت الإنجليز في القدس، خارج السور، جهة باب العمود، واشترت أرضاً مشجرة في موقع كرم سعيد، وهي من وقف موسى أفندي الخالدي، مساحتها عشرة دونمات، وكان المتصرف الأول بالأرض محمد حسن أفندي بن الحاج مصطفى، ثم تحولت الأرض إلى إسحق بن حاييم وجورج يوخام اليهودي بثمن قدره 3,581 قرشاً[65].

ومن المعروف أن القاعدة الذهبية عند الدولة العثمانية في تعاملها مع اليهود الموسويين، واليهود الأجانب المتمتعين بالحماية والامتيازات لامتلاك الأراضي تقوم على:

• معظم أراضي فلسطين وقفية لا يجوز بيعها أو هبتها ولا رهنها، وينتفع بها فقط بموجب حقّ التصرف دون التعدي على ملكية رقبة الأرض، التي هي وفق الشريعة الإسلامية ملكية عامة لجميع المسلمين يمثلهم السلطان العثماني أو خليفة الضرورة.

• رعايا الدولة من المسلمين وأهل الذمة، النصارى واليهود من ذوي التابعية العثمانية متساوون في الحقوق والواجبات، ولهم امتلاك الأراضي والتصرف بها وفق أصول الشريعة الإسلامية.

• منذ صدور قانون تملك الأجانب سنة 1284هـ - 1867م، وحتى صدور أول قرار بمنع دخول يهود أجانب إلى فلسطين سنة 1300هـ - 1882م، والتي مدتها خمسة عشر عاماً، تمتع اليهود بحرية تامة في شراء العقارات والأراضي وبيعها دون أية عوائق إدارية، وتركزت في مبيعات الدور والأراضي والدكاكين والمخازن والحواصل والأفران واستئجار العقارات المختلفة في داخل القدس الشريف أو خارج الأسوار[66].

واللافت للنظر، أن إجراءات المنع لدخول اليهود الأجانب وامتلاكهم للأراضي كانت متذبذبة، وافتقدت إلى عنصر الرقابة الصارمة سواء في المركز، في استانبول، أو في الولايات والمتصرفيات العربية. كما أنها كانت تتماهى في الغالب مع الأوضاع السياسية للدولة العثمانية وعلاقاتها مع القوى والدول الأوروبية، فمن بين 23 حاكماً (متصرفاً) عينوا على القدس ما بين السنوات 1284هـ - 1867م، وحتى 1336هـ - 1917م، أي خلال ستين عاماً، التزم أربعة حكام (متصرفون) بتطبيق القوانين والتعليمات واللوائح. ومع ذلك، وفي عهد هؤلاء، فإن أربعة من القائمقامين، وعدد من مديري النواحي، ورؤساء المجالس اللوائية والبلدية وأعضائها، والموظفين في دوائر الطابو والمحاكم الشرعية والجمارك، وقادة الجندرمة والشرطة؛ تورطوا في عقد صفقات لصالح اليهود تحت إغراءات الرِشَى والكسب، المقدمة من زعماء اليهود والقناصل عن طريق السماسرة وتجار الأراضي والتراجمة، والتلاعب والتحايل على القوانين، وتجاوز الإجراءات الإدارية.

• وكانت القنصليات تسهل البيوعات بتقديم الثبوتات عن المشتري والبائع، وتسرع بالبت في القضايا التي يتقدم بها المشمولون برعايتها



وحمايتها، وخاصة إن تعلقت بديون مسجلة ومضمونة برهونات عقارية، فتصدر أحكامها بالسداد الفوري أو السجن والغرامة، وغالباً دون إبلاغ المشتكى عليه، وتجاوز المدة القانونية التي تعطي المشتكى عليه حقّ الاعتراض أو الإمهال. ونماذج الوثائق التي عرضناها تبين مدى الاستجابة للشروط والإملاءات التي تفرض على المديونين، كما في حالة المرأة فاطمة بنت علقم من أهالي قرية لفتا.

وغالباً ما تذيل القنصليات رسائلها الواجبة النفاذ إلى السلطات المحلية العثمانية بعبارة "والمذكور ليس داخل أو داخلة في عداد الموسويين الممنوعة مهاجرتهم". ونقرأ في أحد دفاتر مهمات المجلس البلدي بالقدس التعميم التالي:

> يعلن إلى عموم تراجمة السياح بأنه بلزوم استحصال جوازات من المجلس البلدي لأجل معاطاة هذه المهنة، وبموجب التحريرات الواردة من ولاية بيروت الجليلة، إذا وجد أحد من تراجمة القدس في بيروت غير موجود بيده إجازة يتمّ مسكه وتوقيفه.
>
> بناءً عليه، يلزم على كافة التراجمة أن يستحصلوا الجوازات المذكورة بظرف عشرة أيام من تاريخه أدناه، وغب مرور هذه المدة، إذا وجد أحد من التراجمة غير موجودة بيده إجازة يصير توقيفه عن الشغل مع أخذ الجزاء النقدي، فالحذر من المخالفة، ولأجل يكون معلوم صار نشر الكيفية[67].

والتعميم يفيد الرغبة في الحفاظ على أمن السياح من ناحية، والأهم ثبوت تورط هؤلاء التراجمة في عمليات تهريب المهاجرين الأجانب الذين يصلون بيروت عبر مينائها أو غيره إلى فلسطين، ونجاحهم في عقد وشائج وصلاتٍ مادية مع الموظفين الفاسدين في الإدارات العثمانية؛ لتسهيل إجراءات شراء الأراضي، ونقل الملكيات بتعاونهم مع السماسرة وتجار الأراضي.

وعلى صعيد آخر، فإن أثرياء اليهود الأجانب أسسوا العديد من الجمعيات والمؤسسات اليهودية بذرائع إنسانية مثل؛ مساعدة فقراء اليهود، وإقامة مؤسسات ثقافية واجتماعية لهم، وإن عمل تلك المؤسسات يتركز على الجانب الإنساني، وتنشيط الجمعيات الخيرية اليهودية التي أقيمت في فلسطين وليس غير ذلك. وبمثل هذه الادعاءات والذرائع رخصت المؤسسة الروتشيلدية وبُنيت المستشفيات، وأنشئت المكاتب والمحطات الزراعية والمدارس والمعاهد والمستوطنات وحتى الكيبوتسات فيما بعد.

2. النفاذ إلى داخل المدينة المسورة (القدس الشريف):

من خلال دراستنا للوثائق العثمانية، وسجلات المحكمة الشرعية في القدس، ودفاتر مهمات المجلس البلدي في القدس، والفرمانات والقوانين والتعميمات العثمانية؛ فإن الخطة اليهودية للنفاذ إلى داخل القدس الشريف، تركزت فيما يلي:

- شراء أو استئجار دور السكن، وإقامة المباني الجديدة عليها.
- شراء أو استئجار الدكاكين، والمخازن، والمقاهي، والحواصل، والأفران، واللوكندات (الفنادق)، ومعاصر الزيتون والسيرج، ومطاحن الحبوب، والأخوار (أماكن مخصصة لمبيت الحيوانات كالحمير والأغنام والماعز والعناية بها)، والإسطبلات (للخيول)، وإقامة المصانع.
- السيطرة على التجارة وأعمال الصيرفة والإقراض الربوي في المدينة. وبمعنى آخر، تكثير الوجود اليهودي في المدينة، والتحكم بأدوات الإنتاج والاستيراد والتصدير إلى المدينة، بل والتحكم بكافة مناحي الحياة الضرورية، والتي لا غنى عنها لحياة الناس.

ومما سهل على اليهود تنفيذ برامجهم بشأن المدينة، وجود ممثلين لهم في المجالس والإدارة المحلية. ففي مجلس شورى القدس، مَثّل اليهود الخواجة رونة، وكيل الطائفة سنة 1256هـ - 1840م[68]. ولهم أيضاً عضو في مجلس إدارة اللواء، وفي مجلس القدس الكبير (مجلس عمومي متصرفية القدس)



كان من أعضائه الاثني عشر، اليهودي داود بلين[69]. أما في المجلس البلدي فكان لهم عضو واحد من عدد أعضائه الخمسة سنة 1280هـ - 1863م، وزاد عددهم في مجلس سنة 1285هـ - 1868م، حيث مَثّل اليهود اثنين من أصل عشرة هم أعضاء المجلس البلدي[70].

ويلاحظ إقبال اليهود على استئجار الدور والمحلات التجارية بأنواعها، مثل المعاصر والمطاحن والأفران، أكثر من شرائها، ولعل ذلك يعود إلى حرمة المدينة المقدسة، وعزوف الأهالي عن البيع العقاري داخل المدينة إلا في أضيق نطاق. فالاستئجار محدد بمدة زمنية تنتهي في نهاية العقد، أما البيع فهو ملكية دائمة وتوطن واستقرار.

وتحفل دفاتر مهمات المجلس البلدي بإعلانات المناقصات المُشهِرة لتأجير المحلات التي تملكها بلدية القدس، مثل دكان أو مجموعة دكاكين أو لوكاندة أو آخور. وقد أحصى الباحث 87 دكاناً أجرت لليهود بالإضافة إلى ثلاث مجموعات من الدكاكين بلغ عددها 13 دكاناً، فيكون مجموع ما أُجِّر من دكاكين البلدية مائة دكان. وترسي المناقصات في الأعم الأغلب على مستأجرين من اليهود الأشكناز أو السفارديم، وكانت هذه الدكاكين والمحلات واقعة في مراكز النشاط التجاري في المدينة، داخل باب الخليل، وداخل باب سيدنا داود، وطريق مأمن الله، ومحلة اليهود، ومنتزه المدينة، ودرج الطابون وقهوة المدينة، وعلى طريق يافا، وحتى خارج البلدة. وكثير منها يقع عند اللوكاندة القائمة باب واد علي، وسفلى القرائخانة، والمنشية، وسفح لوكاندة البلدية، وسكن فاست، وسفلى مركز بكباشيه العساكر الشاهانية، وأسفل لوكاندة البلدية وحديقة البلدية، كما تمّ تأجير الأخور الواقع عند باب العمود. نلاحظ أن هذه الدكاكين كائنة في الوسط التجاري للمدينة، حيث توجد الكثافة السكانية التي لديها القدرة الشرائية العالية، وفيها الأماكن التي تستخدم كمأوى للسياح والزوار كاللوكندات واليواخير (الإسطبلات، لمبيت التجار ودوابهم).

وكنموذج على قرارات المجلس البلدي بشأن مناقصات التأجير نورد الأمثلة التالية:

تأجير الدكاكين الثلاثة الواقعة سفح لوكاندة البلدية الكبيرة لمدة سنة، اعتباراً من أول شهر محرم الحرام 1319هـ، إلى الخواجة شاؤل بن إسحق لبوي بأجرة قدرها 13 ليرة فرنساوية، دفع منها ست ليرات، ويدفع نهاية حزيران/ يونيو 3.5 ليرة فرنساوية، ونهاية تموز/ يوليو 3.5 ليرة فرنساوية[71]. وكانت الإيجارات إما بالليرات الفرنساوية الذهب، أو بالقروش، أو بالريالات المجيدية، وتراوحت أجرة بعض الدكاكين ما بين أربع ليرات فرنساوي لثلاثة دكاكين خشب داخل باب سيدنا داود[72]، و24 ليرة ذهب فرنساوي لدكان واقعة عند باب الخليل، سفلى لوكاندة العكر[73]. وبلغت أجرة دكان خارج البلدة 55 ليرة فرنساوي، أرسيت المناقصة خلالها على اليهودي ساسون البغدادي[74]. وتدل ارتفاعات تأجير بعض الدكاكين والمحلات على قوة الحركة التجارية في تلك المناطق، فيبالغ اليهود في رفع قيمة الإيجار، وهم يملكون الأموال اللازمة لذلك، فيفوزون بالمناقصات. ولضمان سريان العقار المستأجر لأطول مدة، فقد تقدم الخواجة عيسى فاست، الألماني اليهودي، باستدعاء إلى المجلس البلدي يبدي فيه رغبته بإنشاء أبنية جديدة تضاف إلى أبنية لوكاندة البلدية، وقدم خرائط للأبنية المقترحة، على أن يعقد له بدل إيجارها لمدة 15 عاماً. وقد اتخذ المجلس قراراً بتدقيق الخريطة المذكورة، وتخمين مصاريف الأبنية المطلوب إنشاؤها بشكل محدد، مع بيان أصناف الكرستة (مواد البناء) المقتضي وصفها، وانتدب الحاج بكر أفندي والمهندس إبراهيم أفندي لذلك[75]، ورفع الأمر إلى مجلس إدارة اللواء، الذي وافق على طلب فاست خلال شهر من تاريخ الاستدعاء، وأُبْرِمَ العقد بين المجلس البلدي وفاست وولده لمدة 15 عاماً؛ لإنشاء 19 غرفة ومشتملاتها، قدرت تكاليفها بـ 1,300 ليرة ذهبية فرنساوية[76].

أما استئجار الدور فكان يقوم به اليهود المهاجرون على الأغلب بمساعدة أبناء جلدتهم المقيمين في المدينة، فيستأجرون غرفة أو حوش، والثري مَنْ تمكن من شراء قطعة أرض صغيرة في حاكورة أو بستان لإقامة بيت عليه، لا سيما وأنّ قوانين البيع والشراء كانت صارمة، وكانت الأماكن التي يفضلونها للسكن محلة الشرف، أو حارة الريشة[77]، أو محلة اليهود، إذ لا بد من صدور قرار من الإدارة العلية وتنفيذ مجلس لواء القدس الكبير، وبعد إجراء النظامات السَنِية (الرسمية) يسمح بالشراء أو انتقال الملكية حتى من يهودي عثماني إلى آخر من ملته، ومن رعايا الدولة[78]. وتحول الحال بعد صدور قانون تملك الأجانب؛ فاشترى بعض اليهود دوراً في محلة النبي داود، وأخرى بخطّ حمام السلطان بداخل حوش غير نافذ، وكذلك في كل من محلة باب العمود، ومحلة باب حطة، ورأس الميدان[79].

وعلى أي حال، يظلّ عدد الدور والأحواش والبيوت التي اشتراها اليهود محدودة، وتوصف بالنادرة، ومثله شراء الدكاكين والحواصل ومعاصر الزيتون وطواحين الحنطة. فقد اشترت الحرمة (السيدة) كيتهانه بنت نيشن بن كلمن الموسوية، من طائفة السكناج، من رعايا الدولة العلية (العثمانية)، كل الدكان القائمة بالقدس الشريف بسوق الخواجات بالصف الغربي، على أن تدفع لجهة الوقف 60 قرشاً سنوياً، وبثمن 80 ليرة ذهب فرنساوي[80]. ويلاحظ أن حصصاً من الدكان كانت وقفاً، والجزء الآخر كان ملكية خاصة، ثم ما لبثت الدكان أن أصبحت مملوكة لليهودية العثمانية بحيلة "شرعية" ابتدعها بعض القضاة. وفي وثيقة أخرى؛ اشترت فردان كيرن بيبرس موسى السكناجية الموسوية، من رعايا الدولة العلية، من البائع داود بن عبد المحسن النمري، والوكيل عن زوجته بيع الوفاء من جميع الخلو الشرعي:

• جميع الحصة الشائعة النصف، 12 قيراطاً من 24 قيراط، وهي الدكان القائمة بالقدس في الصف الشمالي في اتجاه درج الطابونة نمرتها 2402،

الجاري قرارها بوقف الشيخ محمد التميمي، ودفع 30 قرشاً بالمناصفة.

• جميع الدكان بالصف القبلي نمرة 2325 عن وقف المرحوم حسن بن عبد الله بدفع قرش وربع.

• جميع الحاصل بالقدس بخان السلطان من الجهة الغربية يدفع للوقف أربعة قروش.

• جميع الدار تجاه قنطرة الشوايين داخل زقاق غير نافذ نمرتها 2373، مشتملة على ثلاثة بيوت ومخزن وساحتين سماويتين ومنافع، وقف محمد آغا بن عبد الوهاب مع دفع 70 قرشاً.

• جميع الحصة الشائعة تسعة قراريط من أصل الخلو الشرعي على جميع الدار تجاه قنطرة الشوايين سفلي الدار الفوقاني، مع صهريج مشترك بثمن 143 ليرة فرنساوي[81].

ويلاحظ بأن جميع تلك البيوعات فيها حقوق وقفية، يجوز فيها التصرف بالبيع أو المناقلة أو الاستبدال بمثل، وقد دفعت مبالغ زهيدة لحصص الوقف؛ 30 قرشاً، وقرشاً وربع، وأربعة قروش، و70 قرشاً إذا ما قورن ذلك بأجرة دكاكين البلدية. في حين ارتفع الثمن للدار السفلية وصهريج الماء حتى وصل إلى 143 ليرة ذهب فرنساوي، مما يشير إلى التلاعب والتحايل والرشوة في تسجيل البيع لدى المحكمة الشرعية بالقدس، وابتداع الحيل الشرعية المستندة على شهادات تفيد انتفاء الفائدة من استغلال الوقف وعوائده، وبذا يكون بيعه بالحيل المبتدعة، وتقدم الرِشَى لكل من سَهَّل البيع أو الإيجار.

كما اشترى نيم ياف بن إسرائيل السكناجي، من تبعة دولة استريا (النمسا)، من داود بن رشيد حسن النمري، الوكيل الشرعي عن زوجته:

• جميع الحصة الشائعة، وقدرها النصف، 12 قيراطاً من أصل 24 قيراطاً، من جميع الحاصل وهي الدكان الكائن في محلة الشرف من الجهة



الغربية غرفة نمرتها 244، الآيل إليها إرثاً عن والدها، محدودة من الجهة القبلية والشمالية بدارين سكن لليهود، بثمن 25 ليرة ذهب فرنساوي[82]. وشمل شراء حصة المالك المسلم وإخراجه من محلة الشرف التي اعتاد اليهود أن يسكنوها، ولتصبح المنطقة يهودية خالصة.

وفي سجلات المحكمة الشرعية بالقدس العديد من وقائع بيع دور في محلة اليهود، ومحلة باب العمود، ومحلة باب حطة، ومحلة الواد، وراس الميدان خارج السور، وباب الخليل خارج السور، وفي قرية مأمن الله خارج السور، ومحلة الشرف.

ومع كل هذه الحيل والتلاعب على القوانين والإجراءات، فقد ظلّ عدد الدور التي استأجرها اليهود أو حازوها خلال تلك الفترة محدوداً، إذا ما قورنت بأعداد دور المسلمين والنصارى من العرب في المدينة.

وللسيطرة على مؤسسات الخدمات الاقتصادية من مطاحن ومعاصر وأفران، اتجه عدد من أثرياء اليهود لإقامتها أو شرائها في المدينة، فقد ملك الخواجة يعقوب بن داود وشمويل بن الياو، اليهوديان، المعصرة الواقعة بمحلة باب العمود تجاه معصرة أولاد قطنية، ومعصرة ثانية لاستخراج زيت السيرج، كانتا حكراً لوقف محمد باشا أبو الفول[83]. وإبراهيم ميلون بن إسحق يعقوب، اليهودي المغربي، حاز طاحوناً بمحلة الجواعنة بالقدس الشريف، استأجرها من وقف المسجد الأقصى والصخرة، ثم باع حقّه في التصرف إلى سعد أفندي نور الدين الجاعوني[84]. كما حصل كل من الخواجة يشوي بيرمن وهارون خايونس، الموسويين، على حقّ تزويد الكازخانة في القدس بالكاز اللازم لها، وقد استوردا أربعة آلاف صندوق كاز بثمنه الدارج بصاغات البندر آنذاك، يضاف إليه 2.5 قرش صاغ عمولة على كل صندوق[85]؛ فتحكم اليهود ببترول المدينة.

وعلى الجانب الآخر، فقد كان في مدينة القدس سنة 1254هـ - 1838م، تسعة معامل لصناعة الصابون، وعشر معاصر لزيت السمسم، ومدبغة كبيرة، وعشرة مصانع للألبسة، تبيع الأقمشة البيضاء والزرقاء للبدو والفلاحين. وفي أوائل خمسينيات القرن التاسع عشر، كان في القدس عشر مطاحن للحبوب، ومعامل لصناعة المعكرونة وصناعة الحجر والطوب والسيراميك والشمع والأكفان وصناعة الأيقونات لبيعها للحجاج والزوار والسياح[86]، ملك اليهود القليل منها.

والمحصلة هي أن اليهود نجحوا، قبيل الحرب العالمية الأولى، في إقامة المستوطنات حول القدس، وخارج السور، وأوجدوا لهم موطئ قدم داخل المدينة، وسيطروا إلى حد ما على الحياة الاقتصادية فيها. ودُعِمَ التسرب اليهودي في القدس بإنشاء المدارس اليهودية مثل مدرسة الإليانس الإسرائيلية The Alliance Israelite في القدس (وتدرس باللغة الفرنسية)، ومدارس هيلفسيرين Hilfsverein التي تدرس بالألمانية، والجمعية الأنجلو-يهودية The Anglo Jewish Association وتدرس باللغة الإنجليزية. وفي سنة 1333هـ - 1914م، شكلت المنظمات الصهيونية هيئة للتعليم (The Zionist Board of Education (Vaad ba-Hinnuk[87]، وبين السنوات 1914-1918م، ارتفع عدد المدارس اليهودية من 14 مدرسة إلى 40 مدرسة.

ومن المعروف أنه، ومنذ سنة 1300هـ - 1882م، كان في القدس مدرسة مسيحية للطلبة اليهود، وقد بلغ عدد طلابها 138 طالباً، وأنشأت الدولة العثمانية مدارس يهودية، كان فيها 160 من البنات و1,547 من الصبيان[88]. هذا عدا مدرسة التلمود التوراتية لليهود الشرقيين Talmud Torah School، والمدرسة التي أنشأتها زوجة روتشيلد سنة 1290هـ - 1873م، والمدارس التي كانت تنشأ تحت أعلام بعض الدول الأجنبية، مثل فرنسا وبريطانيا والنمسا[89].

أما العرب من أهالي القدس، وخاصة الأعيان والأثرياء، فقاموا بإنشاء العديد من الأحياء السكنية خارج أسوار المدينة. ومن هذه الأحياء العربية:

- حي باب الساهرة، وقد بوشر ببنائه سنة 1320هـ - 1902م، حيث شيد عدد من أعيان القدس وأثريائها منازل فخمة، وقصور راقية على امتداد شارع صلاح الدين خارج أسوار المدينة، منهم: الحسيني ونسيبة وهالا وشتية والنشاشيبي وأبو السعود والعفيفي والبديري والدقاق وزبتية وصندوقه وغيرهم[90].
- حي وادي الجوز، ويقع إلى الشمال من الزاوية الشمالية الشرقية للمدينة القديمة (برج اللقلق) في وادٍ في أقصى الطرف الشرقي من الحدود البلدية، وقد بُنِيَ فيه، في القرن السادس عشر الميلادي، قصر عائلة الخطيب، وكان منزلاً صيفياً حصيناً، ثم سكن هذا القصر عدة أسر من عائلات الهدمي والبدري وشهوان والدويك وعكرماوي وأبو غزالة وحمدون والدجاني وكمان والعفيفي، وكان به أكثر من سبعين منزلاً[91].
- حي الشيخ جراح والكولونية الأمريكية، وقد بُنِيَ في تلك المنطقة العديد من المنازل الفخمة لكثير من أعيان العائلات الثرية؛ الحسيني والنشاشيبي ونسيبة وجار الله وغوشة، وتقع الكولونية الأمريكية قرب جامع الشيخ جراح[92].
- حي سعد وسعيد، ويقع على طريق نابلس، بنيت فيه منازل للمسلمين والمسيحيين واليهود والأجانب، وقد أطلق عليه الاسم بعد بناء مسجد سعد وسعيد فيه، وكان يسمى في العهد العثماني بالمسعودية. كان يقطن هذا الحي سنة 1905م، 119 عائلة؛ 59 منها مسلمة، وكلها من رعايا الدولة العثمانية، ومن العائلات التي سكنت الحي: براكلي وقرش والجاعوني وعزمي طه وكمال وسبير الحوزي وعائلة لارسن وعائلة ليفي وعائلة سيمحا، ومن آل الدزدار ونسيبة والنشاشيبي والخالدي[93].

- حي المصرارة، ويقع شمال باب العمود، وهو من أوائل الأحياء التي بنيت فيه المنازل خارج الأسوار، وفيه أسواق لبيع الفاكهة والخضروات وصيدليات ومخازن لبيع الحبوب ومواد البناء ومقاهي ودكاكين خياطة وعيادات أطباء، ومواقف للباصات والسيارات[94].

- حي النبي داود، ويقع مباشرة خارج السور، على جبل النبي داود (كما يزعم)، وتسكنه عائلة أبو الوفا الدجاني، الذين تولوا رعايته ونظارة أوقافه، وفيه قبور آل الدجاني، ومدرسة إنجليزية وكنيسة وقبر الشيخ المنسي[95].

- حي الشماعة، ويقع جنوبي شرقي طريق ماميلا (مأمن الله)، وجنوبي غربي جبل النبي داود. وقد غلب عليه الطابع التجاري، حيث كان فيه متاجر للعرب واليهود، معظمها كراجات ومحلات للوازم السيارات، ومخازن بيع أقمشة[96].

- حي الثوري أو دير أبو ثور، وقد نسب الحي إلى الأمير أحمد الثوري، أحد الأبطال الذين شاركوا في تحرير القدس من الصليبيين في عهد صلاح الدين الأيوبي، وقبره على تلة تقع على طريق بيت لحم، يوجد فيها دير للروم الأرثوذكس ومدرسة حكومية. بُنِيَ على سفح التلة قرية صغيرة في القرن التاسع عشر، ثم بنى أعيان من القدس بيوتاً كبيرة لهم، وظلّ الفلاحون والمزارعون في بيوت صغيرة من القرية، ونمت القرية في ثلاثينيات القرن العشرين بانتقال المزيد من أعيان القدس وموظفي الحكومة إليها[97].

- حي البقعة، ويضم أحياء البقعة الفوقا، والبقعة التحتا وحي الوعرية وحي النمامرة، سكانه من المسحيين والعرب، وكانت منطقة راقية، شيدت فيه المنازل والقصور على مساحات واسعة من الأراضي[98].

- حي الوعرية، وهو ضاحية صغيرة في منطقة البقعة، جنوب الكولونية الألمانية، وإلى الشرق من الكولونية اليونانية، أسسه أحد أفراد عائلة



الوعري، حيث شيد منازل له ولأولاده، ثم تحول الحي إلى ضاحية حديثة، ذات منازل كبيرة على مساحات واسعة من الأرض[99].

- حي النمامرة أو النمرَّية، ويقع في البقعة، حيث اشتريت المنطقة من ملاكها الفلاحين من بيت لحم والمالحة وبيت جالا، وأوقفها المشتري عبد الله إبراهيم محسن النمري، وبنى منازل له ولأولاده، وقد صادر البريطانيون قسماً من الأرض لبناء نادٍ خاص بهم، كما بنيت على أرضها الأسواق والمحلات التجارية[100].

- حي الطالبية، وهو حي سكانه على الأغلب من المسيحيين، يقع جنوب جمعية الشبان المسيحية، والمنازل فيه أشبه بالقصور، وفيه عدد من الأديرة ومدرسة العمرية[101].

- حي القطمون، ويقع غربي الكولونية الألمانية، كانت منطقته متطورة، وفيها العديد من محلات البقالة والخياطة والمكاتب ووسائل الخدمات. وبُنِيَ فيها فندق سمير أميس الذي نسفته العصابات الصهيونية في كانون الثاني/ يناير 1948م[102].

- حي الكولونية الألمانية، ولقد أنشئ الحي ليكون مستوطنة لفرسان الهيكل بهدف إقامة "مجتمع مسيحي مثالي في الأرض المقدسة"، فبنيت المنازل الراقية المحاطة بالحدائق الجميلة، وبنيت فيه محلات الخدمات التجارية كالأفران التي تقدم أنواع الخبز الأجنبي، والشركات التي تبيع البضائع الأجنبية واللحوم، وقد سكنه عدد من أعيان القدس العرب استئجاراً من أصحاب المباني[103].

- حي الكولونية اليونانية، امتلكت كنيسة الروم الأرثوذكس مساحات واسعة من الأراضي خارج الأسوار. استعملتها في مشاريع تجارية واقتصادية استثمارية؛ مطاحن، زيتون، كروم، ثم بنيت كنيسة ومنازل. وجنوب الكولونية الألمانية أنشئت منطقة سكنية للعائلات اليونانية، وأقيم نادٍ مورست فيه كافة الأنشطة الاجتماعية، ومثلهم

مثل الألمان، فقد أجرّ العديد من اليونانيين بيوتهم للعرب، الذين شكلوا حياً عربياً[104].

- حي مأمن الله (ماميلا)، ويقع خارج باب الخليل، ويمتد حتى مقبرة مأمن الله، ويعد الحي منطقة تجارية، فيها المكاتب والوكالات والبنوك والمخازن والمصانع، وتطورت المنطقة ببناء دائرة البريد ومجمعات تجارية. وفي الحي شقق سكنية، بالإضافة إلى المركز التجاري للمدينة الجديدة (خارج الأسوار)، الذي بني فيه مكاتب البلدية، ومبنى جمعية الشبان المسيحية، وفندق الملك داود، والعديد من دور السينما[105].

ومع أن العديد من أعيان عائلات القدس وأبنائها، قد انتقلوا إلى السكن في أحياء المدينة الجديدة، خارج الأسوار، إلا أن ارتباطهم بالمدينة القديمة، داخل السور، ظلّ قوياً، من خلال ارتباطهم الروحي بالأماكن المقدسة، وأنشطتهم التجارية في المدينة القديمة، وإقامة العديد من أفراد عائلاتهم وأقاربهم في المدينة القديمة.

خامساً: إحصاءات سكان القدس في الفترة العثمانية المتأخرة 1839-1914:

من الصعوبة بمكان تقرير إحصاءات أكيدة لسكان القدس خلال الفترة العثمانية المتأخرة 1839-1914م؛ وذلك لعدم توفر السجلات الإحصائية الرسمية. وفيما عدا دفاتر النفوس العثمانية الخاصة بالمدينة، لا نجد إلا تقديرات أو تخمينات لعدد من الرحالة الغربيين، وبيانات يهودية ضُمنت في متون بعض التقارير والدراسات التي كانت تعدّ للمؤتمرات والهيئات والأفراد الذين يتولون تمويل المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، والتي لا يمكن الركون إليها، إذ كانت تعدّ بهدف دفع الأثرياء من اليهود والجمعيات والمؤسسات الغربية للتبرع بالمزيد من الأموال لمشاريع الاستيطان.

أما دفاتر النفوس العثمانية ودفاتر التحرير (الطابو)، فكانت تسجل فيها المعلومات بصورة دقيقة إلى حد ما، لأنه يترتب عليها التزامات مالية واجبة الجباية والتحصيل والسداد، فالرعايا من اليهود والنصارى (أهل الذمة) يترتب عليهم جزية وهي مستحقة على كل مكلف قادر، ولا تشمله الإعفاءات من نساء وأطفال وشيوخ وزمنى (مرضى) ومعوقين ورجال دين، وتقدر الجزية بين 60-100 عثماني في السنة، ويسجل ما بحوزتهم من أموال غير منقولة، كالعقارات والأراضي، إضافة إلى محاصيلهم من المغروسات والمزروعات، ومقتنياتهم من الحيوانات وخلايا النحل.

غير أن هذه الدفاتر والإحصاءات إنما تقتصر على اليهود والنصارى من رعايا الدولة العلية، والمعترف بمواطنتهم العثمانية، دون الالتفات إلى المهاجرين من اليهود، والذين يوصفون بالممنوعين من الإقامة والاستيطان، وما توفر لدينا من سجلات رسمية عثمانية تقدم الأرقام التالية لعدد سكان القدس[106]:

السنة	مسلمون	مسيحيون	يهود	المجموع الكلي للسكان في مدينة القدس
1849	6,148	3,744	1,790	**11,682**
1872-1871	6,572	4,428	3,780	**14,780**

ويقدم اليكساندر شولش Alexander Schőlch إحصائية تختلف كثيراً عما أورده كاربات Karpat، ووفق شولش[107]:

السنة	مسلمون	مسيحيون	يهود	المجموع الكلي للسكان في مدينة القدس
1849-1266	3,074	1,872	895	**5,841**

ويعزو شولش قلة سكان القدس إلى انعدام الأمن، نتيجة الحروب الأهلية بين السكان، وغارات القبائل البدوية على المدينة، وتمرد السكان على الحكم المصري للمدينة، إضافة إلى العوارض الطبيعية التي أصابت المدينة. وأما سبب قلة المسيحيين فيرجعه إلى المضايقات التي تعرضوا لها

بعد حملة نابليون على المستويين الشعبي والرسمي، والعلاقات المتردية بين أهل القدس وطائفة الروم. أما اليهود، فحيث لا كسب مادي وربح وفير، فإنهم يرحلون ويبحثون عن مصادر المال[108].

وفي سنة 1905م - 1321 مالي[109]، وفق دفتر مسودة النفوس Mesvedda defter ودفتر أساسي النفوس Nufus, esasi defter، المحفوظان في أرشيف ما يسمى "دولة إسرائيل"، كانت أعداد السكان كما يلي:

السنة	مسلمون	مسيحيون	يهود	المجموع الكلي للسكان
1905	11,000	8,000	13,400	**32,400**

وفي السنة نفسها كان مجموع سكان قضاء القدس 111,000 كما يظهر الجدول التالي:

السكان	العدد
مسلمون	68,000
نصارى (المسيحيون)	29,000
يهود	14,000
المجموع	**111,000**

أما عدد الأجانب فكان 2,400 تمّ تسجيلهم ضمن المسيحيين واليهود[110].

وفي وثيقة محفوظة في مكتبة جامعة استانبول، كان عدد سكان فلسطين سنة 1914م وتوزيعهم كما يوضح الجدول التالي[111]:

السكان	العدد
مسلمون	266,000
نصارى	40,900
يهود	21,300
المجموع	**328,200**

الباحث شملز Uziel Schmelz أورد إحصائية لعدد سكان قضاء القدس، استنتجها من السجلات العثمانية، وجاء فيها[112]:



السنة	مسلمون	مسيحيون	يهود	المجموع
1880	54,400	19,600	7,100	**81,100**
1905	67,700	28,800	13,700	**110,200**
1914	70,300	32,500	18,200	**121,000**

وأما الباحث شولش، فقد أعدّ إحصائية أخرى لعدد سكان قضاء القدس اعتماداً على البحث في الدفاتر العثمانية، جاء فيها[113]:

السنة	مسلمون	مسيحيون	يهود	المجموع
1884	54,364	19,590	7,105	**81,059**
1914	70,270	32,641	18,190	**121,101**

وهي قريبة من الإحصاءات السابقة.

ويؤكد شولش بأن إحصاءات سنة 1870م العثمانية، أظهرت أن عدد اليهود في مدينة القدس كان 3,780، وعددهم في كل قضاء القدس لم يتجاوز 5,500 يهودي، وفي كل فلسطين كان عددهم 9,280 يهودياً[114]. ووفق وثيقة جامعة استانبول فإن نسبة اليهود إلى مجموع سكان فلسطين سنة 1914 كانت 5.37%.

ووفق قوائم شملز كانت نسبة اليهود لعدد سكان قضاء القدس 15% في سنة 1914م، وهي مسألة مفهومة، فقد كانت مدينة القدس وقضاء القدس من الأماكن المستهدفة للاستيطان من قبل المنظمة الصهيونية والدول الأوروبية.

أما المصادر التي اعتمدها الباحثون اليهود لإحصاء أعداد اليهود في القدس والمدن الأخرى التي كانت موضع أطماعهم، مثل يافا وحيفا وطبريا وصفد وعكا، فكانت إما لرحالة غربيين أو لأكاديميين صهاينة استلوها من التقارير المقدمة للمنظمات الصهيونية واليهودية ويتصدر هؤلاء، يهوشع بن اريه YeHoshua Ben-Arieh، أستاذ الجغرافيا في الجامعة العبرية، وشملز من الجامعة العبرية أيضاً، وروث كارك Ruth Kark من جامعة

بار إيلان، وآرثر روبين Arther Ruppin، الذي يوصف بأنه الأب الروحي للاستيطان الزراعي (الكيبوتسات).

فيورد يهوشع بن اريه، اعتماداً على ما ذكره الرحالة سيتزن U.J. Seetzen، الذي زار القدس سنة 1806م، واطلع على سجلات نفوس المدينة العثمانية؛ الأرقام التالية:

السكان	العدد
المسلمون	4,000
اليهود	2,000
النصارى (اليونان)	1,400
الكاثوليك	800
الأرمن	500
الأقباط	50
الأحباش	13
السريان	11
المجموع	**8,774**

وبالنظر إلى مجموع عدد سكان المدينة فإن اليهود يشكلون ما نسبته 22% من المجموع[115].

أما الرحالة توبلر T. Tobler، والذي زار القدس ثلاث مرات، ونشر كتاباً عن رحلاته في زيورخ، فأعطى الأرقام التالية: في سنة 1839م كان عدد سكان القدس 12,000، ولم يفصل في عناصر السكان ولا ديانتهم، خلافاً لما أورده في سنة 1840م وفي سنة 1846م، فقد أورد عن عدد السكان في القدس كما يلي، وهي أرقام تقديرية لا تستند على أيَّة إحصاءات رسمية:

السنة	مسلمون	مسيحيون	يهود	مجموع سكان القدس
1840	4,650	3,350	5,000	**13,000**

أما في سنة 1846م، فكان مجموع سكان القدس 17,173، وهم كما يلي:

السكان	العدد
مسلمون	**4,500**
عساكر	**1,600**
مسيحيون	**3,558**
– يونان أرثوذكس	2,000
– روم كاثوليك	900
– يونان كاثوليك	50
– أرمن	400
– قبط	100
– بروتستانت	50
– أحباش	38
– سريان	20
يهود	**7,515**
– سفارديم	6,000
– أشكناز	1,500
– قرّاؤون	15
المجموع الكلي	**17,173**

ويؤكد توبلر بأن ارتفاع أعداد اليهود في قائمته إنما يعود لاشتمالها على كل الحجاج والزوار والسياح اليهود، الذين يفدون لزيارة المدينة في المناسبات الدينية، ثم يغادرون، وعليه فلا يعتد بقوائمه[116].

ويورد بن اريه قائمة أخرى، زعم أنه استقاها من المصادر الغربية دون توثيق أو ذكر للمصادر، لعدد اليهود في القدس وزياداتهم بين السنوات 1800 و1910م، جاءت كما يلي[117]:

السنة	مسلمون	مسيحيون	يهود
1800	4,000	2,750	2,000
1835	4,500	3,250	3,000
1840	4,650	3,350	3,000
1850	5,350	3,650	6,000
1860	6,000	4,000	8,000
1870	6,500	4,500	11,000
1880	8,000	6,000	17,000
1890	9,000	8,000	25,000
1900	10,000	10,000	35,000
1910	12,000	13,000	45,000

ولا يحتاج المدقق لنظر عميق ليقرر أنها أرقام مصنوعة (أرقام سياسية)، فقد رفع زيادات المسلمين 500 أو 750 أو 1,000 في حين زاد أعداد اليهود بالآلاف وباطراد. ويعلق شولش على قوائم بن اريه وجداوله، بأنها احتوت كل الزوار والحجاج والسواح الأجانب، والمتخلفين عن المغادرة من رعايا الدول الأوروبية، وكل من دخل[118]. ويزعم بن اريه، أن القائد زكي بك، رئيس نقابة القمح في القدس، رفع تقريراً إلى جمال باشا، سنة 1916م، ذكر فيه أن عدد سكان القدس 53,410 منهم 31,147 يهودياً[119].

أما الأكاديمي ديفيد هيرست David Hirst، فيعطي أرقاماً لا تتفق مع سابقتها من أرقام القوائم، المتعلقة بسكان القدس، فقد أورد ما يلي[120]:

السنة	عدد سكان القدس	عدد اليهود
1887	43,000	28,000
1898	60,000	41,000

ومن ناحية أخرى، فإن آرثر روبين (الأب الروحي للاستيطان الزراعي ومدير الدائرة في المنظمة الصهيونية)، كان الأعلى أرقاماً في تقاريره التي قدمها للمؤتمرات الصهيونية والوكالة اليهودية واجتماعات المنظمة



الصهيونية ورسائله إلى زعماء الصهاينة، حيث ذكر أن عدد اليهود قد زاد في القدس بين السنوات 1880 و1904م من 34,000 إلى 60,000[121]. ويذهب روبين إلى أن اليهود في سنة 1914م قد بلغ عددهم، 85,000 شخص[122].

وأخيراً فإن بطرس أبو منّه يتبنى الأرقام والقوائم التي أوردها الباحثون اليهود دون نظر أو تدقيق، أو الالتفات إلى دفاتر النفوس العثمانية، (وهي أرقام لا يُركَنُ إليها وفق الإحصاءات الرسمية)، حيث يذكر أبو منّه أن عدد اليهود قد ازداد على الشكل التالي:

السنة	عدد اليهود في القدس
1839	12,000
1880	35,000
1900	70,000
1914	85,000

ويقول إن هؤلاء اليهود هم من الأشكناز والسفارديم، ويهود من بخارى وخيوان وسمرقند، ويمنيون[123].

والباحث يلاحظ أن الباحثين اليهود قد لجأوا إلى لعبة الأرقام للتمويه والتضليل وعدم إعطاء أرقام صحيحة، بل لتضع الناظر في حالة من الإرباك، دون الوصول إلى نتائج موثوقة، وهي مسألة معروفة في السياسات الصهيونية حتى يومنا هذا.

وعليه، فإن الإحصاءات العثمانية هي التي يمكن الوثوق بها، إذ تسجل كافة رعايا الدولة العثمانية بمن فيهم اليهود، وما عدا ذلك من اليهود، فأجانب تسللوا أو تسربوا إلى فلسطين بطرق غير مشروعة، وظلوا حتى الاحتلال البريطاني لفلسطين في كانون الأول/ ديسمبر 1917م، ويعتبرون من الأجانب الممنوعين من الإقامة أو الاستيطان في فلسطين.

هوامش الفصل الأول

[1] الحسابات اعتمدت على افتراض المعامل 8 لمتوسط عدد أفراد الأسرة من المسلمين والنصارى واليهود، والحقيقة أن عدد أفراد أسر أهل الذمة أقل من ذلك.

[2] المتزوج يُشارُ إليه بمصطلح خانة والأعزب بمصطلح مُجرّد، والعدد المذكور اشتمل على المتزوجين والعُزّاب، بمعنى أنّه حُسِبَ 8 أفراد للمتزوج وأُضيفَ عدد العُزّاب.

[3] سجل محكمة القدس الشرعية رقم 55، تاريخه 980هـ - 1572م، ص 207.

[4] سجل محكمة القدس الشرعية 87، تاريخه 1015هـ - 1606م، ص 102، العسلي، **وثائق مقدسية تاريخية**، 155-154/3.

[5] انظر، سجل أراضي لواء القدس، حسب الدفتر 342 تاريخه 970هـ - 1562م، المحفوظ في أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول، دراسة وتحقيق، محمد عيسى صالحية، ط الأردن 1422هـ - 2002م.

[6] العسلي، كامل جميل، **وثائق مقدسية تاريخية**، عمّان، الجامعة الأردنية، 1982م، ج 1، ص 294، 296، سجل المحكمة الشرعية بالقدس رقم 142 سنة 1059هـ، ص 68، وسجل رقم 44، سنة 971هـ - 1563م، ص 574.

[7] سجل المحكمة الشرعية بالقدس رقم 44، سنة 971هـ - 1563م، ص 574، العسلي، **وثائق مقدسية تاريخية**، 296-294/1.

[8] سجل محكمة القدس الشرعية رقم 146، تاريخه 1061هـ - 1650م، ص 115، العسلي، **وثائق مقدسية تاريخية**، 270-267/2. والقرّاؤون طائفة يهودية ترفض تعليقات وحواشي أحبار اليهود المتوارثة وتناهض التلمود، وتتمسك بالتفسير الحرفي للتوراة باعتبارها المصدر الوحيد والمباشر للشريعة، ويعتمدون التقويم القمري في أعيادهم ومواسمهم، راجع مادة Karaites في Encyclopedia Judaica.

[9] انظر ملف رقم 1/3,1/312/16، تاريخه 1 جمادى الأولى 1314هـ - 1896م، المحفوظ في أرشيف "دولة إسرائيل"، ISA (القدس).

[10] اليعقوب، محمد، **ناحية القدس الشريف في القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي**، عمّان، البنك الأهلي الأردني، 1999م، ص 435-437.

[11] كارك، روث، الأراضي واستصلاحها أثناء زيارة مونتفيوري الثانية إلى فلسطين 1839م، مجلة **كاتدرا**، القدس، العدد 33، 1986م، ص 59.

[12] انظر المر، دعيبس، **أحكام الأراضي**، مطبعة بيت المقدس، 1923م، ص 4-5.

[13] سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 341، سنة 1284هـ - 1867م، ص 121.

[14] جرة الزيت تستخدم لكيل المواد السائلة وخاصةً الزيت، وتساوي 15 حُقّة، والحُقّة تساوي 400 درهم، والدرهم يُعادل 3.12 غرام، أي أن الحُقّة تساوي 1.248 كغم، وعليه فالجرة تساوي 18.720 كغم.



[15] الطبة: مكيال للحبوب، وجاءت التسمية لأنّ الكيل الذي تُكالُ به كان يُفرَّغُ على الأرض، أي يُطَبُّ على وجهه، وتُعرف الكمية المُفرّغة بالطبّة، وتعادل 13.5 رطلاً من القمح أو 10 أرطال من الشعير، وهي معروفة في التراث الفلسطيني.

[16] الدورة: قيام الموظفين بجمع الأعشار في زمنٍ محدَّد بعد موسم الحصاد، و12 طبَّة أي مقدار العُشُر الواجب في تلك الدورة، وهي عادة عثمانية، وتكون بعد نضج الثمر من بداية شهر آذار/ مارس.

[17] كانت العادة أن يكون هناك آبار تحت المعصرة يُجمع فيها الزيت المتحصل بدل عصر الزيتون ويختلف حجمه من منطقة إلى منطقة أخرى، والدَين هنا يكون بحسب المنطقة التي تكون فيها المعصرة، وحجم البئر يكون معروفاً لدى جميع الفلاحين.

[18] سجل محكمة القدس الشرعية رقم 370، 1299-1301هـ الموافق 1881-1883م.

[19] نوفل أفندي، نعمة الله نوفل، **الدستور**، مراجعة خليل أفندي الخوري، بيروت، المطبعة الأدبية، ص 392-395، 1301هـ - 1883م، ج 1، المواد 63-72، ص 392-395، جعلت القدس متصرفية سنة 1257هـ - 1858م.

[20] Schőlch, Alexander, Jerusalem in the 19th century, pp. 228-248. *Jerusalem in History* edited by K.J.Asali, scorpion publishing LTD. England, 1989.

[21] أوراق الباب العالي. B.E.O، دفتر رقم 318، BEO، شيفرة من الصدارة العظمى بشأن تعمير الطريق بين الناصرة وطبريا بتاريخ 19 جمادى الأولى 1324هـ - 1906م/ 14 ربيع الثاني 1322هـ - 28 حزيران/ يونيو 1904م.

[22] كارك، روث، بلدية القدس، مجلة **كاثدرا**، العدد 6، ص 75، لندمان، شمعون، **أحياء أعيان القدس خارج أسوارها في القرن التاسع عشر**، تل أبيب، دار النشر العربي، 1984م، ص 66.

[23] كان النظام الانتخابي يتمّ على مراحل:

-تقوم لجنة عُرفت بلجنة التفريق، وتتكون من المتصرف رئيساً، وعضوية كل من، المحاسب والقاضي والمفتي ورؤساء الطوائف غير الإسلامية في المتصرفية، وتختار ثلاثة أمثال العدد المطلوب من بين الوجوه والأعيان والعلماء والتجار الذين يحقّ لهم ممارسة حقّ الانتخاب، أي تختار 12 عضواً.

-يختار مجلس التفريق من بينهم ثمانية أعضاء.

-تعرض الأسماء على الوالي أو المتصرف، فيصادق على تعيين أربعة.

ترسل الأسماء إلى الباب العالي لإصدار فرمان تعيينهم أعضاء في المجلس البلدي، انظر، نوفل، **الدستور**، 1/394-395، وانظر قانون البلديات، المواد، 50-55، ص 32، الشناق، محمود نهار، **العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين**، 1293-1333هـ الموافق 1876-1914م، فلسطين، حلحول، مطبعة بابل الفنية، 1425هـ - 2005م، ص 55.

[24] انظر، سجلات بلدية القدس، قرارات، 18 آذار/ مارس 1898م - 1315هـ، لدى الباحث نسخة منها.

Ben-Arieh, Yehoshua, *Jerusalem in the 19th century: The Old City*, NewYork: St. Martin's press, 1986, p. 372.

[25] سجلات بلدية القدس، قرارات سنة 1315هـ - 1897م، وسنة 1325هـ - 1907م.

[26] Schőlch, Alexander, Jerusalem in the 19th Century 1831-1917 AD. pp. 228-240 (*Jerusalem in History* edited by K.J. Asali, Scorpion publishing LTD. England, 1989).

[27] Leiber, AlFred, E. An Economic History of Jerusalem (*Jerusalem* edited by John Oesterreicher and Anna Sinai, New York, 1974), p. 36.

[28] Schőlch, *Ibid*, p. 240.

[29] انظر بحثنا، أكرم بك متصرف القدس 1906-1908م من خلال ملفه رقم I/F 83، المحفوظ في أرشيف "دولة إسرائيل" I.S.A، والبحث يفصل في وسائل اليهود وطرائقهم للتحايل والتلاعب على القوانين واللوائح والتعليمات العثمانية، التي كانت تمنع إقامة المهاجرين الأجانب وتملكهم للأراضي.

[30] انظر الوعري، نائلة، **دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين 1840-1914م**، عمّان، دار الشروق، 2007.

[31] انظر الملفات رقم 1/3 ,13/3/330/12 ,13/4/1332/12، طلب من الدول الأجنبية تقديم ما لديها من أموال غير منقولة، محفوظة في مؤسسة إحياء التراث، أبو ديس، القدس.

[32] تماري، سليم، **القدس سنة 1948**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002، ص 18.

[33] مكتب فلسطين أُنشئ في آب / أغسطس 1907 بقرار صدر عن المؤتمر الثامن الصهيوني المنعقد في لاهاي باقتراح من آرثر روبين ت 1943م، والهدف تقديم النصائح والتوصيات بشأن ما يُشترى من أراضٍ ومُساعدة المُهاجرين اليهود في الاستيطان، ثُمّ تحوَّل إلى شركة تطوير أراضي فلسطين 1908م وأصبح المكتب تابعاً لشركة تطوير الأراضي يرأسه آرثر روبين. انظر، الحوت، بيان، **فلسطين، القضية، الشعب، الحضارة**، بيروت، دار الاستقلال للدراسات والنشر، 1991م، ص 400.

[34] Ben-Arieh, Yehoshua, *Jerusalem in the 19th Century, Emergence of the New City*, New York, 1986, p. 74.

[35] كارك، روث وآخرون، القدس وحواليها، (الحارات، السكنات 1800-1917م)، القدس، منظمة اتحاد طلاب الجامعة العبرية، 1993، ص 114.

[36] دفتر مهمات مجلس بلدية القدس، قرارات، 24 نيسان / أبريل 1900م - 1318هـ.

[37] سجل محكمة القدس الشرعية رقم 379، تاريخ 23 ربيع الأول 1288هـ، نمرة 54، وسجل رقم 383 تاريخ 23 ربيع الأول 1313هـ - 1895م، نمرة 341، دفتر مهمات المجلس البلدي، 1318/1317هـ - 1900م، 24 نيسان / أبريل 1900م - 1318هـ.

[38] المصدر السابق، ص 264، لندمان، **أحياء القدس**، 80.

[39] سجل القدس، 373 سنة 1302هـ، ص 83، وسجل القدس، رقم 392 سنة 1318/1317هـ، قرارات المجلس البلدي، 24 نيسان / أبريل 1900م - 1318هـ.



40 بن اريه، يهوشع، الأحياء اليهودية التي بنيت خارج أسوار القدس في ثمانينيات القرن التاسع عشر، مجلة **كاثدرا**، القدس، العدد 46، سنة 1991م، ص 24.

41 سجل محكمة القدس رقم 397، تاريخ 1319-1324هـ الموافق 1901-1906م، 87. بن اريه، الأحياء، ص 52.

42 المرجع السابق، سجل محكمة القدس رقم 397، ص 87، 1320هـ.

43 سجلات محكمة يافا الشرعية، رقم 24 تاريخ 6 شعبان 1283هـ - 1866م، ص 58.

44 حول هذه القومبانيات انظر سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 369، تاريخ 1299هـ، ورقم 373 تاريخ 1301هـ نمرة ص 6، 254، ورقم 383 تاريخ 1313هـ نمرة ص 69، 341، ورقم 391 تاريخ 1315هـ، نمرة ص 94.

45 Farhi, David, Documents on the attitude of the ottoman government to wards the Jewish settlement in Palestine after the revolution of the young Turks 1908-1909, pp. 200-201, *Studies on Palestine during the Ottoman Period* edited by Moshe Ma'oz, Jerusalem, Central press, 1975.

46 Ibid, p. 202.

47 المرجع السابق، 190-210، الصدر الأعظم الثاني ويكون نائباً.

48 جريدة **فلسطين**، العدد 63، تاريخ 7 آب/ أغسطس 1912م، 4 رمضان 1330هـ، ص 2-4.

49 جريدة **فلسطين**، العدد 63، تاريخ 7 آب/ أغسطس 1912م، 4 رمضان 1330هـ، ص 2-4.

50 حول إنشاء هذه القومبانيات والمستوطنات والأحياء والسكنات انظر، سجلات محكمة القدس الشرعية: سجل رقم 369 سنة 1299هـ، نمرة 140، وسجل رقم 383 سنة 1313هـ نمرة 69 وسجل رقم 391 سنة 1315هـ نمرة 94، وسجل رقم 404، سنة 1328هـ، نمرة 273 وسجل رقم 397 سنة 1329هـ نمرة 469، وانظر ابن اريه، الأحياء اليهودية، 24-35.

51 القرش الأسدي هو وحدة نقد فضية أوروبية من أصل هولندي، عُرفت بالأسدي لأنها تحمل صورة الأسد على وجهها، وقد ضربت الدولة العثمانية القرش الأسدي على غرار الهولندي في عهد السلطان مصطفى الثالث 1106هـ - 1694م، وهو يزن 25.7 غم بقطر 41 مم.

52 سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 344، تاريخ أواسط صفر 1278هـ - 1861م، ص 190.

53 سجل المحكمة الشرعية بالقدس رقم 290 تاريخه صفر 1228هـ – تشرين الأول/ أكتوبر 1807، ص 110. انظر أيضاً سجل المحكمة الشرعية بالقدس، رقم 297، تاريخ ربيع الأول 1229هـ - 21 شباط/ فبراير 1823م، ص 82، وهي عين الدار المذكورة سابقاً.

[54] أرشيف "دولة إسرائيل"، ملفات القنصلية البريطانية رقم 793/22/20.F سجلات محكمة القدس الشرعية، رقم 364، 14 شباط/ فبراير 1877م، نمرة 2.

[55] الملف السابق، تاريخ 24 أيلول/ سبتمبر 1867م.

[56] الملف السابق، تاريخ 11 آذار/ مارس 1869م.

[57] ملف القنصلية البريطانية 793/22/20.F، 8 تموز/ يوليو 1898م، أرشيف "دولة إسرائيل".

[58] سجلات محكمة القدس الشرعية، رقم 400 تاريخ 3 ذي الحجة 1325هـ - 1907م، نمرة 153، ص 64.

[59] أرشيف "دولة إسرائيل"، ملفات القنصلية الألمانية رقم 448/405 تاريخ 3 تشرين الأول/ أكتوبر 1902م - 1320هـ.

[60] كارك، روث، الأراضي واستصلاحها، مجلة **كاثدرا**، العدد 33، ص 59، 65، 66.

[61] مارس طنبر، المارس مصطلح تراثي معروف عند الفلسطينيين يعني قطعة أرض ما بين 3-9 دونمات، والمارِس هنا منسوب لطُنبر منذ القديم.

[62] سجلات المحكمة الشرعية بالقدس، رقم 356، تاريخه 22 ذي الحجة 1286هـ - 1869م، ص 224-226، وسجل رقم 359، تاريخه جمادى الأولى 1287هـ - 1870م، ص 1.

[63] تاريخ 23 نيسان/ أبريل 1323 (رومي) .B.E.O. No. 229472 (أوراق الصدارة الباب العالي).

[64] سجل محكمة القدس، رقم 361 تاريخ 2 محرم 1290هـ - 1873م، ص 1.

[65] المصدر السابق.

[66] الشناق، **العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين**، 213.

[67] دفتر مهمات المجلس البلدي، تاريخ 3 كانون الثاني/ يناير 1895م - 1313هـ.

[68] العارف، **المفصل في تاريخ القدس**، 315.

[69] الشناق، **العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين**، 162.

[70] العارف، **المفصل في تاريخ القدس**، 315.

[71] دفتر مهمات المجلس البلدي، القدس، 5 حزيران/ يونيو 1898م - 1316هـ.

[72] دفتر مهمات المجلس البلدي، القدس، 15 شباط/ فبراير 1907م - 1325هـ.

[73] المصدر السابق، 14 نيسان/ أبريل 1896م - 1314هـ.

[74] المصدر السابق، 6 شباط/ فبراير 1913م - 1332هـ.

[75] دفتر مهمات المجلس البلدي، 20 تموز/ يوليو 1898م - 1316هـ.

[76] دفتر مهمات المجلس البلدي، 25 أيلول/ سبتمبر 1898م - 1316هـ.

[77] سجل القدس، رقم 329، 2 ربيع الأول 1262هـ - 1845م.

[78] سجل القدس، رقم 347، 1280هـ - 1863م.

[79] سجل القدس، رقم 360، 9 رمضان 1288هـ - 1871م، وسجل رقم 364، 17 رمضان 1291هـ - 1874م.



[80] سجل محكمة القدس، رقم 359، 24 ذي القعدة 1290هـ - 1873م، ص 119.

[81] سجل محكمة القدس، رقم 359، جمادى الأولى 1289هـ - 1872م، ص 26، 61.

[82] سجل محكمة القدس، رقم 357، 9 ذي الحجة 1286هـ - 1869م، ص 3.

[83] سجل القدس، رقم 360، ربيع الآخر 1288هـ - 1871م.

[84] سجل القدس، رقم 361، ذي القعدة 1290هـ - 1873م.

[85] دفتر مهمات المجلس البلدي، 1 تموز/ يوليو 1902م - 1320هـ، ص 8.

[86] Charles, Smith, *Palestine and the Arab-Israeli Conflict*, New York: St. Martin's Press, 1995. p. 27, Ben-Arieh, *Jerusalem in the 19th Century*, p. 40.

[87] Luke, Harry Charles and Keith-Roach, Edward, *The Hand Book of Palestine and Trans-JORDAN*, London, Macmillan and Co. 1930, p. 234 (J.C. Chancellor, كتب مقدمته المندوب السامي في فلسطين).

[88] ديفيس، روشيل، القدس العثمانية، نمو المدينة خارج الأسوار 19، 21، من كتاب **القدس سنة 1948**، الأحياء العربية ومصيرها في حرب 1948م، تحرير سليم تماري، ط بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية والقدس، بديل، 2002م.

[89] Norman, Bentwich, The Evelina de Rothschild School, 1873, Jerusalem 1864-1964, London, 1964, Grun wald, kurt, Jewish Schools under Foreing Flags in ottoman Palestine, pp. 164-174. (*Studies on Palestine during the Ottoman Period* edited by Moshed Maoz, Jerusalem, 1973).

[90] Kark, Ruth and Landman, Shimon, The Establishment of Muslim neighborhoods in Jerusalem, outside the old city during the late ottoman period, *Palestine Exploration Quarterly*, July-December, 1980, pp. 113-135.
وانظر أيضاً: لندمان، شمعون، **أحياء أعيان القدس خارج أسوارها في القرن التاسع عشر**، تل أبيب، دار النشر العربي 1948م، (مترجم عن العبرية).

[91] ديفيس، نمو الجوالي، ص 69.

[92] المرجع السابق، ص 70، وانظر: Kark and Landman, *op. cit.*, pp. 121-125.

[93] ديفيس، نمو الجوالي، ص 70، وانظر: Kark and Landman, *op. cit.*, pp. 120-121.

[94] المرجع السابق، ص 71، العارف، **المفصل في تاريخ القدس**، ص 470.

[95] ديفيس، نمو الجوالي، ص 71، العارف، **المفصل في تاريخ القدس**، ص 442.

[96] العارف، **المفصل في تاريخ القدس**، ص 469.

[97] ديفيس، نمو الجوالي، ص 72، لندمان، **أحياء أعيان القدس**، ص 55-56.

[98] ديفيس، نمو الجوالي، ص 72.

[99] انظر لندمان، **أحياء أعيان القدس**، ص 63-65.

[100] العارف، **المفصل في تاريخ القدس**، ص 469، طاهر النمري، حي النمامرة في البقعة، ص 272-369 (كتاب **القدس سنة 1948**، تحرير سليم تماري).

[101] ديفيس، نمو الجوالي، ص 73.
[102] المرجع السابق.
[103] المرجع السابق، ص 74.
[104] ديفيس، نمو الجوالي، ص 75.
[105] تماري، **القدس سنة 1948**، ص 75. العارف، **المفصل في تاريخ القدس**، ص 469.
[106] سالنامة ولاية سوريا 1871-1872م،

Karpat, k, Ottoman Population Records and Census of 1871-1872 (BSOAS, vol. 55, No. 1, 1992).

[107] شولش، **تحولات جذرية في فلسطين 1856-1882م**، ترجمة كامل العسلي، عمّان، منشورات الجامعة الأردنية، 1988م، ص 40-42.
[108] المرجع السابق، ص 41-42.
[109] التقويم المالي هو التقويم الذي وضعته الدولة العثمانية لتلافي الفرق بين السنة الشمسية والسنة القمرية وهو 11 يوماً، وسُمِّيَ التقويم الشمسي بالسنين المالية الرومية أو تقويم سنوات الزحاف أو الازدلاف، وله جداول تُبيِّن السنوات الهجرية وما يُقابلها بالمالية الرومية والتي تبدأ من بداية شهر آذار/ مارس.
[110] الإحصاءات تكون حسب مكان الإقامة والدين، وفي خانة اليهود يسجل إن كانوا من اليهود الشرقيين (السفارديم) أو من اليهود الغربيين (الأشكناز)، ويسجل البلدان التي قدموا منها ولم يسجل فيها البدو. وهذه الأرقام غير موثوقة لتؤكد أن فلسطين أرض بلا سكان.

McCarthy, Justin, *The Population of Palestine*, New York, Columbia University Press, 1990, p. zz, www.googlebooks.com.

[111] Istanbul University Library, Doc. No. Ty. 4807.

[112] Schmelz, U.O., The recorded population of Jerusalem and Hebrow kazas by religion, varies years (www.googlebooks.com) بدون البدو

[113] Schőlch, Alexander, The Demographic development of Palestine, 1882, 1914, *International Journal of Middle East Studies*, 17/4, 1985, pp. 231-232.

[114] *Ibid*, p. 231.

[115] Ben-Arieh, The population of large Towns in Palestine during the first Eighty years of the ninth century according to western sources (*Studies on Palestine* edited by Moshe Maoz, Jerusalem, 1975), p. 51.

[116] *Ibid*, p. 51-52,

شولش، **تحولات جذرية في فلسطين 1856-1882م**، ص 113-115.

[117] Ben-Arieh, The Growth of Jerusalem in the 19th century, in the Annals of the association of American Geographers, 1975, p. 65, 262.



[118] Ben-Arieh, *Jerusalem in the 19th Century: the Old City*, New York: St. Martin's Press, 1986, p. 355. Schőlch, The Demographic development, p. 23.

[119] Ben-Arieh, *Jerusalem in the 19th Century: the Old City*, New York: St. Martin's Press, 1986, p. 355.

[120] David Hirst, Rush to annexation, Israel in Jerusalem (*Journal of Palestine Studies*, vol. 12, pp. 3-32).

[121] Ruppin, Arther, Twenty-Five years of Palestine, a Resume of Jewish Effort and Achievement Classification canceled Authority, Letter of 1.8.5 from Anderson.

وثيقة محفوظة في الأرشيف الوطني الأمريكي، ميري لاند، رقم 2، رقمها 867.No.01/1441.

[122] المصدر السابق، والوثيقة نفسها.

[123] Abu Mannah, Butrus, The Late 19th century, Sanjak of Jerusalem, *The Israel/Palestine Question* edited by Ilan pape, London. p. 45.

الفصل الثاني

مدينة القدس: السكان والأرض تحت الاحتلال البريطاني

1335-1368هـ / 1917-1948م

مدينة القدس: السكان والأرض تحت الاحتلال البريطاني 1335-1368هـ / 1917-1948م

أولاً: أرض القدس:

وصف الجنرال السير إدموند اللنبي General Sir Edmound Allenby "النصر العظيم"، والهدف الكبير، الذي حققه بحملته العسكرية التي قادها من مصر لمهاجمة القوات العثمانية في فلسطين، خلال الحرب العالمية الأولى بقوله[1]:

> يوم 1917/12/8، وفي تمام الساعة 8:30 صباحاً، تقدم رئيس بلدية القدس سليم الحسيني وهو يرفع الراية البيضاء، يرافقه كل من قائد الجندرمة العثماني وحاكم المدينة عزت بك، معلناً استسلام الجزء الشمالي والشمالي الشرقي لقائد الكتيبة 180 البريطانية، فأصدر القائد العام شي Shea أوامره لآمر الوحدة 60 بقبول الاستسلام، بدءاً من الساعة 13:00. على أن يشمل الاستسلام كافة أنحاء المدينة، وتنسحب كل العساكر التركية من المدينة، ويتوقف إطلاق النيران. في ذلك اليوم، 8 كانون الأول/ ديسمبر، خرجت مجموعات كبيرة من السكان المسلمين والطوائف الدينية المتبقية في المدينة والعساكر التركية سيراً على الأقدام باتجاه أريحا، ودخلت القوات البريطانية عبر مدينة لفتا إلى المدينة لضبط الأمن، والتأكد من خلوها من أية جيوب للمقاومة. لقد غابت شمس الدولة العثمانية عن المدينة المقدسة، وهُزِمَ الأتراك، وخرجوا مثقلين بمرارة الهزيمة.

عمّ الفرح بين اليهود، وأخذوا يغنون أنشودة النصر Hallelujah، ويرقصون تعبيراً عن نشوة الانتصار. ويوم 11 كانون الأول/ ديسمبر

تدفقت القوات البريطانية من بوابة يافا، وعلى أنغام موسيقى النصر، دخل موكب اللنبي، وكان ممتطياً صهوة جواد عربي أصيل، كما فعل صلاح الدين الأيوبي غداة تحرير القدس من الفرنجة الصليبيين.

ولما وصل إلى شوارع المدينة الضيقة في المدينة القديمة، ترجل عن حصانه وواصل سيره إلى وسط المدينة، ومن مكتبه أذاع بياناً أعلن فيه أن كلّ الأماكن المقدسة التي تخص الديانات الثلاثة ستوضع تحت حراسة القوات البريطانية، ويحافظ عليها، لممارسة شعائر العبادة بكل حرية[2]. وأن كل فلسطين أصبح يحكمها الاحتلال البريطاني من خلال "إدارة أراضي العدو المحتلة" The Occupied Enemy Territories Administration (OETA).

كانت تلك اللحظة، بداية مرحلة التأسيس للوطن القومي اليهودي في فلسطين، وفي نيسان/ أبريل 1918م، وصلت البعثة الصهيونية برئاسة حاييم وايزمن Chaim Weizmann، وعضوية ديفيد إدر David Eder. ومنذ اللحظة الأولى لوجود البعثة في فلسطين، باشرت بتنفيذ الخطة الموضوعة من قبل المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية، والتي تقوم على:

• حيازة الأراضي ونقلها إلى ملكية اليهود إما بالشراء أو نزع الملكية أو الاستيلاء عليها بحجة تطوير فلسطين وتنميتها بإقامة المشاريع العامة لصالح المؤسسات الرسمية أو اتخاذها قواعد ومعسكرات للجيش البريطاني.

• العمل على إدخال المهاجرين اليهود بأعداد كبيرة، والاستيطان في المدن الفلسطينية: القدس، ويافا، وحيفا، وعكا، والناصرة، وطبريا، وصفد، والخليل، والأغوار، وغزة، وبئر السبع والنقب وخان يونس والعريش، ونابلس وطولكرم، وغيرها من المدن والقرى والبلدات التي يمكن الوصول إلى أراضيها.

• إقامة المستوطنات والأحياء والكيبوتسات التعاونية الزراعية حول القرى والبلدات الريفية، ومناطق السهول والوديان والتلال والأراضي الصحراوية[3]، في كافة أنحاء فلسطين.

• وبالنسبة للقدس، ضرورة توسيع حدود المدينة لتصبح القدس الكبرى، والاهتمام بالاستيطان فيها.

كان هدف بريطانيا الاستراتيجي من إنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين هو حماية مصالحها في الشرق الأوسط، وتثبيت وجودها في مصر، وتأمين قناة السويس والطرق التجارية إلى الشرق، والعمل دون تحقيق أطماع فرنسا في سورية ولبنان، وإقامة جسر يربط بين البحر المتوسط وحقول النفط في العراق[4]. غير أن الإدارة البريطانية لم تكن مستعجلة في الاستجابة لكافة طلبات البعثة الصهيونية، بانتظار القرار النهائي حول مصير فلسطين، ولضبط الاندفاع الصهيوني حتى لا يحدث استفزاز كبير مبكر للفلسطينيين.

وعليه، فإن الإدارة العسكرية البريطانية أغلقت مكاتب تسجيل الأراضي من 1918/11/18، ومنعت انتقال الأراضي، ولم تفتح المكاتب إلا في 1920/10/1[5]، بُعيد تعيين هربرت صموئيل Herbert Samuel مندوباً سامياً في فلسطين.

وعلى الجانب الآخر، فإن قسم الدراسات في الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية، كان قد أعدّ دراسات عن أراضي فلسطين، وكلف العديد من الباحثين لدراسة قوانين الأراضي العثمانية، وتحديد الثغرات القانونية التي يمكن من خلالها حيازة الأراضي، واقتراح قوانين جديدة أو تعليمات ولوائح إدارية تسهل عمليات انتقال الأراضي. وقد درس الباحثون من اليهود وغيرهم التصنيف العثماني لأراضي فلسطين بأنواعه، الملك والميري والوقف بشقيه؛ الصحيح وغير الصحيح، والأرض الموات والمحلول والمتروك والمدوَّرة والجفتلك والمشاع[6]، وشملت الدراسات المسح

التفصيلي للأملاك والعقارات والأراضي[7]، والوسائل لامتلاكها ونقلها إلى الهيئات الصهيونية[8].

ونشطت البعثة الصهيونية خلال السنوات 1918-1920م في تثبيت الهوية اليهودية في فلسطين من خلال إضافة اللغة العبرية وطباعتها في المعاملات الرسمية لحكومة الإدارة البريطانية، وعلى العملة والشهادات والوثائق، وفتح المزيد من المدارس اليهودية والإشراف عليها، وتعديل قوانين الهجرة والإقامة، وغيرها من كافة الأمور الحياتية للمهاجرين اليهود.

وكانت الخطوة الحاسمة عندما أبلغ لويد جورج Lloyd George، هربرت صموئيل قرار تعيينه مندوباً سامياً على فلسطين، وقبيل مغادرته خاطبه لويد جورج "You have got your start. It all depends on you" لقد فزت بالبداية، وكل شيء يعتمد عليك[9].

ووصل هربرت صموئيل إلى فلسطين، وخلال السنوات التي شغل فيها وظيفة المندوب السامي 1920-1925م، جعل من حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين، التي شكلها وترأسها، أداة لتأسيس الوطن القومي اليهودي، ومن ثم قيام الدولة اليهودية. ومن أجل ذلك عمل على دفع حدود فلسطين وتوسيعها باتجاه سورية والأردن ومصر، وضم المزيد من الأراضي الخصبة، والسيطرة على مصادر المياه، وإيجاد منافذ بحرية جديدة على خليج العقبة والبحر الأحمر والمحيط الهندي.

ووثائق سجلات حدود فلسطين 1833-1948م[10] توضح مسؤولية كل من بريطانيا وفرنسا في رسم وتحديد الخريطة الجديدة لفلسطين، والتي شارك في مفاوضات واتفاقيات تحديدها الجنرال اللنبي، والجنرال يونج Young، وهربرت صموئيل، وماينرتزهاجن R. Meinertzhagen، والضابط السياسي للقوات في مصر، والسير دوجلاس فوكس D. Fox، والمسيو ميت كالف، والجنرال كلايتون Clayton، واللورد كيرزون

Kurzon، إضافة إلى السير سايكس M. Sykes، والمسيو جورج بيكو الفرنسي G. Picot. وصدر عن اللجان الميثاق الفرنسي – البريطاني بتاريخ 1920/12/23م، جرى فيه الاتفاق على الحدود السياسية بين بريطانيا وفرنسا في مناطق انتدابهما، ووقعت المعاهدة من قبل هارونج أوف بنشيرست Harding of Penshurst ممثلاً للمحكمة المتحدة، وجورج لييج G. Leygues ممثلاً للجمهورية الفرنسية، ثم أجريت تعديلات على الحدود سنة 1920م بموجب رسالة من المقدم نيوكومب S.F.Newcombe بعث بها إلى المقدم بول Paule بتاريخ 1920/6/20م (بيروت). وبموجبها زحزحت الحدود السورية لموجبات إقامة مشروع بنحاس روتنبرغ الروسي، الذي هاجر إلى فلسطين وقدم مشروعه لشق ترعة تروي سهل الحولة. وعليه فقد سلخ التعديل شريطاً من الحدود السورية عرضه كيلومتر واحد بطول 17 كيلومتراً، وعلى منسوب يتراوح بين 225-275 متراً فوق سطح البحر، أي أعلى من منسوب النبع، فيكون النبع تحت سيطرة حكومة فلسطين، ثم انتزعت بريطانياً شريطاً آخر من الأرض السورية عرضه 200 متر بطول 5 كيلومترات، وعلى منسوب 71 متراً فوق سطح البحر، وفيه أبعدت سورية عن الضفة اليسرى للشاطئ الشرقي لبحيرة الحولة. وانتزعت شريطاً ثالثاً من الأرض السورية عرضه 200 متر بطول 9 كيلومترات، ومنسوبه يتراوح بين 100 و150 متراً فوق سطح البحر، وفيه أبعدت حدود سورية عن الضفة اليسرى لنهر الأردن، وسيطرت حكومة الانتداب على الحافة التلية المرتفعة، شديدة الانحدار، التي ترتطم بها مياه الضفة الشرقية للنهر حتى خربة الدكة[11]. ولضمان التعديلات، وقطعاً للمنازعات المستقبلية، وقعت اتفاقية حسن جوار بين فلسطين وسورية في 1922/6/9م، نُصَّ فيها على احترام الحدود السياسية الجديدة[12]، ومنع التعدي، وتسليم المجرمين.

وفي رسالة أخرى من المندوب السامي في فلسطين، هربرت صموئيل، بعث بها إلى وزير المستعمرات البريطاني، جرى تبادل مناطق في وادي



اليرموك الأدنى مع النصف الشرقي من بحيرة طبرية ومنطقة الحولة والمطلة، واقتطعت منطقة محصورة بين حدي 1920 و1922م وأضيفت إلى سورية[13]، وأبلغت فرنسا بتنفيذ الاتفاقيات، أي امتلاك شاطئ بحيرة طبرية، وسلخ مثلث نهر اليرموك[14].

أما اتفاقية الحدود الشمالية والشمالية الشرقية سنة 1924م، فقد أسفرت عن تقسيم 22 قرية واقعة في الحدود السورية – اللبنانية – الفلسطينية، توزعت بين الأقطار المذكورة وهي: المزيرعة، وبانياس، وبرقيات، ولوطيان، وجراية، ودريجات، والدريشية، وعين قن، وعين التينة، وعين ميمون، وقَدس، والرفيد، وجالابينا، وخربة البادية، وخربة المنار، وخربة السمان، وميس الجبل، ومغرشبانة، وصلحة، وسعسع، وشوكة، وتل العزيزات، وبارون[15].

كما وُسِّع الحد الشرقي الفلسطيني إلى نهر الأردن والبحر الميت وخليج العقبة ووادي عربة[16]، وكانت هذه من أجل الخدمات والمنافع التي أنجزها هربرت صموئيل لضمان قيام الدولة اليهودية المرتقبة، القابلة للحياة بمواردها ومصادرها الطبيعية؛ من أراضٍ خصبة، ومصادر مائية وفيرة، ومنافذ بحرية.

وفي فترة حكم هربرت صموئيل شُرعت القوانين، وأصدرت اللوائح؛ لتسهيل انتقال الأراضي والعقارات، وتسجيل الشركات والبنوك والمصارف والجمعيات، وإزالة عوائق الهجرة، وتملك وتوطن اليهود، ومن ثم تخفيف الضرائب، وتيسير الحصول على القروض والضمانات، وقانون إقامة الزوار الأجانب، ومنحهم حقّ الإقامة الدائمة في فلسطين.

ومن القوانين التي أصدرها هربرت صموئيل وتستحق الإشارة إليها:

• قانون انتقال الأراضي، الذي أصدره سنة 1920م، ويقضي بضرورة أخذ موافقة الحكومة البريطانية (حكومة الانتداب البريطاني)، على كل

انتقال للأراضي، ومنع بموجبه انتقال الأراضي لغير سكان فلسطين[17]، القاطنين فيها فعلاً.

• قانون الأراضي الموات، وتشمل أراضي التلال والأراضي ذات الأشجار الخفيفة والمناطق العشبية ونصّ على: كل من نقب أرضاً مواتاً أو زرعها دون الحصول على موافقة مدير الأراضي (كان في ذلك الوقت هو المستر برامبسون)، لا يحقّ له الحصول على سند الملكية لتلك الأراضي ويعرض نفسه للمحاكمة[18].

• وإذا تنازل أصحاب حقّ الطابو عن حقوقهم فيها (أي الأرض)، ولم تعلن أرضاً عمومية، فتطرح للمزايدة، وتحال إلى المزايد الأخير، على أن يراعى في ذلك الثمن المحتفظ به من مدير دائرة الأراضي.

ومن ضمن قانون الأراضي أيضاً:

• المندوبون السامون لهم مطلق الصلاحية في إصدار التشريعات الخاصة بإجراء نزع ملكية الأراضي العربية لصالح الجيش (قانون امتلاك الأراضي للجيش 1920)[19].

وطبقاً لهذا القانون فقد أصدر هربرت صموئيل أمراً بالاستيلاء على 3,390 ذراعاً مربعاً من كرم أبو حسين، الكائنة بمدينة القدس[20]، وفي آب/ أغسطس 1924م استولت حكومة الانتداب البريطاني على 3,313 دونماً من أراضي فلسطين؛ لإقامة معسكر للقوات البريطانية[21].

ثم قانون نزع الملكية، الذي نشر في جريدة الوقائع الفلسطينية التي تصدرها حكومة الانتداب في عددها 166، والذي ظلّ نافذ المفعول حتى آب/ أغسطس 1926م، وبموجبه سمح للحكومة بالاستيلاء على أية أرض لازمة لاستيطان اليهود، تمهيداً لتمليكها للشركات اليهودية[22]، وكان نزع الأراضي يتمّ بذريعة إقامة المشاريع العمومية، حتى على أراضي الأوقاف، التي لم تسلم هي الأخرى من قوانين نزع الملكية[23].

وعليه، فإن قانون الأراضي البريطاني، يَحرُم الملاكين الذين لا يسكنون فلسطين من إمكانية استغلال أراضيهم، وهي إقطاعيات واسعة تملكها عائلات إقطاعية سورية ولبنانية، تقيم في بيروت ودمشق، وهي من أجود الأراضي الزراعية، الخصبة والمروية.

ولقد أدخلت حكومة الانتداب البريطانية الأرض المشاع ضمن برامجها للسيطرة على الأراضي واستيطان اليهود فيها، وتصل مساحة الأراضي المروية منها خمسة ملايين دونم إضافة إلى سبعة ملايين دونم تحتاج إلى استصلاح وري[24]. فأصدرت في 1928/5/30م قانون تسوية حقوق ملكية الأراضي، وأنشأت إدارة خاصة بها، يرأسها فردريك سولمون اليهودي الصهيوني، وحتى تسهّل بريطانيا تمليكها لليهود، قامت بتحويلها أولاً إلى أراضي ملكية تخضع لتصرف حكومة الانتداب[25].

وكان صموئيل قد أصدر قراراً في آذار/ مارس 1921م بتصفية البنك الزراعي العثماني، بنك الفلاحين العرب، الذي يقدم القروض الميسرة، بحجة اضطراب أعماله. والهدف من هذا القرار هو حرمان الفلاح العربي من خدمات البنك وتسهيلاته، والتضييق عليه، وإجبار المضطرين من الفلاحين العرب على اللجوء إلى البنوك والمصارف والمرابين اليهود، والاقتراض منهم بفوائد فاحشة وضمانات رهنية صارمة[26]. ودَعَمَ كل هذه الإجراءات موافقة عصبة الأمم على تجميع اليهود في الأراضي الميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية، وأقرها مجلس العموم البريطاني[27].

ورافق كل ذلك سوء أحوال الفلاح العربي؛ فالأحوال الاقتصادية متردية، والمحاصيل أسعارها هابطة، والسلطات البريطانية منعت تصدير المنتوجات العربية حتى الحمضيات، والفلاح مثقل بالقروض الربوية، وقانون استئجار الأراضي مجحف، والفلاح غير قادر على دفع الضرائب؛ ابتداء من ضرائب العشور، وضريبة الويركو[28]، وضرائب البيوت والأراضي والأملاك في المدن.

واستغلالاً للقوانين واللوائح والتعليمات والأوامر التي أصدرها هربرت صموئيل، وبفضل توفر الأموال وتدفقها من أثرياء اليهود والجمعيات والمنظمات اليهودية والأوروبية في أمريكا وبريطانيا ودول أوروبا الأخرى، تمكنت شركة تطوير أراضي فلسطين من حيازة 538,000 دونم من الأراضي الواقعة حول القدس حتى أواخر كانون الأول/ ديسمبر 1921م، وبمبلغ لا يتجاوز 650,000 جنيه مصري، كان معظمها من الأراضي التي أدخلتها حكومة الانتداب في فلسطين تحت تصرفها من أراضي الوقف غير الصحيح، والأرض الموات والمشاع والمتروك والمدوَّرة والجفتلك والبور. وصادقت وزارة المستعمرات البريطانية على الصفقة بتاريخ 1922/1/21[29]، وكانت هذه الأراضي من أراضي القرى العربية التالية: لفتا، والمالحة، وقالونيا، والقسطل، ودير ياسين، وبيت صفافا، والولجة، والجورة، وعين كارم، وبيت نقوبا، وأبو غوش، وصوبا، وخربة العمور، وصطاف، ودير عمرو، وبيت ثول، وساريس، وعقور. وكانت هذه الخطوة تعدّ البداية التنفيذية لإنشاء القدس الكبرى لاستيطان اليهود من المهاجرين الجدد[30].

ولا ندري مدى الدقة عما أورده شتاين Stein عن الملاك الكبار من عائلات القدس، الذين ملكوا مساحات واسعة، وذُكر أنهم سربوا شيئاً من أراضيهم لليهود، ومن هؤلاء:

- نجيب أبو صوان، يملك 16,000 دونم من قريتي رفات وصرعا.
- عثمان النشاشيبي، يملك 15,000 دونم في مناطق مختلفة من منطقة القدس ويافا.
- عائلة الحسيني، تملك 50,000 دونم في منطقة غزة وشرق الأردن[31].

وللإشارة فإن علي كرم بك بن محمد نامق كمال، متصرف القدس 1906-1908م، والذي كان حازماً وصارماً إزاء استيطان اليهود وهجرتهم



إلى فلسطين، قد أشار في أحد تقاريره إلى بعض أفراد عائلات القدس وتواطئهم مع زعماء اليهود في تسهيل الهجرة وانتقال الأراضي لليهود، فجاء في تقريره: إن عدداً من أبناء عائلات الحسيني والخالدي والنشاشيبي والداودي، قد جعلوا من الناس صيداً لتنمية ثرواتهم، وسعوا لبيع أراضيهم لليهود، وخاصة عثمان النشاشيبي الذي طرد من وظيفته في المحكمة لسوء سيرته وتورطه في بيع أراضي لليهود، وقد أفشلت محاولاتهم[32]. ومن المعروف أن 26 فرداً من أبناء العائلات المقدسية كانوا يملكون 240,000 دونم، ولكن البعض توسط في بيوعات أراضي[33].

وقبيل الحرب العالمية الثانية نشرت جريدة "حقيقة الأمر"، التي يصدرها الهستدروت، (اتحاد العمال اليهود)، الإعلان التالي:

> إن اليهودي جاء إلى هذه البلاد جاعلاً نصب عينيه إنشاء الوطن القومي، وهذا لن يكون إلا بشراء الأراضي مهما كلفته. واليهودي يدفع الثمن كاملاً بعد تجهيز المعاملة بواسطة وكلائه، ووكلاؤه منك وفيك أيها العربي، والدفع نقداً، والبيع ليحلّ الفلاح العربي نفسه من الديون[34].

كما أخبرت الجريدة عن إنشاء الشركة المالية الجديدة للاستيطان الزراعي، وهي شركة بازا، وهي تتعاطى الرهونات العقارية في القرى، وعقد الرهن فيها لا يقل عن عشرين عاماً بفائدة 4%، وذلك من أجل تشجيع الفلاحين العرب على رهن أراضيهم لمدة عشرين عاماً ثم شرائها فيما بعد[35].

وعلى الرغم من المحاولات البريطانية واليهودية، فإن اليهود لم يتملكوا من أراضي مدينة القدس، المنظمة داخل حدود البلدية في القدس القديمة والقدس الجديدة سنة 1947م، سوى 4,830 دونماً، وإن العرب من مسلمين ومسيحيين كانوا يملكون 11,191 دونماً[36]. كما لم تفلح المنظمات الصهيونية، ولا السياسية البريطانية، في انتزاع الأرض العربية المقدسة

من مالكيها وفلاحيها. ولكن بعد الحرب العدوانية، والاغتصاب الصهيوني للمدينة المقدسة سنة 1948م، فقد سيطر اليهود على كافة أراضي القدس الجديدة و251,945 دونماً من أراضي قضاء القدس، منها 231,446 دونماً للعرب. ليبدأ فصل جديد من صراع الأراضي والسكان في المدينة المقدسة، ما زالت أحداثه تتوالى حتى يومنا هذا[37].

ثانياً: سكان القدس 1918-1948م:

لا يستطيع الباحث اكتناه إحصاءات دقيقة وموثوقة لسكان مدينة القدس خلال العقود الثلاثة قبيل اغتصاب أجزاء كبيرة من فلسطين سنة 1948م. لأن المصادر التي كانت تنشر الإحصاءات إما يهودية أو أمريكية أو بريطانية، وكلها تعمدت التلاعب بالأرقام، وصنعتها لأغراض سياسية تتماهى مع الأوضاع العامة في فلسطين وعلى الساحة الدولية. وكانت حكومة الانتداب في فلسطين ملزمة بإعداد تقارير سنوية عن الأحوال في فلسطين، تتناول الإدارة، والاقتصاد، والأرض، والسكان، والزراعة، والتجارة، والصناعة، والتعليم، والأمن وغيرها، تصدرها بعنوان "Reports on Palestine Administration"، وتنشرها وزارة المستعمرات البريطانية[38]، وتقدم إلى مجلس العموم البريطاني[39]، وإلى عصبة الأمم[40]؛ لتناقش في المجلس، والبعثة الدائمة للانتدابات Permanent Mandates Commission. وتزخر الأرشيفات البريطانية بعشرات التقارير والمذكرات والملاحظات والاتفاقيات والتلخيصات العامة، وتقارير التطور والترقية والنمو لكافة مناحي الحياة في فلسطين، إبان سيطرة حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين.

واللافت للنظر، أن السياسة البريطانية إزاء الهجرة لم تكن ثابتة، على الرغم من إبقاء الباب مفتوحاً بصورة عامة، ولكنه كان موارباً في بعض الأحيان. وتأخذ السياسة البريطانية بعين الاعتبار مصالحها في الشرق والعالم الإسلامي، فبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، 1914-1918م، فتحت

أبواب الهجرة اليهودية على مصراعيها، ولم يكن هناك من داعٍ لفرض القيود على الهجرة، وإنما سادت روح التعاون بين الجنرال اللنبي، الحاكم العام في فلسطين، والبعثة الصهيونية التي أوفدت للعمل مع الجنرال اللنبي بدعوى تطوير فلسطين، ورفع مستوى الحياة، والتهيئة لقيام الوطن القومي اليهودي في فلسطين، ومن ثم قيام "دولة إسرائيل" المستقلة[41]. وقد عمل كل من حاييم وايزمن، رئيس البعثة، وديفيد إدر، عضو البعثة، مع الجنرال اللنبي على البدء بتنفيذ خطة تطوير القدس خاصة[42]، وتطوير فلسطين عامة؛ لاستقبال المهاجرين والمستوطنين الجدد. فقد طلب إدر من الحاكم العسكري البريطاني للقدس، الجنرال ويلسون Wilson، ضرورة إرساء عقود الإنشاء والتعمير والبناء في القدس على مقاولين يهود، وكانت قد أنشئت مؤسسة الشغيلة التعاونية للأشغال العامة The Cooperative workers Association for Public workers، وهي شركة يهودية تعاونية لمقاولات المباني والإنشاءات، وأُرسيت العديد من العقود الإنشائية عليها، فبنت في القدس 40 بيتاً، ثم توسعت وغدت من أقوى المؤسسات الإعمارية اليهودية وأكبرها[43]. وأشار إدر إلى وجوب شراء مصادر المياه التي تزود المدينة، وقد تمّ بالفعل تركيب مضخات على برك سليمان، وينابيع المياه، ومن ثم تحكم اليهود بمصادر المياه التي تزود المدينة بمياه الشرب[44]، وفازوا بالمشاريع العمرانية الأخرى في فلسطين[45]. بل وجرى التجاوز عن التقييدات العثمانية، التي كانت تحظر انتقال الأراضي[46] إلى اليهود الأجانب. ويبدو أن ذلك تمّ بالتنسيق مع تركيا بعد لقاء الصدر الأعظم طلعت باشا وآرثر روبين وفاكتور جاكسون من قيادات المنظمة الصهيونية في النمسا وألمانيا، في آب/ أغسطس 1918م؛ للتباحث حول إنشاء مستوطنات جديدة في فلسطين[47].

وعلى أي حال، فقد أورد التقرير الذي صدر عن الإدارة البريطانية[48] سنة 1922م، الأرقام التالية عن عدد سكان فلسطين في كافة المدن[49]:

السكان	العدد
المحمديون [المسلمون]	590,890
اليهود	83,794
السامرة	163
المسيحيون	73,024
الدروز	7,028
البهائية	265
المتاولة	156
الهندوس	1,454
السيخ	408
المجموع	**757,182**

والجدول الإحصائي البريطاني أدخل في عداد المحمديين، الشركس والمغاربة والمهاجرين من البوسنة والقبائل التركمانية. وضمّ كافة أتباع الديانة المسيحية سواء أكانوا من عرب فلسطين أو من رعايا الدول الأوروبية أتباع المسيحية، وشمل الأرثوذكس واللاتين والملكانية والبروتستانت والأرمن والجورجيين واليعاقبة. وحتى طوائف البهائية والمتاولة (الشيعة) والسامرة سواء أحباش أم نسطورية اعتبرت طوائف وأديان أخرى إلى جانب الإسلام واليهودية. مع العلم أن المتاولة الشيعة هم من الطوائف الإسلامية؛ ثم إن الدروز، وهم عرب أقحاح يعدّون أنفسهم إحدى الفرق الإسلامية قد أخرجوا واعتبروا ديانة مستقلة. أما بالنسبة لليهود فقد ضُـمَّ إلى أعدادهم كل من دخل فلسطين حتى لو جاء سائحاً أو زائراً، واستثني من الإحصاء كافة القبائل البدوية المتواجدة حول المدن والقرى والبلدات وحتى الصحارى، وأحصي الهندوس والسيخ وهم من بقايا العساكر الهندية التي جندها البريطانيون في الحملة على فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى.

واعتمدت الحكومة الأمريكية الأرقام عينها، والمعيار نفسه في وثائقها الرسمية[50].



أما عدد سكان القدس في السنة نفسها فكان[51]:

السكان	العدد
مسلمون	13,413
مسيحيون	14,699
يهود	33,971 يسكن منهم 29,000 خارج الأسوار
آخرون	495

وفي جدول آخر لسكان فلسطين، ورد في كتاب وضع مقدمته هربرت صموئيل، كانت الإحصاءات كما يلي[52]:

السكان	العدد
المسلمون	583,188
المسيحيون	84,559
اليهود	79,293
الدروز	7,034
المتاولة	160
البهائيون	158
السامريون	157
المجموع	**754,549**

ولقد بلغ عدد سكان القدس 64,000[53].

ولما كان اليهود يعتبرون الانتداب البريطاني سندهم القوي لتحقيق أهدافهم، وفي مقدمتها جلب اليهود من بلداتهم في شتى أنحاء العالم؛ من بولندا، وروسيا، وأوكرانيا، وليتوانيا، ورومانيا، وبلغاريا، وأمريكا، ولاتفيا، واليونان، وتشيكوسلوفاكيا، وبريطانيا، وفرنسا، وتركيا، واليمن، والعراق، والمغرب، وتونس، وغيرها من البلدان، ثم حيازة الأراضي بكافة الوسائل للاستيطان وإقامة الكيبوتسات؛ فقد عبأت الهيئات والمنظمات اليهودية كل إمكانياتها في سبيل تحقيق هذين الهدفين. فأوعزت المنظمة الصهيونية إلى مكاتبها في تلك البلدان، إعداد الهجرات إلى فلسطين وتنظيمها، بالتعاون والتنسيق مع الجمعيات والمؤسسات اليهودية والأوروبية

والأمريكية. وكانت سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين قد أعطت المنظمة الصهيونية في فلسطين صوراً من سجلات الأراضي، التي تحولت ملكيتها لحكومة الانتداب (أملاك دولة) (الميري)، بعد هزيمة الدولة العثمانية، وكذا سجلات النفوس من 1884-1917م، وما زال الأرشيف المركزي الصهيوني يحتفظ بهذه الأصول والسجلات[54]. وتشير كافة الدراسات والوثائق الصهيونية والبريطانية والأمريكية إلى تنظيم خمس هجرات، خلال الفترة 1882-1939م، عُرفت في المصادر الصهيونية عاليه Aliyah alpeph، ثم تبعتها هجرات عُرفت بهجرات الفتيان أو الشباب Youth Aliyah[55]، وكانت كما يلي:

الهجرات	الفترة
الهجرة الأولى	1903-1882
الهجرة الثانية	1914-1904
الهجرة الثالثة	1923-1919
الهجرة الرابعة	1929-1924
الهجرة الخامسة	1939-1929

ومع أن التقسيم ليس دقيقاً، إلا أن سيل الهجرة كان متدفقاً، وما وصل من اليهود بالتسلل والتسرب والتهريب يوازي الهجرات المنظمة وقد يتفوق عليها.

ومن المعروف بأن الهجرات الأولى دُعِمَت من أثرياء اليهود والبارون روتشيلد، وكان معظم المهاجرين من الفلاحين الزراعيين والعمال. والهجرات الثانية دُعِمَت من الجمعية الاستعمارية اليهودية Jewish Colonizatory Association، ومن الصندوق القومي اليهودي The Jewish Nation Fund (JNF)، وكان معظم المهاجرين من الفنيين، أي المهندسين والأطباء وأساتذة الجامعات والخبراء والفيزيائيين ومهرة الصناعيين، وقدر عدد المهاجرين بـ 35-40 ألفاً معظمهم من روسيا القيصرية[56].

وفي الهجرة الثالثة، والتي كانت في عهد هربرت صموئيل (المندوب السامي)، والجنرال اللنبي، فقد قدر عدد اليهود المهاجرين بـ 60-65 ألفاً، بزيادة تصل إلى 20 ألفاً عن سنة 1914م، وكان 15.4% من المهاجرين قد أقاموا في القدس وصفد وطبريا، حيث إقامة يهود اليشوف القديم old yishuv وتل أبيب وحيفا، وفي مزارع خاصة ومستوطنات (ريشون ليتسيون، وبِتاح تكفا)، وكان من بينهم 35 ألفاً جاؤوا من وطنهم في روسيا وبولندا، خلال السنوات 1919-1923م، معظمهم من شباب الفكر العقائدي الصهيوني. ووفقاً لوثيقة أمريكية رسمية، أدخلت المنظمة الصهيونية إلى فلسطين من 1920-1923م الأعداد التالية:

الفترة	العدد
بداية 1920 حتى حزيران/ يونيو 1920	9,000
أيلول/ سبتمبر حتى كانون الأول/ ديسمبر 1920	9,229
1921	8,517
1922	8,128
1923	7,991
المجموع	**42,865**

وهذه الأعداد تتناقض مع ما ورد في المصادر اليهودية، إذ دأبت المصادر الأمريكية والبريطانية على التقليل من أعداد المهاجرين، حتى لا تثار أو تستفز حفيظة أهل البلاد من عرب فلسطين، علماً بأن الوثيقة عينها تفيد بدخول 15,057 مهاجراً يهودياً من بولندا وروسيا ورومانيا وبلدان أوروبا الشرقية وبريطانيا وأواسط آسيا[57].

ومن الناحية الأخرى، فقد عمدت حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين إلى إصدار شهادات عرفت بالورقة البيضاء (التذكرة)، نكاية بالورقة (التذكرة الحمراء Red Paper)، التي كانت تصدرها الإدارة العثمانية للزوار والسياح والحجاج من اليهود مدتها ثلاثة أشهر، والتي كان عليهم

بانتهاء المدة مغادرة فلسطين، وعدم التخلف أو الإقامة في البلاد. أما الورقة البيضاء البريطانية فهي إذنٌ للهجرة والاستقرار، وكانت ضرباً من الإجراء السياسي لإقناع العرب بأن بريطانيا تراقب أعداد المهاجرين من اليهود. والأرقام الرسمية البريطانية المنشورة لا تمثل واقع من دخلوا واستقروا وتسربوا أو أقاموا بعد انتهاء تأشيرات سفرهم، التي حصلوا عليها من القنصليات البريطانية في أوطانهم الأصلية[58]، ووزعتهم المنظمة الصهيونية على المدن والقرى والمستوطنات الزراعية.

وتتجلى لعبة الأرقام بوضوح من خلال النظر في الإحصائية التي بعث بها نائب القنصل الأمريكي، في 1923/12/16م، حيث ذكر أن المجموع الكلي للسكان في فلسطين 757,182 نفراً، حيث أدخل الكثير من الأجانب الذين يعملون مع القوات البريطانية وكل من هبَّ ودبَّ إذا دخل فلسطين[59]، ومثل هذا الإرباك كثير.

ويؤكد سيكرون Sicron بأن 80% من يهود الهجرة الرابعة استقروا في القدس وحيفا وتل أبيب[60]. في حين أوردت أبحاث بن بوراث Ben Porath، أن 95,000 مهاجر وصلوا إلى فلسطين بين السنوات 1920-1926م[61]. وفي المصادر الأمريكية، فإن عدد اليهود في فلسطين حتى تشرين الأول/ أكتوبر 1925م بلغ 138,066[62]، وكلها أرقام لا يركن إليها.

وإزاء تدفق المهاجرين، فقد أيقن عرب فلسطين، أن الإدارة البريطانية ضالعة في تكثير أعداد اليهود في فلسطين، فهي تشجع الهجرة والاستيطان وتسهلهما وتتواطئ مع الصهيونية، فاضطرب حبل الأمن في فلسطين، ووقعت احتكاكات وأحداث بين العرب واليهود في القدس ويافا وحيفا والخليل وصفد، وفي موسم النبي موسى وعند حائط البراق، وفي العديد من المدن والقرى والبلدات الفلسطينية. وتردت الأحوال بعد صعود النازية في الثلاثينيات، وبعد ضم ألمانيا لبولندا، وتوجس بريطانيا بعد الحرب الإيطالية – الحبشية، وسيطرة إيطاليا على الطريق التجاري إلى الهند،

وخشية بريطانيا من فقدان الدعم العربي، لا سيما وأن طبول الحرب العالمية الثانية تقرع، وثورة الشيخ القسام تطرح البديل الداعي لمقاومة الاحتلال البريطاني والإيغال الصهيوني في أراضي فلسطين، وتستهدف بجهادها المعسكرات والمراكز البريطانية والمستوطنات اليهودية، وتنأى عن منهجية الأفندية والزعامات التقليدية في "المقاومة السلمية الشرعية".

وخلال سنة 1923م، أعلن المندوب السامي، هربرت صموئيل، القدس منطقة تطوير وإعمار[63]. وهذا يعني بأن القدس وعمقها الريفي ستكون مجال تنفيذ البرنامج الصهيوني المعروف بخطة القدس الكبرى بالتعاون التام مع الإدارة البريطانية، حيث يتمّ توسيع حدود القدس لتشمل القرى والبلدات والأراضي المجاورة للقدس، ومن ثم إعدادها لسكن المهاجرين وإنشاء المستوطنات.

إن الوثائق الصهيونية لا تعطي أرقاماً موثوقة لما يسمونه بالهجرة الرابعة Forth Alyiah للسنوات 1924-1929م، فقوائم سيكرون تورد أعداداً للمهاجرين في الفترة 1924-1926م تبلغ 82,000 هاجروا من بولندا وحدها بسبب الأوضاع السياسية، ولا يظهر كم منهم تمكن من دخول فلسطين، بسبب قيودات الكوتا البريطانية، أي المسموح لهم بالهجرة من قبل الإدارة البريطانية في فلسطين (وهم الذين حصلوا على الأذونات white papers[64]).

ولما كان الاضطراب الكبير سنة 1936م يشلّ مناحي الحياة في فلسطين، والثورة الفلسطينية الكبرى 1936م، والمستمرة، تشتعل في كافة أنحاء فلسطين. والاعتبارات الاقتصادية أخذت تلقي بثقلها على اقتصاد حكومة الانتداب في فلسطين، وتعاني من سوء الأحوال الاقتصادية، وعدم القدرة على استيعاب السيل المتدفق من المهاجرين اليهود، ومتطلبات توطينهم واستقرارهم، من تجهيز البنية التحتية وإنشاء أبنية وطرق ومؤسسات

خدمات، وسكن ومدارس، وتوفير فرص عمل، أو منح المساعدات والقروض للأعمال الصغيرة أو للفنيين من الحرفيين والصُناع، ومع أن المندوب السامي آنذاك آرثر واكهوب Arther Wachope، كان يبدي عطفاً على الهجرة اليهودية؛ فقد اقترحت الإدارة البريطانية إدخال أعداد محددة، من العمالة الفنية اليهودية بشكل منظم ومبرمج.

وبهذا الصدد نشير إلى التقرير الذي قُدِّم إلى مجلس العموم البريطاني، والمناقشات التي جرت حول الهجرة والاستيطان وتطوير الأراضي في فلسطين[65]، والرسائل التي تبودلت بين الوكالة اليهودية والسير جون هوب سمبسون John Hope Simpson في تموز/ يوليو 1930م، بشأن الاستيطان والتطوير الحضري والهجرة[66]، وبرقية وزير المستعمرات إلى المندوب السامي بتاريخ 1931/6/26م[67]، وكلها تدور حول الموجبات الضرورية للسماح لأعداد محددة، وذات كفاءة فنية من العمالة اليهودية، بالهجرة إلى فلسطين، غير أن المنظمة اليهودية لجأت إلى وسائل أخرى لتجاوز الأعداد المحددة بحسب اللوائح البريطانية[68]. واللافت للنظر ما أورده ديفيد بلوك David Block في أحد اجتماعات حزب الماباي، فقد سأل سمبسون قيادات وممثلي المنظمات الصهيونية، وكان إذ ذاك في زيارة لفلسطين، "ألم تأخذوا الوقت الكافي لتصبحوا القوة الأساسية في هذا القطر، لماذا لم تستفيدوا بصورة أفضل من تلك الفترة"[69].

"Didn't you have enough time to become a more substantial power in this country, why didn't you make better use of that time".

وللحقيقة فإن حكومة الانتداب في فلسطين كانت تذيع، وخاصة في الأوساط العربية بأنها حدّت من الهجرة، وهي تعتمد سياسة تقضي بالسماح لدخول رجال الأعمال من اليهود، والكفاءات الفنية العالية والخبراء من الذين سيسهمون في تطور وتقدم البلاد، وبحيث لا تزيد

أعدادهم عن 12 ألف في السنة، بمعدل ألف كل شهر. وبحسب المسح الإحصائي البريطاني الوارد، فإن عدد اليهود في فلسطين كان نحو 156 ألفاً، وفي الفترة 1930-1935م هاجر لفلسطين أكثر من 152 ألفاً. أما في الفترة 1932-1938م فبلغ عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين 225 ألفاً تقريباً. أما في الفترة 1933-1935م فهاجر إلى فلسطين 158 ألف مهاجر يهودي، منهم 37,337 سنة 1933م، و54,267 سنة 1934م، و66,472 سنة 1935م، وهي السنة التي وصلت الهجرة فيها إلى قمتها. أما سنة 1938م فكان عدد المهاجرين 14,675 حيث كان للثورة في فلسطين انعكاساتها في خفض أعداد المهاجرين[70].

وللالتفاف على توجهات حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين، أنشأت المنظمة الصهيونية ما سمي بـ"مكتب هجرة الشباب Youth Aliyah"، وأوكلت إلى فرع فيينا مهمة تجنيد الفتيان اليهود من 15-17 عاماً ثم رفعت العمر إلى 18 عاماً، ودفعهم للهجرة للعمل في الكيبوتسات[71]. وشهدت سنة 1936م ازدياد أعداد المهاجرين اليهود من أوروبا إلى فلسطين، وكانت القدس الجديدة (خارج الأسوار) قد نظمت، وأشرف على توسيع الأحياء اليهودية وإنشائها المهندس ريتشارد كوفمان، فأدخل القرى العربية: لفتا، والمالحة، وقالونيا، والقسطل، ودير ياسين، وبيت صفافا، والولجة، وعين كارم، ضمن خطة التطوير، قيد التنفيذ. وأما القرى الأخرى: بيت نقوبا، وأبو غوش، وصوبا، وخربة العمور، وصطاف، ودير عمرو، وبيت ثول، وساريس، ودير الشيخ، وعقور، وراس أبو عمار، فكانت ضمن المرحلة التالية[72]. وكانت الخطتان استكمالاً لخطة مكتب آرثر روبين المعدة منذ 1930م، لتنمية القدس وتطويرها لصالح المهاجرين والمستوطنين[73].

وتجاوزت بريطانيا أرقام الأذونات التي حددتها بـ 12 ألف مهاجر سنوياً إلى 75 ألف سنوياً، ومع ذلك، فقد أعملت المنظمة الصهيونية سياسة التسريب والتهريب والتلاعب، بينما كانت بريطانيا تغضّ الطرف عن ذلك، وكانت سنة 1938م الأكثر نشاطاً في إدخال المهاجرين غير الشرعيين،

وخاصةً من الفتيان (Youth Aliyah)، فقد أرسل في السنة نفسها أدولف إيخمان Adolf Eichman إلى فيينا لتسهيل الهجرة التي عرفت باسم "العالية ب" Aliyah Beit.

وكانت عصابة الهاجاناه قد أنشأت، وكالة الموساد للهجرة التي عرفت بـ Mossad Aliyah Bet، ورحلت المهاجرين بقوارب تحمل أعلاماً ألمانية عبر نهر الدانوب إلى رومانيا وبلغاريا، ولما منعت سلطات الانتداب السماح لهم بالدخول فجرت الهاجاناه السفينة، حيث قتل 250 من المهاجرين، وأبعد الباقي إلى جزيرة موريشيوس Mauritius، وبعد سنة 1944م، حملوا إلى استانبول، وأدخلوا إلى فلسطين بالقطارات[74].

وكانت وزارة المستعمرات البريطانية قد أنهت مهمة آرثر واكهوب كمندوب سام في فلسطين، وتولى هارولد مكمايكل Harold Mac Micheal في 1938/3/3 مكانه، وحلّ مالكولم مكدونالد Melcolm Mac Donald مكان أورمبسي غور في منصب وزير المستعمرات، وكان مكدونالد وراء إصدار الكتاب الأبيض في أيار/ مايو 1939م، الذي تعهد بإيقاف الهجرة اليهودية بعد خمس سنوات، وبإقامة دولة فلسطينية خلال عشر سنوات. غير أن بريطانيا تخلت عن الكتاب الأبيض في تشرين الثاني/ نوفمبر 1945م عندما أصدرت تصريح بيفن Bevin؛ وكان هذا بمثابة انقلاب في السياسة البريطانية، كما ألغت تقييدات الهجرة، وخاصة من بولندا، وبالفعل هاجر 50 ألفاً[75] منها. كما استجابت الإدارة البريطانية في فلسطين لطلب المنظمة الصهيونية بإدخال 25 ألف طفل ومعيليهم إلى فلسطين بدعاوٍ إنسانية[76]. وللتضليل فقد أذاعت حكومة الانتداب في فلسطين، أنها تنفذ برنامج تقييد الهجرة بكل دقة، وأنها لم تصدر أذونات هجرة من نيسان/ أبريل وحتى أيلول/ سبتمبر 1937م إلا لـ 11,250 مهاجراً[77]. وعليه، فإن الزيادات في السنوات التالية، ما كانت إلا تنفيذاً واستكمالاً، وليست تجاوزاً للأعداد المسموح بها.

وقبيل الحرب العالمية الثانية مارست بريطانيا وقواتها العسكرية من جيش وبوليس أبشع أنواع العقوبات ضدّ العرب، واستخدمت بريطانيا أقسى ما لديها لإخماد الحركات الثورية العربية من اضطهاد وقتل وإعدام وتعذيب ونفي، وحرقت البشر والحجر، وكل ذلك بالتعاون التام مع العصابات العسكرية الإرهابية الصهيونية. وأصيبت فلسطين بلظى الحرب العالمية الثانية، وقد استفاد اليهود من الأوضاع العالمية وظروف الحرب، فأدخلت جماعات كبيرة من المهاجرين، دون رقيب أو حسيب. وخلال الحرب العالمية الثانية، بعثت حكومة الانتداب في فلسطين بتقرير إلى الأمم المتحدة، تضمن أعداد المهاجرين اليهود الذي دخلوا خلال تلك السنوات، وهي على النحو التالي:

السنة	أعداد المهاجرين
1940	4,547
1941	3,647
1942	2,194
1943	8,507
1944	14,464
1945	12,032

ولقد تأثرت الأعداد بتطور مراحل الحرب، بين دول المحور والحلفاء، غير أن عدد اليهود الإجمالي في فلسطين قد بلغ 367,845[78]. وهكذا، وعلى ما يبدو فقد أدخلت المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية، وبالتواطؤ مع الإدارة البريطانية في فلسطين، خلال الحرب العالمية الثانية، أكثر من 80 ألف يهودي[79]. وفي 1947/2/8م، كان عدد نفوس القدس 164,500، موزعة على الشكل التالي[80]:

المنطقة	يهود	عرب
في البلدة القديمة	2,400	33,600
في الأحياء العربية (خارج الأسوار)، القدس الجديدة	9,000	30,000
في الأحياء اليهودية (خارج الأسوار)، البلدة الجديدة	88,000	1,500

وعلى الصعيد الاقتصادي، فقد أحكم اليهود سيطرتهم على مصادر الحياة وأسبابها في المدينة، وأصبحوا القوة والمحرك لاقتصاد المدينة. وخلال ذلك، فقد كان التعاون كاملاً بين المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية من جهة وحكومة الانتداب وبيوتات المال في أوروبا وأمريكا من جهة أخرى. فقد عمل اليهود بدأب على إنشاء البنوك والمصارف في كافة مدن فلسطين، وكان من أهمها: البنك الأمريكي – الفلسطيني، American - Palestine Bank في تل أبيب، أسسه كل من: ماكس بنسيون Max Bension، وهو أمريكي من كليفلاند، وإسحق جبري لوفتسي Isaac Gebrie Lovitcy وهو أمريكي من شيكاغو، وكانا قد هاجرا وأقاما في تل أبيب، ومعهم صموئيل بنجامين Samuel Benjamin، رئيس مجلس الإدارة، وجاكوب زيهنر Jacob Zehner، واختص البنك في الرهونات العقارية الطويلة الأجل، بفائدة تصل إلى 25%[81]. وفي يافا والقدس وحيفا أنشئ بنك جمعية الهيكل Bank of the Temple Society، والمؤسسون يهود أمريكيون من أصول ألمانية، وهم[82]:

- ويلهيلم أبيرل Wilhelm Aberle، وهو تاجر من يافا.
- كريستوف هافمان Christop Haffman، وهو مدير البنك.
- هيرمان امبيرجر Herman Imberger، وهو مهندس معماري في القدس.
- إيميل كيرهز Emil Kirahner، وهو تاجر من حيفا.
- جوتلف واجرر Gotthilf Wagrer، وهو تاجر من يافا.

وقد نشر البنك الإعلان التالي بثلاث لغات؛ الإنجليزية والعربية والعبرية، في ورقة واحدة مقسمة إلى مستطيلات متساوية، وبمساحة متساوية لكل لغة من اللغات الثلاث، وجاء في الإعلان:

جناب

لنا الشرف بأن نعلمكم أنه فتحنا في يافا تحت اسم بنك دير تمبل كزلشافت ليمتد لأجل معاطاة جميع أشغال البنوكة بكل فروعها وأنواعها، وعن قريب نتأمل بفتح شعبة حيفا والقدس، نكون من الشاكرين، ويكون لنا الشرف بأن نحظى ونؤكد لكم سلفاً بكل الاعتناء والترويج بأشغالكم التي تشرفونا بها، نرجوكم أخذ علم بالشركولارى[83] الموجود طيه.

مع قبول فائق الاحترام

بنك دير تمبل كزلشافت ليمتد

Bank of Temple Gesellscheft

[84]Bank of Temple Society Limited

وكانت تلك البنوك تركز على القروض العقارية ورهونات الأراضي والفوائد العالية.

كما يورد عارف العارف إحصائية دقيقة لعدد المخازن والدكاكين الكائنة في القدس، مصنفة إلى أنواع الحرف والصناعات، ومنسوبة إلى أديان أصحابها، اعتماداً على سجلات بلدية القدس، ففي سنة 1947م كان يوجد في القدس 5,110 محلات؛ 1,358 منها أصحابها من المسلمين، و954 أصحابها من المسيحيين، و2,798 أصحابها من اليهود. ويلاحظ أن اليهود قد تحكموا بإنتاج وبيع العديد من المواد الغذائية، فمطاحن القمح والحبوب في المدينة كانت ثماني مطاحن، ملك اليهود منها خمس مطاحن، والمخابز والأفران بلغ عددها 44 فرناً، لليهود منها 31 فرناً ومخبزاً. وكان لهم السيطرة في محلات بيع الخبز واللحوم والسمك والفواكه والخضار والألبان والدواجن والبيض[85]، ومخازن المواد التموينية بالجملة ومخازن المواد التموينية بالمفرق. وقد أحصى عارف العارف 120 صنفاً من الحرف والصناعات

كان اليهود يتحكمون، إما بصورة مطلقة تامة أو شبه تامة، بالمنشأة الاقتصادية، مثل معامل المعكرونة، ومخازن الثلج، والمصابن، والفنادق، والمقاهي، والمطاعم، ومعامل البيرة، ومعاصر الخمور، ومستودعات بيع السجائر والتبغ والتمباك، ومعامل الكبريت، ومحلات بيع الزهور، ومعامل الروائح العطرية وأدوات الزينة، والمختبرات الباثولوجية والبكترولوجية، ومعامل المواد الكيماوية والعقاقير والمستحضرات الطبية، وباصات النقل، والطباعة، ومصانع الأثاث، وأشغال الخياطة، وتجارة الفراء، ومعامل المفروشات المعدنية، ومعامل لعب الأطفال، ومعامل الزجاج والمرايا، ومصانع السكب والصب والحدادة، ومصانع الآجر والبلاط، والإسمنت والفخار، وصناعة الشيد، ومخازن بيع أدوات البناء والأدوات الكهربائية، وبمعنى آخر، فقد تحكموا بكافة متطلبات الهيئة الاجتماعية في المدينة. أما الشركات التجارية فقد أحصى العارف 28 نوعاً من الشركات كانت عاملة في القدس منذ أيار/ مايو 1945م، ويورد أنواع الشركات التي أنشأها اليهود وامتلكوها أو أقاموها على أرضٍ مستأجرة، في الوقت الذي لم يملك العرب أي نوع منها، مثل:

شركات كيماوية تختص بالبوتاس والأدوية والأملاح والراديوم، حيث وجد في القدس 16 شركة يهودية، وشركتين أجنبيتين، ولا شيء منها للعرب. ومثلها شركات السجائر، حيث يوجد ثلاث شركات يهودية، وشركات الخردوات حيث يوجد خمس شركات، وشركات شراء الأراضي حيث يوجد 62 شركة يهودية، وشركات الأشغال العامة، للمقاولات والبناء والهندسة والتجدير والتصليح، حيث يوجد 63 شركة يهودية، وشركات شراء الاختراعات حيث يوجد ثلاث شركات يهودية تعمل في تأسيس المختبرات وشراء الاختراعات ودعم المخترعين، وشركات الكاوتشوك، حيث يوجد شركتان يهوديتان، وشركات المياه، حيث يوجد ثلاث شركات يهودية، وشركات زراعية، حيث يوجد خمس شركات يهودية، وشركات

السمسرة، حيث يوجد 10 شركات يهودية تتعاطى البيوعات وخاصة الأراضي وتسهيل المعاملات، وشركات البترول وزيت الزيتون والأخشاب، 10 شركات يهودية، وشركات السكب الحديدية، حيث يوجد أربع شركات يهودية. ومعظم هذه الشركات إما ليس لها مثيل عند العرب، أو أن أعدادها في الجانب العربي قليلة تقتصر على شركة واحدة أو شركتين على الأغلب[86]. وعلى صعيد آخر فإن من بين 16 بنكاً كانت لها فروع في المدينة، لم يكن للعرب منها سوى البنك العربي، الذي أسس في 1930/5/21م، وبنك الأمة العربية الذي أسس في 1933/10/27م، والبنوك الأخرى إما يهودية أو أجنبية لرأس المال اليهودي النصيب الأكبر من أسهمها[87]، وبالتالي يتحكم اليهود في نشاطاتها الاقتصادية. وبهذا أصبحت المدينة وأهلها العرب في القبضة الصهيونية، بفضل تخطيط ودعم بريطانيا والدول الأوروبية الاقتصادية، فقد سيطر اليهود على كافة أوجه النشاط الاقتصادي، يحركونها كيفما شاؤوا، حتى مصادر المياه والمواد التموينية والدواء والطاقة ومواد البناء والإنشاء والتعمير، علاوة على القوات العسكرية والمنظمات الإرهابية الصهيونية، ومصانع السلاح. كما فتحوا البلاد لصفقات الأسلحة بكافة أنواعها؛ الثقيلة والخفيفة، من البلدان الأوروبية والأمريكية، وفتحوا مخازن السلاح البريطاني في فلسطين وقبرص بجسور جوية وبالبواخر، بحراً وجواً وبراً.

لقد أدخلت بريطانيا خلال احتلالها وانتدابها على فلسطين 1917-1948م نحو 480 ألف مهاجر يهودي ليصل عدد اليهود إلى 650,000. فسيطر اليهود على اقتصاديات المدينة وأساسيات الحياة فيها. وباتت الصهيونية تنتظر ساعة الحسم العسكري، وليبدأ فصل جديد من الصراع بين العرب واليهود في المدينة المقدسة على الأرض والسكان.

هوامش الفصل الثاني

[1] Allenby, Edmoud, A Brief Record of the advance of the Egyptian Expeditionary Force, July, 1917, London, 1919, pp. 166-170.

[2] Segev, Tom, *One Palestine Complete: Jews and Arabs under the British Mandate*, New York, 2001, p. 50.

[3] تقدر مساحة الأراضي الخصبة للزراعة في السهول والتلال والوديان والقفار والصحراء 8,252,900 دونم مربع من أصل المساحة الكلية وقدرها 26,625,600 دونم مربع، انظر الوثيقة رقم S 25/6562، المحفوظة في الأرشيف المركزي الصهيوني بالقدس (CZA). رسالة من Mauric Bennett إلى الوكالة اليهودية تاريخها 1936/10/9، والأصل رسالة منه إلى Sir John-Simpon's staff المبعوث إلى فلسطين لدراسة الاستيطان ومسح الأراضي سنة 1930م.

[4] Stein, Kenneth. W., *The Land Question in Palestine*, 1917-1939, The university of North Carolina Press, Chapel Hill, U.S.A, 1984, pp. 6-7.

[5] *Ibid*, p. 23. وانظر الوثيقة المحفوظة في أرشيف "دولة إسرائيل"

ISA. Box 3542/ File /G/2, Questionnaire for the year, 1929, of inquiry on Land matters 1924-1930.

[6] فَصَّل قانون الأراضي العثماني ص 4-6 أنواع الأراضي كما يلي:

الملك: التي يملكها أفراد ملكاً صحيحاً ولهم حقّ التصرُّف بها بكافة أوجه التصرُّف المعروفة، أما الميري: فهي التي تعود ملكيتها لبيت المال، وهي حقّ من حقوق كافة المسلمين، ويجوز حقّ الانتفاع بها بكافة أوجه التصرُّف بالحقوق الشرعية دون رَقَبَةِ الأرض. الوقف الصحيح: هي الأرض الموقوفة من الأفراد وفقَ أحكام الوقف المعروفة سواء كانت ذُرّية أم خيرية، والوقف غير الصحيح: هي أَراضٍ مفروزة من الأراضي الأميرية التي أوقفها السلاطين أو غيرهم على جهة من الجهات الخيرية بالإذن السلطاني، ويمكن بعد وفاة السلطان تغيير شروط الوَقْف أو إعادته إلى أصله. والأرض المتروكة: هي الأرض التي تُرِكَ حقّ الانتفاع بها لعامة الناس أو لأهالي قرية أو مجموعة قُرى كالطُرُق والأسواق العامة والمراعي والبيادر والساحات والمحتطبات والمشاتي. والأرض الموات: هي الأرض الخالية والبعيدة عن العُمران مسافةً لا تقل عن ميل ونصف الميل، وقد سَمَحَ القانون للأهالي بإحيائها شريطة موافقة الدولة، ولا يجوز تركها لأكثر من ثلاث سنوات دون إعمارها بالفلاحة. الأرض المشاع: هي الأرض التي تعود ملكيتها للجماعة، وغالباً ما تكون لأهل قرية واحدة، يتصرف بها الجماعة، ولها نظامٌ سنوي لتوزيعها بين أهالي القرية بعائلاتهم وعشائرهم وبطونهم. الأرض المحلول: هي الأرض الميري التي تُركَت أو أُهمِلَت بسبب غياب الفلاحين أو هربهم لأكثر من ثلاث سنوات. والأرض المدوّرَة: هي أَراضٍ مملوكة لأفراد أو جماعات سُجِّلَت=



=باسم السلطان عبد الحميد الثاني لحمايتها من الضرائب. والجفتلك: أراضٍ حكومية رُصِدَت لمشاريع الدولة العمومية. انظر: دعيبس، قانون الأراضي العثماني، 4-6،
Stein, *op. cit.*, pp. 10-15.

[7] Stein, *op. cit.*, pp. 12-14.

[8] Land settlement Commission Report 1921, p. 1, League of nations, Permanant Mandates Commission minutes, Twentieth session, Remarks by M. Young of the Palestine Administration, 10 June, 1931, p. 88.

[9] Segev, *op. cit.*, p. 144.

[10] Palestine Records, Palestine Boundaries 1833-1947.
اعتنت بها Ms Patrica Toye، ونشرتها مؤسسة النشريات الأرشيفية البريطانية سنة 1989م، 3 مجلدات.

[11] Miscellaneous No. 4. 1921.

[12] انظر الوثيقة رقم E.5828/1159/65 وضمنها رسائل وتقارير أرقامها، CO.25638 تاريخ 1922/6/9م، وCO.40723/22 تاريخ 1922/8/23م، وE.8401/96/65 تاريخ 1922/8/23م، والبرقية رقم No. 576، القدس، دار الحكومة فلسطين، والإشارة رقم N.FO.1/437 تاريخ 1922/8/14م.

[13] الوثيقة رقم No. 544E.45/0/23/65 تاريخ 1923/5/8م، رسالة هربت صموئيل إلى وزير المستعمرات.

[14] PRO. FO. 437/1, 25 June 1923,
برقية رقم 2/282، تاريخها 1923/6/12 مرسلة من وزير المستعمرات البريطاني إلى السفير البريطاني في باريس لإخطار الحكومة الفرنسية بتنفيذ الاتفاقية.

[15] E. 2/06/231/65.

[16] (إشارة رقم 842) تاريخها No. Pal/437, 1923/8/17

[17] جريدة **مرآة الشرق**، العدد 103، تاريخ 1921/6/1م.

[18] Moghannam, E. Palestine Legislation under the British Annals of the American Academy of Political and Social science, 164 *1932, pp. 47-54. Rizk, Amin, Memorandum on the Land Transfer ordinance to the director of Land Registry, (1921) ISA"أرشيف "دولة إسرائيل, Box 3314, file 16.

[19] Doc. ISA Box 3314, file 14. Bentwich, Norman, Memorandum on Land Transfer for the military Governors (1919).

[20] جريدة **مرآة الشرق**، العدد 103، تاريخ 1921/6/1.

[21] جريدة **فلسطين**، العدد 453، تاريخ 1924/8/15.

[22] جريدة **فلسطين**، العدد السابق والتاريخ نفسه.

[23] سعيد حمادة، **النظام الاقتصادي في فلسطين**، بيروت، د.ت، 115، حسن عبد القادر صالح، **الأوضاع الديموغرافية للشعب الفلسطيني**، ط 1985م، 270، 310.

[24] الأراضي المشاع، خلافاً للفهم الذي أشاعه اليهود والسلطات البريطانية من عدم ملكيتها لأحد، فإنها مملوكة لكل العائلات المقيمة في القرى والبلدات والقبائل البدوية، تستغلها كل عائلة أو بطن أو عشيرة أو حمولة دورياً بصورة سنوية، فقد تكون بعضها أخصب من البعض الآخر، ولضمان العدالة، فتكون زراعتها وفق الأسهم التي تملكها العشيرة أو العائلة.

CO.733/230/17249. part.1, High Commissioner Wauchope to Cunliffe-Lister, Secretary for the colonies, 15 April, 1938.

[25] حسن عبد القادر صالح، **الأوضاع الديموغرافية للشعب الفلسطيني**، 301 خلة، كامل محمود، **فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1935**، طرابلس، 1988، ص 652.

Stein, *op. cit.*, pp. 12-13.

[26] NA. doc. No. 867n.5/6/1

رسالة من القائم بأعمال القنصل الأمريكي، تاريخ 1921/11/29، في القدس، إلى وزير الخارجية الأمريكية حول أهمية تصفية البنك العثماني الزراعي لصالح بنك الرهونات والقروض العامة اليهودي، برأسمال 100,000 جنيه مصري أي ما يعادل 800,000 دولاراً.

[27] Parliamentary debates, House of Common, Forth and Fifth series, vol. 1,232, 1928.

[28] الويركو: كلمة تركية، هي في الأساس مبالغ مقطوعة على كل قرية، ثم فُرِضَت على المسقفات والأراضي الزراعية، إذ تزيد أو تنقص وفق ما تراه لجنة التخمين بحسب الأوضاع الاقتصادية والمواسم، وأخيراً استُبدِلَت بضريبة الأملاك. وهي بالإجمال ضريبة عامة تُفرَض وفق ما يراه المتصرف أو الأمير أو الوالي، وغالباً ما شمِلَت المسقّفات وأسواق بيع الحيوانات الزراعية. انظر، مجموعة باحثين، الدولة العثمانية، تاريخ وحضارة، طبع إسطنبول، 1999م، ص 648.

[29] NA. Doc.876.n.5, 2/5

الأرشيف الوطني الأمريكي، ميري لاند رقم 2، تاريخ 1922/1/21.

[30] تماري، المدينة وعمقها الريفي، 95.

[31] CZA. 24/771/1, CZA, S25/7615

الأرشيف المركزي الصهيوني بالقدس تاريخ 1920

[32] أوراق أكرم بك، ملف I/F,83، أرشيف "دولة إسرائيل"، تاريخ 16 آب/ أغسطس 1908م.

[33] أوردت الوثائق المحفوظة في الأرشيف المركزي الصهيوني CZA، أسماء الذين باعوا أراضي لليهود، ومن بينهم راغب النشاشيبي، زعيم حزب الدفاع، الذي باع أراضٍ ضمت إلى مباني الجامعة العبرية في القدس، جبل سكوبس وأبناء عائلة روكس، انظر:

CZA, KKL, 5, file, 1203, 1st September, 1924, CZA, S25/3472, CZA, S25/7615, CZA, KKL, 5/1730.



[34] جريدة **حقيقة الأمر**، العدد 40، 1938/1/2م.
[35] **المصدر نفسه**.
[36] العارف، **المفصل في تاريخ القدس**، 430.
[37] تماري، القدس وعمقها الريفي، 94-95.
[38] انظر على سبيل المثال:
Colonial office Reports col.no.5, Palestine, Report on Palestine, 1923, London, 1924, colonial, no.12 Report of his Majesty's Government of the Administration under Mandate of Palestine and Transjordan for the year, 1924, London, 1925.
[39] CMD. 1708, Mandate for Palestine, London, 1922, CMD. 1700, 17085, 1889, 3530 etc.
[40] Colonial no.15. Palestine, Report of the high commissioner on the Administration of Palestine 1920-1925, London, 1925.
[41] CZA. L3/411. 24 January, 1919.
رسالة من المكتب الصهيوني بلندت إلى البعثة الصهيونية في فلسطين.
[42] حاييم وايزمن ونشاطات البعثة لتطوير مدينة القدس 1919. CZA. L4/434
[43] NA. doc. 867 n.5033/- July, 11. 1924
رسالة من نائب القنصل الأمريكي في القدس George Grogg, Fuller إلى وزير الخارجية الأمريكية، بتاريخ 1923/12/31، يبلغه فيها عن قوة أعمال الشركة واتساعها.
[44] CZA. L4/279 dated 14 August, 1919.
[45] CZA. L4/966 not dated.
[46] CZA. L18/125, file. Date 1919.
[47] NA. 867.n.01/25 date 30 August 1918.
[48] اعتمدت الإدارة البريطانية عنصر الدين كمعيار إحصائي، ولعلها تهدف إلى تضييع مصطلح عربي، وتحفيز سياستها المعروفة فرِّق تسد وتعضيد الهوية الدينية الطائفية في فلسطين.
[49] Palestine, Report, Palestine Administration (1922) published by his Majesty's stationary office, 1923, p. 58.
[50] NA. 867 n 0. date 23 January 1923. Ben-Arieh, *Jerusalem in the 19th Century, Emergence of the New City*, New York; Martin's Press. 1986, p. 366.
[51] A survey of Palestine, prepared in December, 1945 and January 1946 for the information of the Anglo-American Committee of Inquiry, vol. 11, and supplement, Reprinted by the Institute for Palestine studies, Washington, D.C. 1991, vol. 1, p. 148.

[52] Luke, Harrg. And Roach, Edward, *The Hand Book of Palestine*, Mac Millanco, St. Martin's Street, London 1922, p. 33.

[53] NA. 867 n.5011/2 date 13 January 1923.

رسالة من .George, C. COBB، نائب القنصل الأمريكي في القدس إلى وزير الخارجية، واشنطن، إحصاءات الفلسطينيين.

[54] انظر CZA. Record Group. No2 سجلات رقم 22 وسجلات رقم 39.

[55] Bein, Alex, The Return to Soil, Jerusalem, The Youth and Hechalutz Department of the Zionist organization, international, *Journal of Comparative Sociology*, vol. 12 (1952), p. 182.

[56] Sicron, Moshe, *Immigration to Israel (1948-1953)*, Jerusalem, Falk Project for Economic Research in Israel and Central Bureau of statistic, special Series, No. 60/1957, p. 14. Carmi, Shulamit and Rosn Feld, Immigration, Urbanization, and crisis, The Process of Jewish colonization in Palestine, during the 1920s. p. 42.

[57] NA.doc. 867. n.55/4 dated, Report on Palestine administration 1923, p. 51.

[58] Mossek, Moshe, *Palestine Immigration Policy under Harbert Samuel, British, Zionist, and Arab Attitudes*, London, 1933, p. 4.

[59] NA. doc. No. 876, p. 50.

[60] Sicron, *op. cit.*, p. 4.

[61] Ben-Porath, Yaram, *The Entwined Growth of Population and Product*, Poland, 1922, p. 58, The Recorded Population of Jerusalem, various years http//zionistarchives.org

[62] NA. doc. 867 n. 55/4.

[63] CZA. L4/434 dated 23 September, 1923. CZA. S2/1. department for the development of Jerusalem.

[64] Sicron, *op. cit.*, Table. No. 5, p. 4.

[65] London, H.M.S.O, CMD, no. 3687, October 1930.

[66] أوراق المنظمة الصهيونية, KJ-25-74/1.

[67] KJ-28-121/1.

[68] Hacoher, Aurther, Brithish immigration Policy in 1930s. (middle eastern studies, October, 1, 2001), (high beam research). Halmish, Aviva, Immigration to Mandatory Palestine, AIS. Conference, Jerusalem, 14 June 2007. (www.avivaha@openu.ac.il), Mossek, Moshe, *Palestine Immigration Policy*, London, 1978, p. 133.



[69] Block, David, in the second session of Mapai Council, 25-26, October, 1930 (Labor Party document. No. 22/4).

[70] A survey of Palestine, vol. 1, p. 141 and 185.

[71] Hacohen, British immigration, p. 207.

[72] تماري، المدينة وعمقها الريفي، 95 (**كتاب القدس سنة 1948**).

Bahat, Dan, *The Illustrated Atlas of Jerusalem*, New York, 1990, pp. 131-132.

[73] Ben-Porath, *op. cit.*, p. 59.

[74] Aliyah Beit, Illegal Immigrations, www.Paulsilverston.com

[75] Report of the Jewish Agency to the Zionist Congress 1939, Jerusalem 1939, pp. 38 & 39.

[76] CZA. S75/364. Correspondence between Aliyah officials and Jewish Agency.

CMD. 6019, Article, 1416, Palestine, statement of Policy, May, 1939.

[77] Parkinson, Cosma, to Mac_Michael, 14 dec. 1937. PRO. CO. 967/93. Mac-Michad took officer in march 1938.

[78] Survey of Palestine, p. 185.

[79] Aliyah During world war 11/.P.2.

[80] العارف، **المفصل في تاريخ القدس**، 430، نقلاً عن تقرير للمستشار البريطاني لمندوب المملكة المتحدة في هيئة الأمم المتحدة، بليك سايكس، شباط/ فبراير 1947، (1939-1948).

[81] NA. doc. 13 April 1924.

رسالة من القنصل الأمريكي في القدس Oscar.s.Heizer إلى وزير الخارجية الأمريكي.

[82] NA. doc. 867 n.516/3.

رسالة من وكيل القنصل الأمريكي في حيفا بتاريخ 1925/7/11 Oscar.s.Heizer إلى وزير الخارجية الأمريكية.

[83] الشركولاري: مطوية فيها معلومات وتفصيلات وطلب فتح حساب.

[84] تاريخ 1924/12/31م، NA. doc. 867 n.516/3

[85] انظر إحصاءات عارف العارف، **المفصل في تاريخ القدس**، 470-474 (اعتماداً على سجلات بلدية القدس سنة 1947م).

[86] انظر جداول عارف العارف، جدول 25، شركات القدس في 1945/5/1م، **المفصل في تاريخ القدس**، ص 474–475.

[87] انظر جدول 26، عارف العارف، **المفصل في تاريخ القدس**، ص 476–477.

نتائج الدراسة

وفي نهاية هذه الدراسة، يودّ الباحث تأكيد النتائج التي توصل إليها:

- لم يملك اليهود الأجانب في مدينة القدس ولا قراها حتى بداية القرن السابع عشر الميلادي أية أراضٍ أو دور أو دكاكين، وحتى مقابر اليهود كانت مؤجرة لهم من أملاك الأوقاف الإسلامية.
- ما كانت القدس تشكل شيئاً مهماً عند اليهود، فأعدادهم في المدينة حتى القرن السابع عشر الميلادي كانت قليلة، بل وهجروا المدينة في إحدى المراحل لتردي أحوالها الاقتصادية. والباحث المنصف يدرك أن مقولة: "إن نسيتك يا أورشليم، فلتشل يميني ويلصق لساني بسقف حلقي"، ما هي إلا عبارات صليبية فرنجية، نطق بها حاكم عكا الفرنجي قبيل رحيله، واستعارتها الحركة الصهيونية وزيفتها لصالح الفكر الصهيوني.
- تبين الدراسة وسائل التلاعب على القوانين وأساليب الخداع والحيل، واعتماد الرشوة، والإيقاع بملاك الأراضي في المدينة المقدسة، وممارسة الضغوط على الهيئات والمجالس الإدارية في القدس؛ من أجل حيازة الأراضي وتسهيل استيطان اليهود الأجانب ظاهر المدينة المقدسة، وخاصة في العهد العثماني.
- إن الدعم الأوروبي والأمريكي الضخم والمتواصل للحركات الصهيونية والهيئات اليهودية والصهيونية على الأصعدة المالية والعسكرية والإعلامية والسياسية والثقافية والدبلوماسية؛ قد وفّر للحركة الصهيونية والهيئات اليهودية القدرة على النفاذ إلى مراكز القوى في عاصمة الدول العثمانية –استانبول– وخاصة بعد عزل السلطان عبد الحميد الثاني سنة 1909م، وبالتالي الالتفاف على القوانين، وخاصة قانون الأراضي وقانون الهجرة.



- كان الاحتلال البريطاني لفلسطين، ومدينة القدس سنة 1917م، العامل الأهم في وضع الخطة الصهيونية – البريطانية، موضع التنفيذ، وخاصة وعد بلفور المشؤوم وصكّ الانتداب البغيض. فقد أصدر المندوبون السامون البريطانيون مجموعات من القوانين والتعليمات واللوائح والتشريعات، تحت ذريعة ترقية المجتمع في فلسطين لتشكيل حكومة تدير شؤونه. وكانت القوانين والتعليمات واللوائح والتشريعات لصالح اليهود والحركة الصهيونية تسلب أراضي أهل فلسطين وتصادرها، وتدعم الاستيطان في كافة أنحاء فلسطين.
- إن بريطانيا خاصة، والدول الأوروبية الأخرى وأمريكا، تتحمل بصورة كلية تلك الكارثة التي حلّت بأهل فلسطين، وذلك بإقدامها مجتمعة أو منفردة على البطش والغدر والملاحقة والاضطهاد لكل من يقف ضدّ المشروع الصهيوني من أهالي فلسطين، واعتماد سياسة العقوبات الجماعية والإعدامات، يقابله الإعداد والإمداد والتدريب للعصابات الصهيونية واليهودية.
- اعتماد بريطانيا سياسة الخداع تجاه عرب فلسطين، بإظهار تصديها لما تسميه الهجرة غير الشرعية لليهود الأجانب، حفاظاً على حقوق أهالي فلسطين، وتشكيلها لجان التحقيق للالتفاف على قضايا العرب وتمييع نضالهم الوطني ضدّ المشروع الصهيوني.
- وبالرغم من مؤامرة الغرب وأداته الحركة الصهيونية، فإن اليهود ما حازوا من أراضي فلسطين، وبكافة الوسائل، إلا ما يقل عن 6% من أراضي فلسطين، خلال ما يقارب قرن من الزمان.

ووقعت النكبة، وما زلنا نعيش في مستنقع أخرس، بكاء دون دموع، صياح في غرف كتيمة بين البلور.

ما أشوقنا إلى القدس، وما أشوق القدس لأشرف الرجال لفكّ أسرها من العبودية والذل

أم هنالك قلعة الصمت

في القلعة بئر موحشة كقبور رُكّبن على بعض

آخر قبر يفضي بالسر إلى سجن

السجن به قفص، تلتفُ عليه أغاريد ميتة

ويضم بقية عصفور مات قبيل ثلاثة قرون

تلكم روحي

منذ قرون دفنت روحي

منذ قرون وئدت روحي

منذ قرون كان بكائي

وإلى الله المشتكى، نعم المولى، ونعم النصير.

ملحق الوثائق*

المقبرة المعدة لدفن اليهود أُجرت من أرض الجسمانية، وقف إسلامي خاص بالمدرسة الصلاحية في القدس ٩٧١هـ، كل سنة بمائة دينار ذهب قبارصة

* ملاحظة: العبارات المكتوبة على حواشي الوثائق هي بخط يد أ. د. محمد عيسى صالحية.

تأجير أرض وقف إسلامي ــ وقف أحمد الثوري، الأمير أحمد أبو ثور، من أمراء صلاح الدين الأيوبي في القدس، المؤجرة المنطقة المعروفة بالوعر وخمس مغاير، تاريخ الإيجار سنة ١٠٦١هـ/١٦٥٠م، لتكون مقبرة لليهود، لم يملكوا شيئاً حتى المقابر مؤجرة.

وثيقة سجل محكمة القدس الشرعية رقم السجل ٥٥ ص ٢٠٧ تاريخها ٩٨٠ هـ/١٥٧٢م
عدد اليهود في القدس ١١٥ نفراً تجب عليهم الجزية.

وثيقة تاريخها سنة ١٠١٥هـ/١٦٠٦م
عدد اليهود في القدس ٦٠ نفراً.
سجل محكمة القدس الشرعية رقم ٨٧ ص ١٠٢

[illegible]

١٠ شوال ١٠٠٤

النظر في قضية

دين على يهود القدس

وانضمامهم في مجلس محكمة

القدس الشرعي.

[illegible]

N° 48

attesting Mr M. Beraute signature in a B/L from 4?0 Wheat Jaffa

Jaffa 30 Sept 1898

N° 49. Sur la demande de Messieurs Mohamed Azouni & fils à haut je nomme Mr N. Melchior & Mr J. B. Amzalak experts pour l'examen de 15 Balles sacs vides objet de la presente

Jaffa le 5 Oct 1898

N° 50

This is to certify that the above is a true copy of the Certificate of Survey existing in the Archives of this office

British Vice Consulate

6 Oct 1898

- قنصل بريطانيا في القدس يتعهد بإعادة ابراهيم سنوحان وأولاده

بعد انتهاء إذن الزيارة ومدته

ثم تلاعب واحتيال والاتنفيذ للتعهد.

الارشيف المركزي الصهيوني



١٦/٣٢٩/١٥٤/٢٩

املاك واراضى
فراغ وانتقال علم وخبرى

جلد — ورق

املاك دفتريلى — رقم ابواب

١٧٥٠٠

٦٠٠٠

ناحيه سى	[illegible]
قريه ويا محله سى	[illegible]
جاده وسوقاغى	
قيمت مقدره سى	١٧٥٠٠
صاحبانك اسمى	[illegible]
اتونك اسمى	[illegible]

[illegible]

المساحة (١٢٥) دونم

صدر سند الطابو

المساحة ١٢٥ دونم . ارشيف "دولة اسرائيل"

ISA.

الهيئة عليه الحماية الامريكية

ارشيف "دولة اسرائيل" ISA. القنصل الامريكي في القدس لصالح يهودي الاقرار
شراء ارض بموجب قانون تملك الاجانب

Foreign Office

August 31. 1911

My dear Satow,

Re FINN case.

As you probably know, old Mrs Finn owes H.M.G. a certain sum of money and we recently asked her if she could let us have an installment. She (or rather her daughter) replied :- "We are most anxious to sell the estate and discharge all liabilities and the one to H.M.G. before all, but we are advised that the Turkish Government is now putting every obstacle in the way of either purchase or sale of land and that ours, which will some day be very valuable, if put up for sale now would fetch not a quarter of its value........"

Can you let us have your observations as to the alleged attitude of the Turkish Government in the matter.

Believe me,

yours sincerely

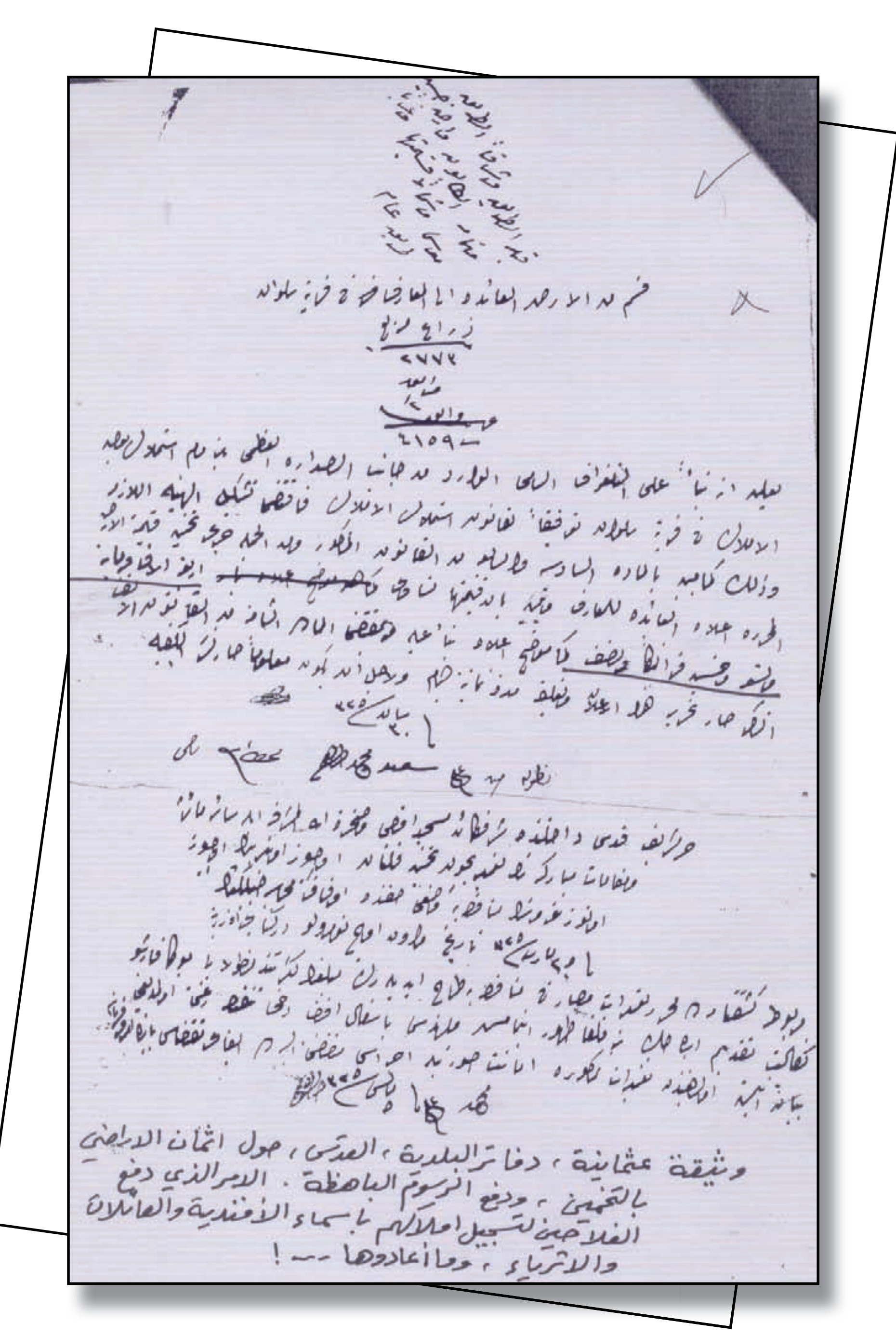
Dufferin & Ava

429/224/J

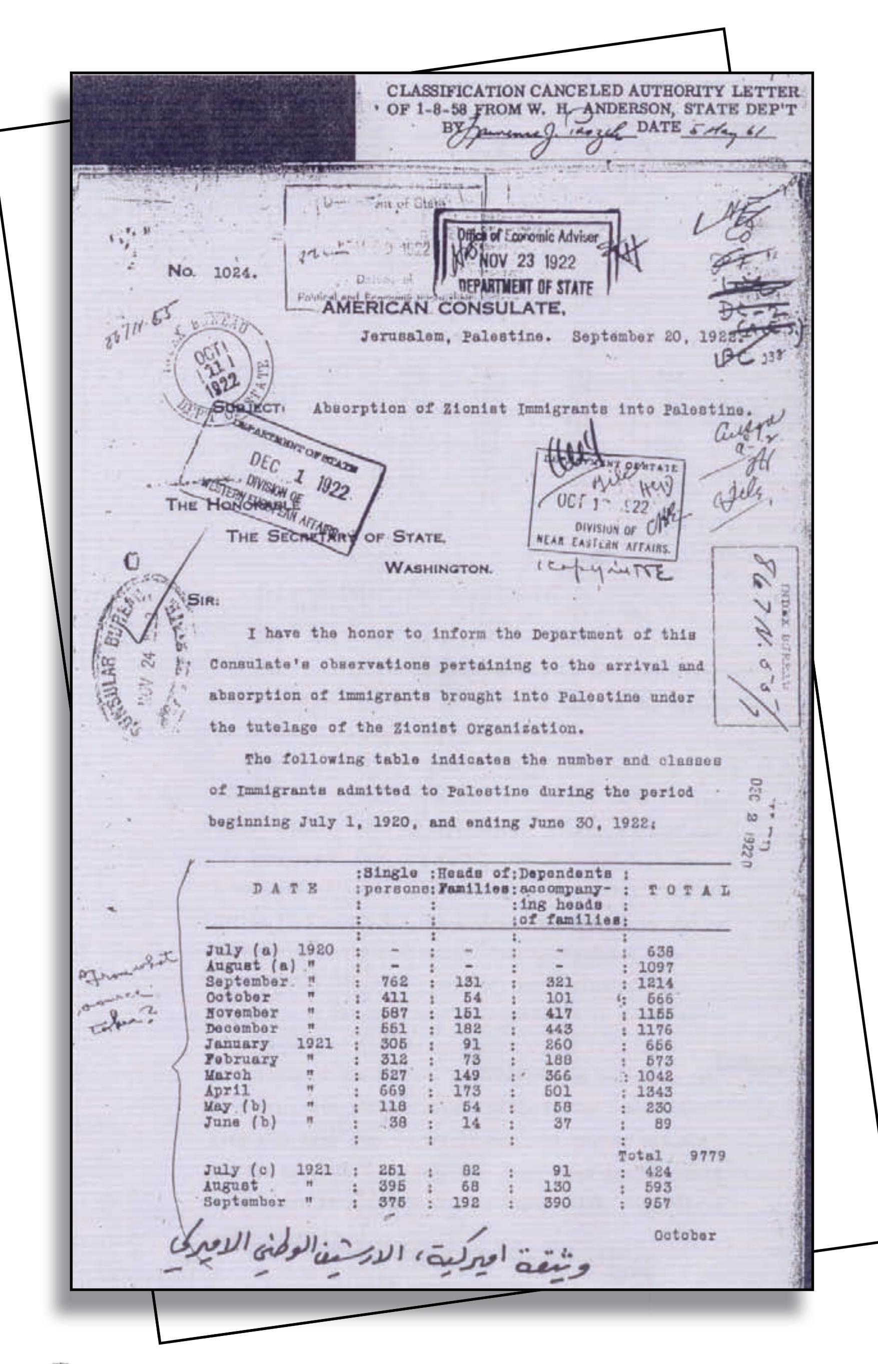
محاولات الدولة العثمانية لوضع العقبات امام بيع الاراضي لليهود والحدمن الهجرة - ١٩١١

من ارشيف "دولة اسرائيل" - القدس

Israel state Archive



وثيقة عثمانية، دفاتر البلدية، القدس، حول اثمان الاراضي بالتخمين، ودفع الرسوم الباهظة. الامر الذي دفع الفلاحين لتسجيل املاكهم باسماء الأفندية والعائلات والاثرياء، وما أعادوها ---!



CLASSIFICATION CANCELED AUTHORITY LETTER
OF 1-8-58 FROM W. H. ANDERSON, STATE DEP'T
BY [signature] DATE 5 May 61

Office of Economic Adviser
NOV 23 1922
DEPARTMENT OF STATE

No. 1024.

AMERICAN CONSULATE,

Jerusalem, Palestine. September 20, 1922.

OCT 21 1922

SUBJECT: Absorption of Zionist Immigrants into Palestine.

DEPARTMENT OF STATE
DEC 1 1922
DIVISION OF
WESTERN EUROPEAN AFFAIRS

DEPARTMENT OF STATE
OCT 1922
DIVISION OF
NEAR EASTERN AFFAIRS

THE HONORABLE

THE SECRETARY OF STATE,

WASHINGTON.

CONSULAR BUREAU NOV 24

INDEX BUREAU

SIR:

I have the honor to inform the Department of this Consulate's observations pertaining to the arrival and absorption of immigrants brought into Palestine under the tutelage of the Zionist Organization.

The following table indicates the number and classes of Immigrants admitted to Palestine during the period beginning July 1, 1920, and ending June 30, 1922:

DATE		Single persons	Heads of Families	Dependents accompanying heads of families	TOTAL
July (a)	1920	-	-	-	638
August (a)	"	-	-	-	1097
September	"	762	131	321	1214
October	"	411	54	101	566
November	"	587	151	417	1155
December	"	551	182	443	1176
January	1921	305	91	260	656
February	"	312	73	188	573
March	"	527	149	366	1042
April	"	669	173	501	1343
May (b)	"	118	54	58	230
June (b)	"	38	14	37	89
					Total 9779
July (c)	1921	251	82	91	424
August	"	395	68	130	593
September	"	375	192	390	957

October

From what source taken?

وثيقة اميركية، الارشيف الوطني الاميركي

CLASSIFICATION CANCELED AUTHORITY LETTER OF 1-8-58 FROM W. H. ANDERSON, STATE DEP'T BY [signature] DATE 5 May 61

-2-

October	1921	301	145	297	743
November	"	407	130	228	765
December	"	634	175	293	1102
January	1922	506	125	347	978
February	"	482	137	334	953
March	"	386	132	274	793
April	"	266	174	440	880
May	"	227	176	396	799
June	"	179	89	262	530
				Total	9517
					19296

(a) Only total figures available.
(b) Immigration suspended first week in May 1921 after the riots in Jaffa.
(c) Immigration resumed.

The above tables give the number of immigrants entering Palestine from July 1st 1920 the date of the setting up of the Civil Administration.

Doar Hoyam, (the organ of the older Palestinian Jewry whose Zionist ideals have always assumed a more moderate and reasonable form of expression), points out that in the very month that the Mandate was ratified that the lowest ebb of immigration for 1922 was reached. For during that month but 450 immigrants arrived, or, rather, were admitted into Palestine, "And", continues this Hebrew daily,"this fact must not be overlooked. Immigration is becoming smaller from month to month; the consequences of the various declarations and interpretations of the Balfour Declaration are beginning to be felt; from 880 immigrants in April the immigration gradually went down to 799 in May, 530 in June and now the 349 mark has been reached. Then there are the rules which makes it possible for the immigration authorities to

الوثيقة الاميركية، الارشيف الوطني الاميركي
المهاجرون من اليهود

دكاكين أجرت لليهود
قرارات مجلس بلدي القدس

القومبانيات اليهودية - خارج أسوار المدينة المقدسة

قومبانية مناعيسه   قومبانية محروشيا   قومبانية نيسم اليشار   قومبانية بيت ارئيل   قومبانية [illegible]

قومبانية ماسكانوت   قومبانية ماسكيره   قومبانية اوهيل موشى   قومبانية بيت يعقوب   قومبانية زكرون [illegible]

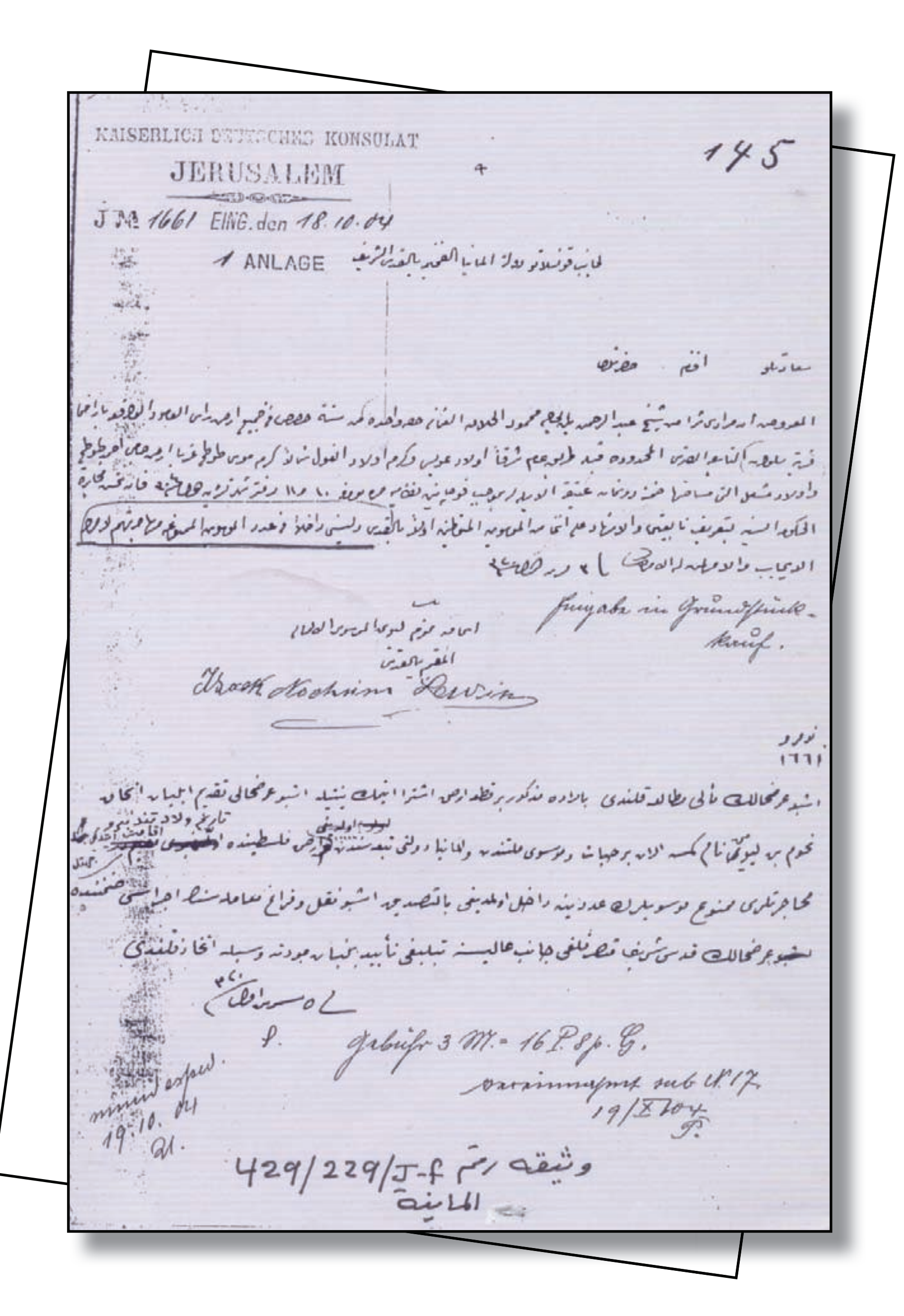
قومبانية نحلات شيوعه   جورة العصر   جورة العناب   مزكيفوريه   ماحانيودا   قومبانية [illegible]

قومبانية بيت [illegible]   بيت سلام   مايا شعريم

بما ان الاكثر التي حصلت مجبيا قد تبين انه نظراً للانشاءات خارج السور المعمورة [illegible] ولكثرة السكان [illegible] [illegible] بصورة زائدة وتركها على حالها يخشى منه تولد الامراض و[illegible] بالوسائل اللازمة لازالة الضرر الملحوظ بأعلاه وحيث انه لحد الان لم يتخذ قرار عمومي لاجل تنظيفات خارج السور وحيث ان المحلات الاكثر احتياجاً للتنظيف في الخارج هي القومبانيات المحررة [illegible] التي [illegible] [illegible] فقد تنسب مجبيا باول [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] مع المفتش [illegible] لتحرير اسماء [illegible] قومبانيات المرسومة ولتقدير المصاريف [illegible] [illegible] على [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] والتكلم مع رؤساء القومبانيات [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] باجراء توزيع المصاريف المذكورة وعلى السكان وتحصيلها بمعرفة الرؤساء المذكورين [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] واذا كان بمعرفة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] على المحلات اللازمة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

القومبانيات اليهودية - خارج أسوار المدينة المقدسة



145

KAISERLICH DEUTSCHES KONSULAT
JERUSALEM

J № 1661 EING. den 18.10.04

1 ANLAGE

جانب قونسلاتو دولة المانيا الفخيمة بالقدس الشريف

سعادتلو افندم حضرتلري

Fuyabe ein Grundstück-Kauf.

Itzak Kochnim Levin

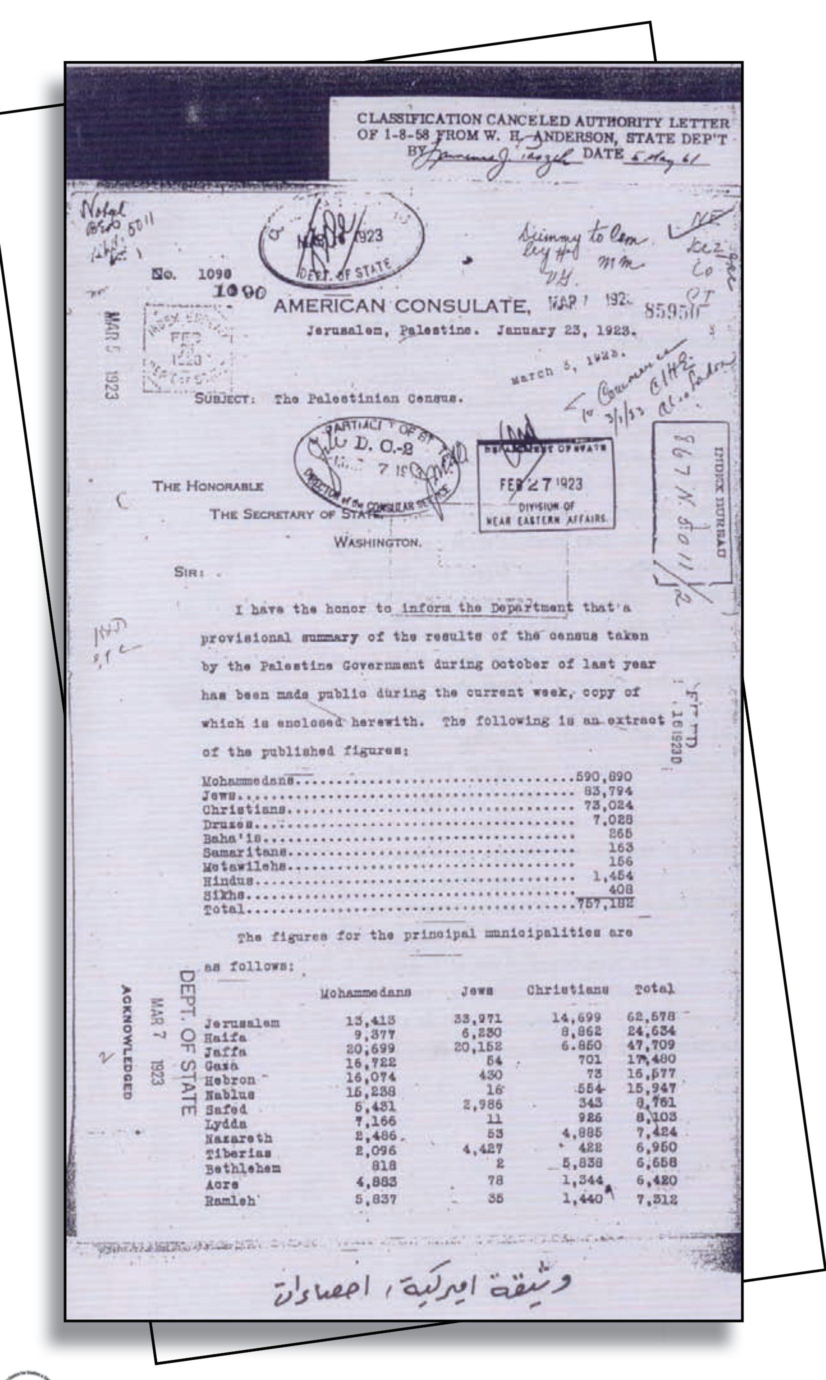
1661

Gebühr 3 M. = 16 P. 8 p. G.

19/X 04

19.10.04

وثيقة رقم 429/229/J-f
المانية



CLASSIFICATION CANCELED AUTHORITY LETTER OF 1-8-58 FROM W. H. ANDERSON, STATE DEP'T
BY [signature] DATE 5 May 61

No. 1090

AMERICAN CONSULATE,
Jerusalem, Palestine. January 23, 1923.

SUBJECT: The Palestinian Census.

THE HONORABLE
THE SECRETARY OF STATE,
WASHINGTON.

SIR:

I have the honor to inform the Department that a provisional summary of the results of the census taken by the Palestine Government during October of last year has been made public during the current week, copy of which is enclosed herewith. The following is an extract of the published figures:

Mohammedans	590,890
Jews	83,794
Christians	73,024
Druzes	7,028
Baha'is	265
Samaritans	163
Metawilehs	156
Hindus	1,454
Sikhs	408
Total	757,182

The figures for the principal municipalities are as follows:

	Mohammedans	Jews	Christians	Total
Jerusalem	13,413	33,971	14,699	62,578
Haifa	9,377	6,230	8,862	24,634
Jaffa	20,699	20,152	6.850	47,709
Gaza	16,722	54	701	17,480
Hebron	16,074	430	73	16,577
Nablus	15,238	16	554	15,947
Safed	5,431	2,986	343	8,761
Lydda	7,166	11	926	8,103
Nazareth	2,486	53	4,885	7,424
Tiberias	2,096	4,427	422	6,950
Bethlehem	818	2	5,838	6,658
Acre	4,883	78	1,344	6,420
Ramleh	5,837	35	1,440	7,312

DEPT. OF STATE MAR 7 1923 ACKNOWLEDGED

وثيقة اميركية، احصاءات

المصادر والمراجع

1. سجلات محكمة القدس الشرعية:

رقم السجل	التاريخ
44	971هـ - 1563م
55	980هـ - 1572م
87	1015هـ - 1606م
146	1061هـ - 1650م
297	1229هـ - 1823م
329	1262هـ - 1845م
341	1284هـ - 1867م
344	1278هـ - 1861م
347	1280هـ - 1863م
356	1285هـ - 1868م
357	1286هـ - 1869م
359	1287هـ - 1870م
360	1288هـ - 1871م
361	1290هـ - 1873م
364	1291هـ - 1874م
369	1297هـ - 1879م
370	1299هـ - 1881م
373	1301هـ - 1883م
374	1303هـ - 1885م
377	1305هـ - 1887م
379	1307هـ - 1889م
383	1309هـ - 1891م
391	1315هـ - 1897م
392	1316هـ - 1898م
397	1319هـ - 1901م

2. سجل محكمة يافا الشرعية:

رقم السجل	التاريخ
24	1283هـ - 1866م
62، 63	1313-1314هـ / 1895-1896م
72، 73	1316-1317هـ / 1898-1899م 1316-1324هـ / 1898-1906م
104	1325-1326هـ / 1907-1908م

3. دفاتر بلدية القدس الشريف (لدى الباحث نسخة مصورة منها):

- دفتر قرارات المجلس البلدي، كانون الثاني/ يناير 1895 - 29 نيسان/ أبريل 1896م الموافق 1313-1314هـ، منها: تنظيم إدارة البلديات، وضبط عرض البضائع.
- دفتر قرارات: 29 آذار/ مارس 1897 – أيلول/ سبتمبر 1898م الموافق 1315-1316هـ، منها: معالجة مرض الجدري لدى الطائفة اليهودية، وعربات النقل.
- دفتر قرارات: آذار/ مارس 1899 – نيسان/ أبريل 1900م الموافق 1317-1318هـ، منها: رخص البناء، وخدمات النظافة والحراسة لقومبونيات اليهود خارج السور، وتأجير الدكاكين.
- دفتر قرارات: كانون الثاني/ يناير 1902 – شباط/ فبراير 1903م الموافق 1320-1321هـ، منها: تأجير دكاكين البلدية لليهود، وجلب المياه للمدينة.
- دفتر قرارات: كانون الأول/ ديسمبر 1906 - 3 حزيران/ يونيو 1907م الموافق 1324-1325هـ، منها: عدم تأجير الدور المحاذية للحرم القدسي لليهود، وإضاءة قومبونيات اليهود، وتأجير دكاكين البلدية.

4. الوثائق العثمانية:

- وثيقة No. doc. TY 4807 1914

محفوظة في مكتبة جامعة استانبول، إحصاء سكان فلسطين 1914.

- أوراق الباب العالي: .BEO، أرشيف رئاسة الوزراء، استانبول، الدفتر: 318: 19 جمادى الأولى 1324، 1906م، NO. 215237، تعمير طريق بين الناصرة وطبريا.
- وثيقة NO. 229472، 23 ربيع أول 1325، 1907م، شراء جمعية الإليانس أراضٍ، وتعدي المتصرف على أكرم بك لها، وإبطال الصفقات.
- دفتر الطابو رقم 342 تاريخه 970هـ - 1563/1562م، نوعه: مالية وأوقاف، نواحي القدس والخليل، نشره محمد صالحية، عمان، 1422هـ - 2002م.
- دفتر الطابو رقم 427 تاريخه 932هـ - 1525م، نوعه: مالية وأوقاف، نشره نوفان السواريه ومحمد عدنان البخيت، عمان، 2006م.
- دفتر الطابو رقم 516 تاريخه 970هـ - 1563/1562م، نوعه: مفصل، سنجق القدس، محفوظ في أرشيف القيود القديمة بالمديرية العامة للطابو والمساحة بأنقرة.
- سالنامة ولاية سوريا 1871-1872م.

5. أوراق الصدارة الخصوصية - قصر يلدز:

Yildiz Sadaret Hussi Evraki (Y.A.Hus) defter 493 (1323-1327/1905-1909).

22 صفر 1324، 5 نيسان/ أبريل 1322 رومي. NO. 285/162، جلب ماتور كهربائي لإضاءة مدينة القدس يوضع على نهر الشريعة.



6. الوثائق المحفوظة في الأرشيف الوطني الأمريكي، ميري لاند رقم 2:

- NA. doc. 867n. 516/1	29 November 1921
- NA. doc. 867n. 55/-	9 September 1921
- NA. doc. 867n. 5.2/5	21 January 1922
- NA. doc. 867n. 01/25	30 August 1918
- NA. doc. 867n. 0.	23 January 1923
- NA. doc. 867n. 5011/2	13 January 1923
- NA. doc. 867n. 55/4	1923
- NA. doc. 867n. 01/441, Twenty-Five years of Palestine A resume of Jewish Effort and achievement classification by Arther Ruppin	1923

7. الوثائق المحفوظة في الأرشيف المركزي الصهيوني، القدس:

CZA. L3/411	29 January 1919
CZA. L4 /434	1919
CZA. L4 /297	14 August 1919
CZA. L4/966.	Not dated
CZA. L18/125 file,	Dated 1919
CZA. S75/364, correspondence between Aliyah officials the Jewish Agency.	1939
CZA. S25/6562	19 October 1936
CZA. S25/7615	1920
CZA. Z4/771/1	1920
CZA. S2/1	قسم تطوير القدس
CZA. Record Group. No.2, سجل نفوس رقم 22 وسجل نفوس رقم 39	

8. الوثائق المحفوظة في أرشيف "دولة إسرائيل":

- ملف أكرم بك، لدى الباحث نسخة منه، Ali Ekrem Bey, file I/f. 83.
- الصندوق الذي خزن فيه وثائق بيع الأراضي ووسائل التلاعب والاحتيال على القوانين

ISA. Box 3342/File G/2, dated 1929.

- Box, 3314, file, 16, Memorandum on the Land transfer Ordinarily to the director of Land Registry, 1921.
- أرشيف حزب العمل، القدس.
- Report NO. 22/4 of the Jewish Agency to the Zionist Congress, Illegal immigration, 1934, Jerusalem, 1939.

9. وثائق القنصلية البريطانية المحفوظة في ما يسمى بأرشيف "دولة إسرائيل":

27 November 1867	No: 793/20/f
8 July 1898	No: 793/22/f
8 July 1898	No: 793/23/f

بيوعات أراضي بواسطة القنصلية، تهريب وإخفاء اليهود.

10. وثائق القنصلية الألمانية في القدس الشريف:

No. 459/ 473/ f. 23 August, 1325.

إيصال المياه إلى القدس، والمنظمات الصهيونية، والمنظمات اليهودية، التي تدعم الاستيطان والهجرة والسيطرة على اقتصاد المدينة.

11. الوثائق البريطانية المحفوظة في مكتب السجل العام (دار الوثائق البريطانية) Public Record Office (PRO):

- E:5828/1159/65: Colonial Office CO. 25638, 9 June 1922, CO. 40723/22, 23 June 1922.



- E: 8401/ 96/ 65, 23 August 1922.

– برقية رقم 570 القدس، الإشارة N.FO. 1/437، 14 آب/ أغسطس 1922.

- E: 45/ 0/ 23/ 65, No. S44, 8 May 1923.

– برقية رقم 28212 تاريخ 25 حزيران/ يونيو 1923م، 12 حزيران/ يونيو 1923م PRO. FO. 1/437.

- Colonial office CO. 967/ 93, March 1938.

– إشارة E: 2106/ 231/ 65, No. Pal. 1437/842,

17 August 1923, CO. 733/ 230/ 17249 Part 1

– رسالة من واكهوب إلى وزير المستعمرات، 15 نيسان/ أبريل 1933.

12. تقارير وأوراق رسمية صادرة عن الحكومة البريطانية:

Official Reports and Papers issued by British Government

- *Parliament debates*, Forth and Fifth series vol. 1.1928.

- CMD 1708 mandates for Palestine, 1922

1700, 1708s, 1889, 3523, 3687, 6019 (Article 14/ 6, May 1939).

13. الكتب العربية والمقالات المعربة:

– أبو بكر، أمين، ملكية الأراضي في متصرفية القدس 1858-1918، عمان، مؤسسة عبد الحميد شومان، 1996م.

– ابن اريه، يهوشع، الأحياء اليهودية التي بنيت خارج أسوار القدس في ثمانينيات القرن التاسع عشر، مجلة كاتدرا، عدد 46، 1991، ص 21-56.

– تماري، سليم (تحرير)، **القدس سنة 1948م**، الأحياء العربية ومصيرها في حرب 1948، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القدس، بديل، بيروت 2002م، وقد اعتمد على الأبحاث التالية:

• ديفيس، روشيل،

– القدس العثمانية، نمو المدينة خارج الأسوار، 15-42.

– نمو الجوالي في القدس العربية، 43-88.

– المدينة وعمقها الريفي، 89-1110.

– الملحق 2: حي النمامرة في البقعة، 369-370.

– حمادة، سعيد، **النظام الاقتصادي في فلسطين**، ط بيروت، د.ت.

– الشناق، محمود نهار، **العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين 1293-1333هـ/1876-1914م**، فلسطين، حلحول، مطبعة بابل الفنية، 1425هـ - 2005م

– شولش، اليكساندر، **تحولات جذرية في فلسطين 1856-1882م**، ترجمة كامل جميل العسلي، عمّان، منشورات الجامعة الأردنية، 1988م.

– صالح، حسن عبد القادر، **سكان فلسطين ديموغرافياً وجغرافياً**، عمّان، دار الشروق، 1985م.

– العارف، عارف، **المفصل في تاريخ القدس**، القدس، مكتبة الأندلس، 1952م.

– العسلي، كامل جميل، **وثائق مقدسية تاريخية**، عمّان، منشورات الجامعة الأردنية، 1983-1989، 3 مجلدات.

– كارك، روث، القدس وحواليها، الحارات، السكنات 1800-1917م، القدس، منظمة اتحاد طلاب الجامعة العبرية، 1993.



– لندمان، شمعون، **أحياء أعيان القدس خارج أسوارها في القرن التاسع عشر**، تل أبيب، دار النشر العربي، 1984م (مترجم عن العبرية).

– المر، دعيبس، **أحكام الأراضي**، القدس، مطبعة بيت المقدس، 1923م.

– نوفل أفندي، نعمة الله نوفل، **الدستور**، مراجعة، خليل أفندي الخوري، بيروت، المطبعة الأدبية، الجزء الأول، 1301هـ – 1883م.

– اليعقوب، محمد، **ناحية القدس الشريف في القرن السادس عشر**، عمّان، البنك الأهلي الأردني 1999م، جزءان.

14. المراجع الأجنبية:

- Abu-Mannah, Butrus, The Late 19th Century, Sanjak of Jerusalem, (in Book, *The Israel/Palestine Question*, edited by Ilan Pape, London).

- Allenby, Edmound, A Brief Record of the Advance of the Egyptian Expeditionary Force, July, 1917, London, 1919.

- Andrews, Fannie Ferm, The Holy Land under Mandate, 2 vols. Boston: Houghton mifflim company, 1931.

- Arnon, Adar, The Quarters of Jerusalem in the ottoman period (middle Eastern studies, vol. 28, no. 1, January, 1992, pp. 1-65).

- Bein-Alex, The Return to Soil, Jerusalem. The Youth and Hechalutz department of the Zionist organization (International Journal of Comparative Socaologe. vol. 12/1952).

- Ben-Arieh, Yehoshua,
    - *Jerusalem in the 19th Century: The Old City*, New York: St. Martin's Press, 1986.

- *Jerusalem in the 19th Century, Emergence of the New City*, New York: St. Martin's Press, 1986.
- The Population of the Large Towns in Palestine during the First Eighty years of the nineteenth century, According to western Sources (in the Book, Studies on Palestine during the ottoman Period. Edited by Moshe Maoz, Central Press, Jerusalem, 1975, pp. 49-69).

- Carmi, Shulamit and Rosen Feld, Immigration, Urbanization and crisis, The Process of Jewish Colonization, Palestine, during 1920s, www.googlebooks.com
- Dun Bahat, *The Illustrated Atlas of Jerusalem*, New York, 1990.
- Farhi, David, Documents on the attitude of the ottoman Government towards the Jewish settlement in Palestine after the Revolution of thy Young Turks 1908-1909 (in the Book, Studies on Palestine, edited by Moshe Maoz, Jerusalem, 1975, pp. 190-210).
- Gilbar, Gad. G., The Growing Economic involvement of Palestine with the west 1856-1914 (in the Book, Palestine in the late ottoman period, edited by David Kushner, Jerusalem, Yad Izhak Ben-zvi Press, 1986, pp. 188-210).
- Grun Wald, Kurt, Jewish Schools under Foreign Flags in ottoman Palestine (in the Book, Studies on Palestine, edited by Moshe Maoz, Jerusalem, 1975, pp. 164-174).
- Hacoher, Aruther, British Immigration Policy in 1930s (middle Eastern Studies, October, 1, 2001).



- Halmish, Aviva, Immigration to Mandatory Palestine, AIS, conference, Jerusalem, 14 June 2007, www.avivaha@openu.ac.il

- Hudson, Michael, C, The Transformation of Jerusalem 1917-1987, AD. (in Book, *Jerusalem in History*, edited by K.J. Asali, Scorpion Publishing LTD. England, 1989).

- Kark, Ruth and Shimaon Landman, The Establishment of Muslim Neighborhoods in Jerusalem, outside the old city, during the late ottoman period (*Palestine Exploration Quarterly*, July- December, 1980).

- Kark, Ruth,
  - Jerusalem Neighborhoods, Planning and by-Laws, 1855-1930. Jerusalem, Mount Scopus Publications, 1991.
  - The contribution of the ottoman Regime to the development of Jerusalem and Jaffa, 1840-1917. (Palestine in the late ottoman Period, edited by David Kushner, E.J. Brilly, 1986, pp. 46-58).

- Karpat K. Ottoman population records and census of 1871-1872 (BSOAS), vol. 53, no. 1, 1992.

- Leiber, Alfred E., An Economic History of Jerusalem. (in Book, Jerusalem, edited by John Oesterreicher and Anni Sinai, New York, 1974).

- Luke, Harry Charles and Keith-Roach, Edward,
  - *The Hand book of Palestine and Trans-Jordan*, London: Macmillan, CO. 1930.

- *The Hand book of Palestine*, London: Mc Macmillan, CO. London, 1922.

- McCarthy, Justin, *The Population of Palestine, Population, History and statistics of the late ottoman Period and the Mandate*, New York: Columbia University Press, 1990.

- Moghannam, E., Palestine Legislation under the British (Annales of the Academy of Political and Social Science, 1934).

- Mossek, Moshe, *Palestine Immigration Policy under Herbert Samuel, British, Zionist and Arab Attitudes*, London, 1978.

- Norman, Bentwich, The Eveline de Rothschild School 1873, Jerusalem, 1864-1964. London, 1964.

- Schmelz. U. O.,
    - Modern Jerusalem's Demographic Evolution, Jerusalem, The institute of contemporary Jewry, 1987.
    - Notes on the Demography of Jews, Muslims and Christians, (in Jerusalem, Middle East Review spring-summer, 1981).
    - The Record Population of Jerusalem and Hebron Kazas by religion, varies years, www.googlebooks.com

- Schőlch, Alexander, Jerusalem in the 19th Century 1813-1917 AD. (in Book, *Jerusalem in History*, edited by K.J.Asali, scorpion Publishing, LTD. England, 1989).



-The Demographic development of Palestine 1882-1914, *International Journal of Middle East Studies*, vol. S 17, issue 4, 1985.

- Segev, Tom, *One Palestine Complete: Jews and Arabs under the British Mandate*, New York, 2001.

- Sicron, Moshe, *Immigration to Israel, (1948-1953)*, Jerusalem, Falk Project for Economic Research in Israel and Central Berean of statistic, special series, no.bo. (1957).

- Smith, Charles, *Palestine and the Arab-Israeli Conflict*, New York: St. Martin's Press, 1995.

- Stein, Kenneth, *The Land Question in Palestine 1917-1939*, The University of North Carolina Press, Chapel Hill, 1984.

15. تقارير وأوراق بريطانية رسمية:

- Colonial Office Reports. Col. No. 5,

  - Palestine Reports on Palestine, 1923, London, 1924.
  - No.12, Report of his Majesty's Government on the Administration under Mandate of Palestine and Trans Jordan of the year, 1924, London, 1925.
  - No.15, Palestine Report of the high Commissioner on the administration of Palestine 1920-1925, London, 1925.

- A survey of Palestine, Prepared in December, 1945 and January, 1946, for the information of the Anglo-American

Committee of Inquiry vol. 11 and Supplement Reprinted by the Institute for Palestine studies Washington. D.C. 1991.

- Land Settlement Commission, Report league of Nations, Premont mandates Commission minutes, Twentieth session Remark by M. Young of the Palestine administration 10 June 1931.

- Palestine Records, Palestine Boundaries (1833-1947), edited by Ms. Patrica Toye, London, 1989.

Jerusalem

Population & Land (Arabs & Jews)

1275-1368 A.H. / 1858-1948 C.E.

Prof. Mohammed Eissa Salhieh

مدينة القدس

السكان والأرض (العرب واليهود)

1275 - 1368هـ / 1858 - 1948م

أ. د. محمد عيسى صالحية

هذا الكتاب

هو دراسة علمية، محورها مدينة القدس، بأرضها وسكانها العرب واليهود في الفترة 1858-1948م. وقد استندت إلى الوثائق العثمانية والبريطانية والأمريكية والصهيونية، وسجلات المحكمة الشرعية في القدس، ومحاضر جلسات المجلس البلدي في القدس؛ لتفسير كيفية حيازة اليهود المهاجرين الأجانب لمساحات من القدس، وتفسير ظاهرة استيطانهم في حدود المدينة وما حولها.

ولقد رصد الباحث أساليب الخداع والاحتيال والتلاعب اليهودي الصهيوني على القوانين في العهد العثماني لزيادة أعدادهم في القدس وحيازة أراضيها. كما تحدث عن طرق تمكين اليهود من الهجرة والاستيطان وحيازة الأراضي في العهد العثماني، وأهمها: القوانين والضرائب والمصادرات والإجلاء القسري للفلاحين والعقوبات الجماعية.

والدراسة مزودة بالجداول والأرقام الإحصائية، التي تبين تطور أعداد سكان القدس خلال الفترة الزمنية التي تناولها الباحث.



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب: 5034-14 بيروت - لبنان

تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net



